التغيير من أجل الاستقرار

د. حازم الببلاوي

دار الشروق



التغيير من أجل الاستقرار

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

القاهرة ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤
برقيا شروق - تلكس 93091 SHROK UN
بيروت : ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقيا : داشروق - تلكس SHOROK 20175 LE

د. حـــازم البِبْــلاوى

التغيير من أجل الاســـــتقرار

دار الشروق



تقـــديـــم

هذا هـو الجزء الثالـث في سلسلة كتـابات عـن أوضاعنـا الاقتصاديـة والسياسية المعاصرة . ففي ١٩٨٥ أصدرت « **في الحرية والمساواة** » ، وفي ١٩٨٩ صدر « **محنة الاقتصاد والاقتصاديين** » . وفي كلا الكتابين تناولت بالمنـاقشة عـددًا من القضـايا السياسيـة والاقتصاديـة التي طـرحت على الساحة واختلـف حولها الرأي العام . وهي قضايـا تمس مصيرنا ، وطبيعة النظام الاقتصـادي والاجتماعي الـذي نعيش فيـه ، واتجاهات المستقبـل ، وموقفنا منهـا . وهي أمور تحتاج مـن مفكرينا وأصحاب الـرأي ، أن يدلوا بدلوهم فيهـا . واختلاف الرأي لا يفسد للود قضية ، بل إنـه من خلال هذا الاختلاف وعـن طريـق التحاور بين الآراء والاجتهـادات تبرز الحقيقة أو في الأقل تبرز جوانب منها .

وقد أتيح لى خـلال الفترة الأخيرة المشاركة بالرأى في عـدد غير قليل من القضايا المطروحة ، وذلك بنشر بعض المقالات والدراسات في بعض صحفنا المصرية والعـربية . وإذ أعيـد نشرها هنـا كاملـة غير منقوصـة ـ حيـث إن ظروف النشر في الجرائد والصحف اليوميـة قد تتطلب الإيجاز أو الحذف ـ فأملي أن يساعـد ذلك على مزيد مـن الوضوح والاتساق في عـرض الأفكار . فكما في الكتابين السابقين من هذه السلسلة ، فـإن هذه المقالات والدراسات تمثل إلى حـد كبير وحدة فكـرية متكاملـة قد تستحـق أن يتضمنها مـؤلف

واحد وقد كان حسن الاستقبال الذي لقيه كل من « **الحرية والمساواة** » و « **محنة الاقتصاد والاقتصاديين** » ، دافعًا لي لإخراج هذا الجزء الثالث من نفس المجموعة . وساعد على ذلك أيضًا ما أشعر به من أننا على اعتاب مرحلة جديدة من مناقشة عدد غير قليل من المسلمات والتي كانت حتى وقت قريب تنبو عن التساؤل بله المعارضة . ومهد لهذا الجو الجديد ما عرفه العالم ، وخاصة منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات ، من انهيار نظم اجتماعية كاملة وأعادة النظر في أفكار ومبادئ سيطرت على عدد غير قليل من مثقفي العالم وخاصة في الدول النامية . إن أحداث الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية لا يمكن أن تترك المراقب الأمين دون انفعال أو معادة للتفكير . وصاحب ذلك وعاصره تغيرات كبرى في الأوضاع الاقتصادية العالمية ، وفي ظروف الاتصالات والمعلومات وغدًا العالم أقرب إلى « **القرية العالمية** » . وفي هذا الجو العالمي الجديد استعادت الليبرالية ـ بشقيها الاقتصادي والسياسي ـ مكانتها ، وكانت قد تخلت عنها طوال معظم القرن ، حينما طغت الأفكار الاشتراكية والسياسات التدخلية على الأذهان . والآن يبدو أن الدعوة إلى أحياء اقتصاد السوق من ناحية وتكريس مظاهر الديمقراطية الليبرالية وحماية حقوق الإنسان من ناحية أخرى ، هي الدعوة الأكثر قبولا واستجابة من معظم القطاعات .

وفي هذا الإطار فإنه يبدو أن الدعوة إلى « **التغيير** » هى الأكثر اتفاقًا مع روح العصر . فقد مر زمن ساد فيه الاعتقاد بأن التغيير عدو الاستقرار ومهدد له ، وإذا بالأحداث تؤكد لنا ، على العكس ، بأن التغيير ، في الاتجاه السليم وفي الوقت المناسب ، هو أهم دواعي الأستقرار ، وأكثرها ضمانًا ،. ومن هنا جاء عنوان هذا المؤلف : « **التغيير من أجل الاستقرار** »

والمقصود بطبيعة الأحوال التغيير الموضوعى : في السياسات والتوجهات

والمؤسسات ، أما التغيير الشكلي في المسميات أو الأشخاص فقد يكون أكثر وبالاً إذا لم تصاحبه توجهات جديدة وسليمة . وقد كان من الممكن وبنفس المنطق أن يطلق على هذا المؤلف « **الاستقرار من أجل التغيير** » ، ما دام الغرض هو توفير الشروط الموضوعية لملاحقة العصر وتطوراته . فالإصلاح الاقتصادي والسياسي في جوهره تغيير شامل في نظمنا ومؤسساتنا .

وقد قسمت المقالات والدراسات في هذا المؤلف إلى ستة أقسام . تناولت في الأول فكرة التغيير ذاتها وعلاقتها بالمستقبل ، وانتقلت في القسم الثاني لمحاولات معاندة التاريخ بفرض نظم اجتماعية جاوزها العصر أو التعلق بأحلام وردية عن « مدينة فاضلة » أو التخلي الكامل عن المسئولية استنادًا إلى « مؤامرة » غيبية تحرم الأفراد والجماعات حرية الاختيار والتغيير . ونظرًا لأن الكثير من قضايا التغيير المطروحة إنما تتعرض للانتقال من نظم « التخطيط المركزي » إلى نظم « اقتصاد السوق » ، فقد خصصت لكل منهما قسمًا يتناول بعض جوانبهما . ولا يخفي أن التغيير ليس مجرد تبديل حال بحال ؛ إلغاء قديم وإحلال جديد ، وإنما التغيير هو عملية طويلة ومعقدة ، وأخطر ما فيها هو ما يحدث في خلال « مراحل الانتقال » والتي لم ينزو القديم فيها كلية من ناحية ، ولم يستقر فيها الجديد تمامًا من ناحية أخرى. ولذلك فقد تضمن القسم الخامس من هذا المؤلف بعض مشاكل المراحل الإنتقالية . وبوجه خاص فإنه نظرًا لأن الإصلاح الاقتصادي في مصر قد تضمن ، في جوانب منه ، إصلاح بعض الاختلالات المالية والنقدية ، فإن الأمر لم يخلو من إثارة مشاكل أخرى نتيجة لهذه الإصلاحات وقبل أن يكتمل البناء الاقتصادي والمالي المناسب . وأخيرًا ونحن نتجه إلى اقتصاد السوق ، وهو اقتصاد يقوم على أساس الحساب الاقتصادي السليم لكافة الوحدات الاقتصادية ، فإن النقود ـ والاقتصاد النقدي بصفة عامة ـ

مدعوان للقيـام بدور رئيسي في هذا الاقتصاد . وفي وقت لم تـزل تطرح فيه بعض التسـاؤلات وخاصـة فيما يتعلق بقضيـة الربـا ، فقد رأيـت إنه مـن المناسب أن أتناول قصة النقود . فرغم تغلغل النقود في حياتنا اليومية ، فإن ظاهـرة النقود عرفـت تطورًا هائلاً كـاد يغير من معـالمها وقد لا يكـون من المبالغـة القول بأن حقيقـة النقود أصبحت تخفـي على العديد مـن غير أهل التخصص . ولذلك فقد رأيت إنه من المصلحة لعلماء الدين والشرع ـ ناهيك عن عامـة المسلمين ـ أن يحيطوا بطبيعة النقود كما يراهـا أهل التخصص . وعندئذ ، وعندئذ فقط ، يمكن مناقشة أحكام الشرع في الفائدة أو الربا .

واليوم إذا أقدم إلى القارئ « **التغيير من أجل الاستقرار** » فإنه مع « **في الحرية والمساواة** » و « **محنة الاقتصاد والاقتصاديين** » ليس إلا خطوة أخرى على نفس الدرب ، وذلك بمنـاقشة قضايانـا المطروحة بقلـب وعقل مفتوحين . وأملي أن يسهـم مع سـابقيه ، في تعميـق ادراكنا لـلأحداث مـن حولنا . والله نسأل أن يلهمنا جادة الصواب ، وعليه التوفيق .

حازم الببلاوي

مصر الجديدة ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٩١

١ ـ التغيير :

* عالم جديد
* التغيير
* في السياسة والاقتصاد والأخلاق
* صناعة المستقبل



١ - عـالـم جـديـد (*)

يحتفل العالم العام القادم بمرور خمسمائة سنة على رحلة كرستفر كولومباس إلى أمريكا سنة ١٤٩٢ . وتعددت الكتب التي صدرت بعنوان ١٤٩٢ بإعتباره تارخيـًا تقريبيًا يفصل بين عالمين ؛ العصور الوسطى من ناحية والعصر الحديث من ناحية أخرى . ففي خلال الخمسين سنة التي سبقت أو لحقت هذا التاريخ قامت أهم الأحداث أو الوقائع والتي أنهت العالم القديم ـ العصور الوسطى ـ وفتحت الأبواب للعالم الحديث . ففي ١٤٥٣ سقطت القسطنطينية أمام قوات محمد الفاتح معلنة انتهاء آخر معاقل الإمبراطورية الرومانية الشرقية . وفي ١٤٥٥ ظهرت أول طبعة للكتاب المقدس بعد اكتشاف جوتنبرج للطباعة مؤذنة بذلك بفتح الطريق أمام الثقافة العامة مع ظهور المطبعة . وفي ١٤٧٣ ولد كوبرنكس والذي سيقلب كتابه عن الفلك في ١٥٤٣ المفاهيم القديمة عن مركز الأرض والشمس من الدورة الفلكية . وفي ١٤٨٣ ولد مارتن لوثر والذي أدى نشاطه ـ مع معاصره كالفن ـ بعد أربعين عامًا إلى الإصلاح الديني وأكبر شقاق عرفته الكنيسة . وفي خلال هذه الفترة ظهرت أعمال ليوناردو دافنشي وميكل أنجلو ورفائيل في الرسم والنحت . كما تمت خلال نفس الفترة رحلة

(*) نشرت في جريدة الوطن الكويتية وجريدة عالم اليوم بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٩١

فاسكوداجاما (١٤٩٧) حول رأس الرجاء الصالح . وفي السياسة والأخلاق كتب ميكيا فيلي كتاب « الأمير » (١٥١٣) وتوماس مور « اليوتوبيا » (١٥١٦) وغير بعيد عن ذلك كان مولد جاليليو وشكسبير (١٥٦٤) . وهكذا كانت رحلة كولومباس رافدًا ضمن روافد متعددة تصب في نهر التغيير العظيم والذي أدى إلى قيام عصر النهضة والثورة العلمية والإصلاح الديني وظهور القوميات ؛ أو بعبارة أخرى بزوغ فجر العصر الحديث .

والآن ونحن على مشارق القرن الحادي والعشرين نكاد نقف على عتبة أخرى من عتبات الانتقال إلى عالم جديد . فالتغيرات التي لحقت وتلحق الحياة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية خلال العقدين الأخيرين تكاد تنبىء بأننا نخرج إلى عالم جديد لم تظهر بعد ملامحه الكاملة ـ وإن كان يبدو ـــ على أغلب الاحتمالات ـ إنه سيكون مختلفًا عما عرفناه في الماضي . حقًا أن التغيير هو سنة الحياة ، ولا شيء يبقى على حاله ، فالصغير يكبر ، والقليل يكثر ، والقديم ينزوي ويختفي . ومع ذلك فيظل مع هذه التغيرات هنا وهناك طابع مشترك تسمح بالقول بالاستمرارية ـ رغم مظاهر التغيير ـ وبما يمكن معه أن نتعرف على العصر الذي ننتمي إليه . ولكن تجيء لحظات يكون التغيير فيها جوهريًا وأساسيًا بحيث أن عناصر الإنقطاع والأنفصال تبرز على عناصر الاستمرار والاتفاق . وهو ما حدا بالكثيرين إلى اختيار عام ١٤٩٢ ـ أو ما قبل ذلك أو بعده بقليل ـــ كتاريخ فاصل بين العصور الوسطى والعصر الحديث . فهل نحن على موعد آخر مماثل ؟

إن الحديث عن ثورة صناعية جديدة ـــ عصر المعلومات ـ قد بدأ منذ سنوات ليست بعيدة ، ربما لا تجاوز العقدين . حقًا لقد عرفت الصناعة تطورًا مستمرًا منذ الثورة الصناعية في انجلترا في منتصف القرن الثامن

عشر . ومازالت الصناعة تكتسب كل يـوم مجالاً جديدًا أو تدخل إلى مناطق جديدة . ومـع ذلك فإنه ومنذ ستينيـات هذا القرن عرفت الصنـاعة تطورًا جديـدًا ، ليس مجرد زيادة كمية أو مجرد إضـافة إلى الحجم أو الإنتـاجية ، وإنما تغير أسـاس في الوجهـة والطبيعة . لم تعـد الصناعـة مجرد إضافـة للطاقة أو تحويلاً للمادة بكفاءة أكبر ، وإنما انتقل محور الأهتمام من الطاقة إلى المعلومات ، فالصنـاعة الحديثة ترتبط بشكل أكبر بمعـالجة المعلومات ، تجميعًا وتصنيفـًا واستخدامًا . إذا كـانت الصناعـة التقليديـة ـ من حـديد وصلب وآلات وأجهـزة ـ تضيف إلى طـاقة الإنسـان وقدراته الماديـة ، فإن الصنـاعة الحديثـة تضيف إلى ذكـائه وقدراتـه العقليـة . ومن هنـا كانـت الصـناعة الحديثة تدور حول الاتصالات والمواصلات والإلكترونيات . وأبرز مظاهرهـا هى الحاسبات الآلية . وهكـذا انتقلت الصناعة مـن مجال الطاقة والسيطرة عليها وحسن استخدامها وتسخيرها لخدمة الإنسان ، انتقلت مع ثورة المعلومـات إلى مجال الذكاء والقدرات العقلية بمزيـد من السيطرة على المعلومات وتحسين اتخاذ القرار . وارتبط مع هذا التطور تطور مقابل ، فلم تعد الموارد الطبيعيـة هى الأساس الجديـد للصناعـة الحديثة . فإذا كـانت انجلترا ـ وهي صخرة من الفحم ـ هي بداية الصناعة التقليدية بما توافر لها من موارد طبيعية مبـاشرة أو غير مباشرة ، فإن اليابان ـ العـارية تمامًا من الموارد الطبيعيـة ـ تكـاد تمثل نمـوذج الصناعـة الحديثة في الإلكترونيـات والحاسبات ، وفي الـولايات المتحـدة الأمريكية فـإن أكثر المنـاطق تقـدمًا في الصـناعة الحديثـة ليست أكثرها سخـاء من موارد الطبيعة بـل أقدرها على البحث والعلم في المناطق القريبة من مراكز البحوث سواء في كاليفورنيا أو في بـوسطن . وهكـذا يبدو أن الصنـاعـة الحديثة لا تضيـف فقط إلى قـدرات الإنسـان الذهنيـة ـ بعد أن حررت الصناعـة التقليدية الإنسان مـن عبودية

العمل اليدوي ـ وإنما تستند هذه الصناعة إلى الفكر والعلم بأكثر مما ترتبط بالمواد الطبيعية .

ويعاصر هذه الثورة الصناعية الجديدة في الاتصالات والمعلومات ـ والتي وحدت من أجزاء العالم في قرية كبيرة ـ ثورة مالية واقتصادية أخرى تكاد تربط العالم اقتصاديًا في اقتصاد عالمي جديد . ففي الماضي كادت أن تصبح معها الدولة الوطنية وحدة اقتصادية متكاملة بصناعتها ونقدها المحلي ، ولم تكن العلاقات الدولية إلا مجرد هامش يضاف إلى الاقتصاد الوطني . أما الجديد فإننا نكاد نلمح اقتصادًا عالميًا ، ليس فقط من حيث التجارة سواء في المواد الأولية أو السلع النهائية ، وإنما لقد أصبح الإنتاج نفسه عالميًا تتوزع أجزاؤه على مختلف الدول والمناطق ، وتسيطر عليها شركات عابرة للجنسيات . فلم نعد أمام سلعة وطنية قد تباع في السوق الدولية ، بقدر ما نحن بصدد إنتاج دولي منذ البداية . ولذلك لم يكن غريبًا أن يكون نمو التجارة الدولية بحوالي ضعف معدلات نمو الاقتصاديات المحلية ، وفي نفس الوقت فإن التجارة في مكونات الإنتاج من سلع وسيطة جاوزت بمراحل التجارة في السلع النهائية أو الموارد الطبيعية . لقد أتجه الإنتاج ليصبح عالميا . ومع هذا التطور العالمي في شكل الإنتاج الصناعي ، فإن الأدوات المالية أخذت بدورها طابعًا عالميًا . فالنقود لم تعد مجرد أداة للسياسة المحلية ، وإنما ارتبطت بما يحدث في العالم . فالدولار ـ مثلاً ـ لم يعد مجرد عملة وطنية تتداول في الولايات المتحدة بقدر ما أصبح عملة عالمية، وفي نفس الوقت فإن سياسات أسعار الفائدة على العملات المختلفة أصبحت تخضع للأوضاع العالمية . فلا تستطيع دولة أن تنسلخ بسياسة مستقلة لأسعار الفائدة أو أسعار الصرف دون أن تأخذ في الاعتبار ما يحدث في أسواق العملات الأخرى . وجاءت ثورة المعلومات والاتصالات

وحررت النقود من كل مظهر مـادي ، فإذا هي تنتقل عبر الحدود من خلال نبضات الكترونيـة أو ومضات لاسلكيـة . فالنقود لم تعـد تنتقل مـاديًا في حقائب أو صناديق ، وإنما تنتقل عبر الأثير في شكل تلكسات أو مجرد تغيير في القيود المحاسبية في حسابات البنوك

ولم يقتصر الأمر على النقـود بل أن الأصول الماليـة من أسهـم وسندات أصبحت تتداول عبر البورصات العالميـة دون كثير من الاعتبار للحواجز أو الحدود السياسية . وهكذا فإن الثروة المالية ـ من أسهم وسندات ـ أصبحت هى الأخـرى عالمية تنبـو على الحواجز والحدود السياسيـة . فما يتداول في بورصات لندن ونيـويورك وطوكيو وهونج كونج وغيرهـا يشمل صناعات ومديونيات لشركات ينتشر نشاطها حول أرجاء المعمورة .

وفي هذا الـوقت الـذي يتغير فيه شكل الإنتـاج الصناعـي وطبيعة المواد الأولية والقدرة على الاتصال ونقل المعلومـات وظهور أشكال الثروة العالمية الجديدة ، في هـذا الوقـت بدأ الحديـث عن أوربـا ١٩٩٢ ومجاوزة الحدود السيـاسية لـدول أوربا التـي كانـت مسرحـًا لأبشع الحروب الـدينية ثـم السياسية خلال القرون الماضية ، وفي نفس الـوقت بدأت أمريكا الشمالية ـ الولايات المتحدة الأمريكية وكنـدا والمكسيك ـ في التقارب الاقتصـادي وإزالة أسباب الحواجز والقيـود . وهناك حديث قـريب من ذلك في منطقـة المحيط الهادي بين اليابان وجيرانها .

وقبل أن تتحقـق هذه الخطوات على طريـق الوحدة الأوربية والأمـريكية والأسيوية ، إذا بـإنفجار لا يقل خطورة يـزيل واحدًا من أهـم العقبات أمام الاتجاه العـالمي ، وهـو المتعلـق بـزوال أو إزالـة الحواجـز المذهبيـة أو الإيديولوجية . فإنقسام العـالم إلى نظامين ؛ رأسمالي من ناحية ، وإشتراكي أو شيوعي من ناحية أخرى والـذي استمر لأكثر من نصف قرن ، إذا به في

سنوات قليلة ينهار تمامًا فمنذ دعوة جورباتشوف في منتصف الثمانينيات لإعادة النظر في النظام الإشتراكي ، إذا بالشيوعية تنهار في كافة دول أوربا الشرقية . وجدار برلين الذي كان رمزًا للانفصال وحاجزًا بين نظامين إذا به ينهار فجأة وتعود ألمانيا الشرقية جزءًا من ألمانيا الموحدة . ومازالت التفاعلات تأخذ مداها في الاتحاد السوفيتي كما في دول أوربا الشرقية . وهكذا أضيفت ضربة أخرى للحدود في شكلها المذهبي بعد أن تآكل العديد من الحواجز السياسية والاقتصادية . وقبل ذلك ، ومعه أصبحت الصحافة والأخبار عالمية تجاوز الحدود ، وكان العلم والفنون قد تخطى هذه الحدود منذ زمن طويل .

وأمام كل هذه التطورات لم تزل دول العالم الثالث وبخاصة الأقل قدرة على التغيير والمتابعة ـ في موقف الغريب ، وربما ـ إذا لم يساعدها الحظ أو حسن التدبير ـ فقد تصبح أيضًا في موقف الطريد .

هذا عالم جديد يتشكل . فهل نعي ما يتم حولنا ، ونحاول أن نشارك فيه؟ هذا هو السؤال . والجواب غير واضح . والله أعلم .

٢ - التغيير (*)

تناقش قضايا التغيير في مصر والخارج بمناسبة ما يجري من تعديلات وتطورات على الأوضاع السياسية والاقتصادية في عدد غير قليل من الدول ، وخاصة الدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوربا . وفي نفس الوقت فإن الحديث عن التغيير هو أحد القضايا المثارة دائمًا في مصر .

كثيرًا ما يخشى من اثارة فكرة التغيير رغبة في تحقيق وحماية لأستقرار ، كما لو كان التغيير مهددًا أو معرقلاً للأستقرار . ويحتاج الأمر إلى تفهم مدلول التغيير وأهميته ، وكيف أن التغيير قد يكون مطلوبًا من أجل الأستقرار ، وأن عدم التغيير ، أو بالأحرى مقاومة متطلبات التغيير ، كثيرًا من كان من أسباب تهديد الأستقرار . فالتغيير ليس مناقضًا للأستقرار بل قد يكون من أهم مقوماته . والأستقرار ليس معناه الجمود وعدم التغيير بل معناه التلاؤم بين الظروف والأوضاع والنظم والقواعد . وكما أن الظروف والأوضاع في تغير مستمر ، فكذا ينبغي أن تكون النظم والقواعد ، وعدم مسايرتها لتطور هذه الظروف والأوضاع يولد المصادمات والانفجارات وبالتالي يهدد من أساس الأستقرار .فالأستقرار يتطلب توازنًا مستمرًا بين

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٤ يناير ١٩٩٠ .

ظروف الحياة من ناحية والنظم والقواعد من ناحية أخرى ، وهو توازن لا يتحقق إلا بمتابعة هذه التطورات وأحيانًا بالإسراع بها وليس بالوقوف أمامها ، أو قل إنه توازن متحرك أقرب إلى توازن راكب الدراجة يستمر طالما كان متحركًا إلى الأمام ، ويختل وقد يسقط من فوق دراجته إذا توقف عن السير . التغيير من سنن الحياة ، والأستقرار إستجابة لاحتياجها بما في ذلك إجراء التغيرات الضرورية .

الحق أن قضية التغيير تطرح في الواقع ، قصة الإنسان في سعيه الدائم نحو الكمال . حقًا لقد خلق الإنسان قاصرًا ، فالكمال لله وحده . ولكن ، مع هذا القصور وبه ، استطاع هذا الإنسان أن يسطر أعظم ملحمة للتقدم . فالإنسان من دون الكائنات ، صاحب حضارة وتاريخ لأنه ـ مع قصوره ـ يدرك هذا القصور ويثور عليه ويطالب بالتغيير ويحققه. ومن هنا ، فإن لقصور الإنسان جانبه المشرق ، فهو ، عن طريق التغيير ، عنصر للتقدم والترقي . فنقص الإنسان وعجزه ، مع قبوله بذلك ، ليس دائمًا مدعاة للحسرة والألم ، بل أنه كثيرًا ما يمثل فسحة الأمل للتقدم والرقي . وكم تصبح حياة الإنسان مملة وسخيفة لو خلق كاملاً ، أو اعتقد ـ خطأ ـ في كماله واطمأن إلى أحواله ، وإنه ليس في الإمكان أفضل مما كان ! التغيير هو ما يعطي الإنسان إنسانيته ، ويضفي بالتالي على قصته حلاوة وإثارة ، وبدونه تتبلد حياته ويسقط في مصيدة الجمود واليأس .

وهكذا فقصور الإنسان وعجزه ، ورغبته الدائمة في التغيير وقدرته على ذلك هي أهم قوى التقدم لدى البشرية . والبحث عن اليوتوبيا أو خلق الإنسان الكامل أو المدينة الفاضلة ، ليس فقط وهما وسرابًا ، ولكنه أيضًا حلم سخيف ينزع عن الإنسان أجمل خصائصه ، وهي رغبته في التحسن

وبالتالي قدرته على التقدم المستمر . إن معجزة الإنسان ولغزه تتلخص في أنه مع معرفته بقصوره وعجزه ، يسعى إلى تحقيق هدف مستحيل وهو بلوغ الكمال . ومن هنا الدعوة المستمرة إلى التغيير ، ومن هنا أيضا نسبية الحلول. فالحلول والنظر بصفة عامة بها من القصور والنقص ما يستدعى التفكير الدائم والبحث عن التغيير . فالثابت الوحيد هو الحاجة إلى التغيير ، بل وإلى التغيير المستمر .

وإذا كان التغيير هو قدر الإنسان وأيضًا منقذه ، فقد اكتسب التغيير في العصر الحديث أبعادًا جديدة تمثلت في سرعة التغيير وغزارته وكثافته حتى تكاد تصبح القدرة على التغيير المستمر والتلاؤم والابتكار من خصائص الإنسان الحديث ، ودونها قد لا يفقد الإنسان فقط مكانه في السباق ، بل قد يفقد إنسانيته أيضًا . فمنذ ظهر الإنسان المفكر HOMO SAPIENS على الأرض احتاج لمئات الآلاف من السنين قبل أن يستقر ويصبح ذا حضارة مع ظهور الزراعة قبل حوالي عشرة آلاف سنة ، وتستمر حضارته الزراعية لآلاف من السنين في تطور مستمر، ولكنه بطيء ويكاد يكون غير محسوس، حتى تقوم الثورة الصناعية قبل أقل من ثلاثمائة عام وبها يتغير وجه الأرض والإنسان خلال عدة مئات من السنين . والآن ونحن على مشارف الثورة الصناعية الجديدة منذ عقدين أو ثلاثة ، نعاصر تغييرًا جديدًا في شكل الحياة في سنوات محدودة . وهكذا اختصرت مراحل التطور في حياة الإنسان ، من مئات الآلاف من السنين ، إلى الآلاف ثم المئات ، وها نحن ننتقل من مرحلة إلى أخرى عبر سنوات قليلة .

والتغيير وهو نتيجة لعمل الإنسان وأفعاله وآماله وأحلامه وشطحاته ، لا يلبث أن يفرض نفسه على الإنسان أيضًا ويلزمه بالتلاؤم والتعديل والمصالحة . فالتغيير وما يحدثه في العالم من تعديل في أوضاع البيئة

وظروف الإنتاج وأساليب الإتصال وطبيعة العلاقات لا يلبث أن يفرض سلطانه وقهره على الجميع . التغيير كالمارد إذا أخرجه الإنسان من القمقم عاد ليفرض قانونه حتى على صانعه . فالتغيير قد يبدأ فكرة أو حلمًا في ذهن باحث أو مفكر ، ولكنه ما يلبث أن يصبح حقيقة تجاوز كل باحث أو مفكر. التغيير له منطقه وله اتجاهاته . التغيير ليس فقط ابن الإنسان ولكنه أيضًا أبوه . والويل كل الويل لكل ابن عاق أنكر التغيير أو تخلف عن اللحاق به .

كذلك فإن التغيير قد يتم بشكل غير محسوس نتيجة لتطور مستمر وغير واعٍ فهو حصيلة لآلاف ردود الفعل الصغيرة هنا وهناك ، وما ينشأ عنها من تعديل فى شكل العلاقات على نحو لم يثر في ذهن أى فرد . فالتغيير ليس بالضرورة نتيجة لتصور عقلي أو تصميم مسبق ، وقد تكون المحصلة النهائية للتغيير شيئًا مبتكرًا وغير مسبوق بل وغير متصور أصلاً ، نتيجة للعديد من الأفعال وردود الأفعال الجماعية . فالتغيير هنا مظهر من مظاهر التطور الثقافي والاجتماعي وليس بالضرورة نتيجة لهندسة اجتماعية ـ من منظر أو حاكم ـ بتصميم نموذج معين لصورة المجتمع أو بعض قطاعاته ، وإنما هو محصلة لتطور بطيء من خلاصة ردود الفعل المتعددة والمتناثرة وأشكال التلاؤم والتصالح لسلوك الآلاف بل والملايين من الأفراد مع المعطيات الجديدة ،. فالتغيير كما قد يكون نتاجًا للعمل الذهني والخطط العقلية لفرد أو جهاز ، قد يكون أيضًا نوعًا من التطور الثقافي والحضاري الشامل الذي يستند إلى خبرة الأجيال والتجربة والخطأ والتعديلات الجزئية والصغيرة والمتفرقة ، والتي تؤدي في النهاية إلى ظهور أنماط ونماذج لنظم ومؤسسات لم ترد على ذهن أى أحد . ولعل أهم النظم الإجتماعية التي عرفتها البشرية هى نتيجة لهذا النوع من التطور والتغيير . فانظر إلى اللغة مثلاً وإلى ظاهرة النقود أو التبادل ، فهذه من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ـ

والتي نشـأت من خلال التطور الثقـافي والتاريخي ـ لم تكن وليـدة تصـور نظرى لنموذج قام في ذهن باحـث أو مفكر أو حاكم . حقًا يأتي دور التنظير والتقنين في مرحلة لاحقـة لضبط الظاهرة وتنظيمها بعـد أن تنشأ ، كما هو الحال في عمل علماء اللغة والفقه أو دارسي الاقتصاد أو ممارسيه .

ولذلـك فبقدر حـاجة الإنسـان إلى قراراتـه العقلية والـذهنية لتطـوير مستقبله وأحداث التغيرات المطلوبة والمناسبة ، بقدر ما نحتاج أيضًا إلى قدر من التـواضع ومعرفـة حدوده وإمكانياتـه . ففي كثير من الأحـوال يكون تـدخـل الأفراد معـرقـلا أو معـوقـًا للتغيير ، بالأصرار على إبقـاء نظـم أو مؤسسـات لم تعد مناسبة ، أو بفـرض قواعد وتنظيمات غير مواتية اسـتنادًا إلى مبررات ذهنية أو عقلية تقوم في ذهن مسئول أو حاكم . ولذلك فإن إتاحة الفرصة للتغيير لا تتطلب دائمًا فرض تصورات أو نماذج معينة بمقولة إنها تتفق مـع العصر ، بقدر مـا تحتاج في كثير مـن الأحيان إلى وضـع الشروط المنـاسبة لإطـلاق قـوى التغيير والتطويـر . والفـارق بين الأمـرين هـام ، فالأسلوب الأول يفرض شكل الحل فهـو لا يعترف فقط بالحاجة إلى التغيير وإنما يقـدم أيضًا العـلاج ، أو هكذا يتصـور ، في حين أن الثاني فـإنه مـع اعترافه بـالحاجة إلى التغيير يترك المجـال لقوى التطـور حتى تـؤتي فعلها ويقتصر على تنظيم السلـوك وردود الأفعال ودون أن يفـرض حلاً بعينـه . ولذلـك فإن قدرة المجتمعات على التغيير كثيرًا مـا تتوقف على طبيعـة النظم والقواعد السـائدة ، وما إذا كانت تتيـح فرصا أكبر للتطور التلقائي أم تعتمد كلية وفقط على تحقيق أهداف وتصورات مفروضة مسبقًا .

كذلك فإن التغيير كما قـد ينشأ نتيجة لتعديلات ماديـة ملموسة نتيجة لإدخال عـدد من الآلات أو الأدوات أو أسـاليب الإنتـاج من مصـانع وآلات

وبنيات أساسية من طرق ومدارس ، وما إلى ذلك ، أو ما يمكن أن نطلق عليه التغيرات الصلبة HARDWARE ، فإن التغير قد يترتب أيضًا نتيجة لتعديلات في النظم والأساليب وقواعد السلوك سواء في التشريعات القائمة أو النظام الاقتصادي أو النظم القانونية وغير ذلك مما يمكن أن نطلق عليه اسم التغيرات اللينة SOFTWARE .

وقد يبدو من الغريب القول بأن أخطر التطورات إنما تحدث نتيجة لهذه التغيرات اللينة من أعادة نظر في التنظيمات القانونية والسياسية والاقتصادية ، بل أن أهم التغيرات الصلبة لا تعدو أن تكون محصلة لتلك التغيرات اللينة ، ولذلك فإنه لا يبدو من قبيل المبالغة القول بأن ما تحتاجه الدول المختلفة هو مزيد من التفكير في أحداث هذه التغيرات اللينة ، من نظم قانونية واقتصادية وسياسية . وإن الاقتصار على جلبة الأشكال الصلبة من آلات ومصانع حديثة وفي غيبة التنظيمات المناسبة كانت ــ في معظم الأحوال ــ تبديدًا للجهود وتبذيرًا بغير طائل . وعلى العكس فإن وضع النظم المناسبة (التغيرات اللينة) من شأنه أن يعظم من حجم التغيرات الصلبة المفيدة والمنتجة .

وإذا كانت قدرة المجتمعات على متابعة التغيرات المناسبة قد أدت إلى الفصل بين مجموعة الدول المتقدمة من ناحية والدول المتخلفة من ناحية أخرى ، فإن الصحيح أيضًا إنه مع تطور أسباب الاتصال والمعلومات أصبح يوجد في كل دولة متقدمة أو متخلفة نوعان من الأفراد والمؤسسات ، هناك عناصر التقدم وهناك عناصر التخلف ، ولا يكاد تختلف في تلك الدول الدول المتخلفة عن الدول المتقدمة . ففي كل مجتمع متقدمًا كان أو متخلفًا هناك أفراد ومؤسسات متقدمة وأخرى متخلفة . ولعل الفارق الرئيسي بين

كل من الدول المتقدمة والمتخلفة إنما يرجع إلى أمرين أحدهما متعلق بالأهمية النسبية والآخر بالوضع أو المركز. فالدول المتقدمة على خلاف الدول المتخلفة، وتتمتع بنسبة عالية من عناصر التقدم في الأفراد والمؤسسات بحيث أن المتوسط العام فيها يغلب هذه العناصر التقدمية. وليس الأمر كذلك في الدول المتخلفة، التي تعرف أيضًا، عناصر متقدمة من الأفراد والمؤسسات، ولكنها تمثل الاستثناء وليس الأصل. كذلك فإن الدول تختلف فيما بينها من حيث الدور الذي تلعبه عناصر التقدم أو التخلف، ففي الدول المتقدمة تحتل هذه العناصر التقدمية مراكز الريادة والقيادة، في حين تتوارى في الدول المتخلفة لتكتفي بدور المتفرج. وكثيرًا ما تكسر الدول المتخلفة حلقة الفقر والتخلف بمجرد دفع عناصر التقدم إلى المراكزالريادية. وهكذا فإن للصفوة دورًا لا ينكر في الإسراع بالتطور والتغيير في الاتجاه السليم.

وما دمنا نتحدث عن التغييرات التي تنقل المجتمعات المتخلفة إلى التقدم، فإنه من الطبيعي ألا يتم ذلك فجأة أو بشكل سريع، بل أن هذه التطورات تتطلب عادة مددًا طويلة قبل أن تحدث آثارها وتحقق نتائجها. ومع ذلك فإن الحديث عن المدة الطويلة وتلك القصيرة كثيرًا ما يكون مضللاً. فهناك انطباع أن المدة الطويلة تتطلب بالضرورة وقتًا طويلاً قبل أن تظهر النتائج، وأن ظهور هذه النتائج لابد وأن يكون بشكل تدريجي وغير محسوس. وهذا قد يكون صحيحًا، ولكن الصحيح أيضًا هو أن آثار المدة الطويلة قد تظهر فجأة كما لو كانت بدون مقدمات. والحقيقة أن ما يظهر فجأة لا يعدو أن يكون محصلة لما يدور تحت السطح من تغيرات غير ظاهرة وبما يجعل المجتمع مستعدًا للتغيير، وبحيث يظهر التغيير بسرعة عندما تلوح أول فرصة لذلك. ولعل هذا هو ما يحدث الآن في دول شرق أوروبا والاتحاد

السوفيتي . فهذه التغيرات الجوهرية والتي تتم خلال شهور ـ ليست سوى آثار المدة الطويلة والتي كانت تنضج تحت السطح ، وبمجرد أن توافرت الفرصة المناسبة ظهرت كما لو كانت أحداث شهور أو حتى أسابيع ، ولكن الحقيق إنها محصلة تراكمات لسنوات طويلة لم تلبث أن تفجرت ـ كالزلزال ـ عند أول تشقق في القشرة السطحية . ولذلك لا ينبغى أن تخدعنا مظاهر عدم التغيير فقد تكون تغيرات المدة الطويلة أقرب مما نتصور .

التغيير من طبائع الكون . والله أعلم .

٣ - في السياسة والاقتصاد والأخلاق (*)

في خضم الحديث عن دور الدولة والقطاع الخاص ومجال كل منهما قد يكون من المفيد تأصيل المسائل حول طبيعة النشاط للأفراد والمجتمعات وما يرد على ذلك من محددات . ويمكن القول - بنوع من التجاوز وربما من التبسيط - بأن سلوك الأفراد والجماعات إنما يستند إلى مجموعة من الاعتبارات التي ترتبط بكل من السياسة والاقتصاد والأخلاق . ونقصد بالسياسة هنا اعتبارات السلطة ، وبالاقتصاد اعتبارات المنفعة والمصلحة، وبالأخلاق اعتبارات القيم ووازع الضمير الفردي والجماعي . وينبغي أن نعترف إنه يدخل وراء كل عنصر من هذه العناصر (السياسة ، الاقتصاد ، الأخلاق) العديد من الظروف والمؤثرات . ولا يمكن أن تستقيم جماعة ويزدهر أفرادها ما لم يتوافر الإنسجام والتوازن بين اعتبارات السياسة أو السلطة من ناحية ، والاقتصاد أو المصلحة من ناحية ثانية ، والأخلاق أو القيم من ناحية ثالثة .

ويمكن بنوع من التبسيط القول بأن أداة السياسة الرئيسية هى الدولة التي يتركز فيها استخدام السلطة ، في حين أن المجال الطبيعي للاقتصاد هو السوق وحيث تعبر المصالح أو المنافع المختلفة والمتعارضة عن نفسها فيما

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٩٠

تظهره هذه السوق من مؤشرات وخاصة الأسعار ، وأن الأخلاق ـ بالمعنى الواسع ـ تفرض سلطانها فيما جاوز كل من الدولة والسوق بأشكالهما المنظمة وتستند بالتالي إلى ما يعتمل في ضمير المجتمع.

التوازن بين السياسة والاقتصاد والأخلاق :

إذا كانت المجتمعات والأفراد يخضعون في سلوكهم لاعتبارات السياسة والاقتصاد والأخلاق ، فإنه من الضروري في أي مجتمع سليم أن يتوافر نوع من التوازن بين هذه الإعتبارات دون أن يطغي أحدها على الباقي . فتغليب أحد هذه الجوانب على حساب الجوانب الأخرى لابد وأن يؤدي إلى اختلال جوهري في أمور الجماعة والأفراد معا . فسيطرة السياسة ـ أي السلطة ـ لا تؤدي فقط إلى تدهور الاقتصاد وتخلفه ، بل غالبًا ما يؤدي تدخل أجهزة السلطة في الاقتصاد إلى تسخيرها لتحقيق مصالح اقتصادية ذاتية وبالتالي شيوع الفساد والإنحراف . وهكذا تؤدي غلبة السياسة إلى إفساد كل من الاقتصاد والأخلاق . وبالمثل فإن ترك الأمور على الغارب للاقتصاد والمصالح الخاصة دون قيود أو رقابة كثيرًا ما ينطوي على نوع من التوحش الأناني وفرض سلطة الغني على الفقير مما قد ينعكس سلبيًا على الإنجاز الاقتصادي نفسه فضلا عن أنه لن يلبث أن يصبح مظهرًا من مظاهر التسلط والقهر الذي يجاوز أي قهر سياسي . ومع غياب الروادع الأخلاقية وسيطرة المصالح الاقتصادية الخاصة تختل أمور السياسة والأخلاق معًا . وأخيرًا فإنه من العبث الاعتقاد في إمكانية حماية المجتمع والأفراد تحت وهم القيم الأخلاقية وحدها ـ وسواء كانت القيم دينية أو غير دينية ـ فلن تلبث أن تؤدي غرائز الأفراد في التسلط والأنانية أن تهدر هذه القيم ذاتها وبذلك تصبح الأخلاق الرسمية قناعًا للأستغلال والأستبداد .

وهكذا فـإنه لا بـديل عـن الاعتراف بضرورة وجود سلطـة سياسيـة ، وبالتالي نـوع من الردع المنظم ، وعـن الاعتراف بمشروعية المصالح الـذاتية وتوفير الشروط الموضـوعية لتحقيقهـا ، وعن ضرورة توافـر قيم أخـلاقية تحدد المقبول وغير المقبـول اجتماعيًا . وبذلـك تعمل السياسـة والاقتصاد والأخلاق معًا في كل مجال ، فضـلا عما يمثله كل عنصر من قيد أو رقابة على العنصرين الآخرين . وإذا كان الاعتراف بضرورة توافر هذه الاعتبارات كلها في نفس الوقت ، فإنه ليست هناك حدود واضـحة لكل منها ، مما يفتح الباب لاجتهـادات متعددة يمكـن أن يثـور حولها الخلاف . ولعـل تـاريخ الفكـر والفلسفة هـو إلى حد بعيـد مناقشة لأفضـل أشكال التـوازن بين اعتبارات السلطة والمنفعة والأخلاق.

الأفراد والدولة والمجتمع :

لا يكفي الحديث عن الاعتبارات والمحددات للنشـاط الفردي والإجتماعي بل لابـد وأن يصاحب ذلك منـاقشة لأدوار الأشخـاص الفاعلـة أو اللاعبين الأسـاسيين في هذه المجالات . ويمكن بصفة عـامة التمييز في هذا الصدد بين دور لكل مـن الفرد والدولـة والمجتمع . وإذا كـان من الصحيح أن كـلا من السياسـة والاقتصاد والأخلاق يـؤثر بشكل مـا في سلوك الأفراد والـدولة والمجتمع ، فـإنه مـن الصحيح أيضًا أن كـلا من هـذه العناصر أكثـر قدرة وتأهيلاً لمراعاة بعض هذه الاعتبارات بشكل أقدر من غيرها من الاعتبارات .

وفي حديث سابق ـ ليس هنـا محل التفصيل فيه ـ أشرت إلى أنه كثيرًا ما يثور الخلـط عند الحديـث عن دور الفـرد والجماعة إلى مجرد حـديث عـن علاقة الفـرد بالدولة ، وبالتـالي الخلط بشكل ضمني بين الـدولة والمجتمع والمطـابقة بينهما . وقـد سبـق أن أشرت إلى أن الخلـط فضلاً عـن أنـه غير

صحيح فقد تكون له آثار ونتائج فادحة على حقوق الأفراد ومصالح المجتمع . والحقيقة أن هناك أطرافًا ثلاثة . **الأفراد والمجتمع والدولة** ، وهم مع ذلك مندمجون في وحدة سياسية تتحدد ملامحها من خلال هذه العلاقة الثلاثية .

أما الأفراد وهم أكثر أطراف العلاقة وضوحًا لأنهم حقائق مادية ، فإنهم أكثر من مجرد وجود مادي ؛ الفرد حقوق وحريات ، ولذلك فلا وجود للفرد دون مجتمع يعترف بحقوقه وحرياته . وأما المجتمع ــ وهو ربما أكثر أطراف العلاقة أهمية وإلحاحًا ــ فإنه يبدو أقل وضوحًا وأكثر هلامية . فالمجتمع ليس فقط مجموع الأفراد المكونين للجماعة حيث يمتد إلى التاريخ وينصرف إلى المستقبل أيضًا . المجتمع حقيقة مادية ولكنه حقيقة تاريخية يعبر عن الأصالة ويفتح باب الأمل ، والمجتمع أيضًا رسالة حضارية . وإذا كان هناك تمايز بين الفرد والمجتمع ، فإنه لا معني لمجتمع دون أفراد أحرار وقادرين ، فالمجتمع يجاوز الأفراد ، ولكنه لا يستطيع التجاوز عنهم .

على أن المجتمع بالمفهوم السابق لا وجود له ولا فاعلية دون تنظيم قانوني وقهر منظم ، وبعبارة أخري دون سلطة سياسية . وهنا يجيء دور الدولة أو الطرف الثالث في العلاقة . فالدولة أو السلطة السياسية هى حلقة الوصل بين المجتمع ومصالحه والأفراد وحقوقهم . ولكن الدولة تتضمن في نفس الوقت أجهزة ومؤسسات ويمكن أن يترتب عليها مصالح ومزايا فئوية. ولذلك فإنه من الخطر عدم التمييز بين الدولة والمجتمع ، الدولة وسيلة المجتمع ، ولكنها بأجهزتها ومؤسساتها تعرف وجودًا مستقلاً وقد يكون معارضًا أو مناقضًا لمصالح المجتمع وحقوق الأفراد . ومن هنا ضرورة القيود والرقابة على أجهزة الدولة .

وإذا كان كل من الأفراد والدولة يظهرون في أشكال واضحة محددة ،

فإن التعبير عن المجتمع المدني يبدو أقل وضوحًا . ومع ذلك فإن هذا المجتمع يتم التعبير عنه من خلال العديد من الأشكال ' الأسرة ، المسجد ، الكنيسة ، الصحافة ، الجمعيات الخيرية ، صور التعبير الفني ، وهكذا .

وهذه العناصر الثلاثة . الأفراد والدولة والمجتمع ضرورة لا غنى عنها ، وينبغي تحقيق التوازن بينها . ومن الضروري أيضًا الأعتراف بأن لكل منها مجالا ـ يجيد فيه وتبرز فيه قدراته الخلاقة ، فالدولة أقدر ما يكون في مباشرة السلطة أو القيام بأعمال السياسة ، وهي ليست بنفس الكفاءة في ممارسة الاقتصاد أو صيانة الأخلاق . وعلى العكس فإن الأفراد أكثر إحساسًا بالمصالح المباشرة والخاصة وبالتالي بمعالجة أمور الاقتصاد ، وبصفة عامة لا يزدهر السوق دون قطاع خاص قوي . ومن ناحية ثالثة نجد أن المجتمع المدني ـ بكافة مظاهره ـ هو الأمين الطبيعي على حماية القيم وصيانة الأخلاق . وهكذا فإن التوازن بين اعتبارات السياسة والاقتصاد والأخلاق ، يقتضي ، بالضرورة ، توازنًا مقابلاً في الأدوار التي يقوم بها كل من الدولة والفرد والمجتمع ، وبالتالي توازنًا بين دولة قوية ، ونظام للسوق الكفء ، ومؤسسات سليمة للنشاط الإجتماعي .

والله أعلم .



٤ ـ صناعة المستقبل (*)

كان موقف الإنسان من المستقبل دائمًا بالغ الغموض والحيرة إذ تراوح بين التفاؤل والتشاؤم من ناحية وبين العجز والقدرة من ناحية أخرى . ومع ذلك فإنه يبدو أن أحد مكتسبات العصر الحديث هي ثقة الإنسان في نفسه وفي مستقبله ، وإنه بدأ يعمل من أجل المستقبل ، ويخطط له . وهكذا فالمستقبل لم يعد قدرًا محتومًا أو كتابًا مغلقًا بقدر ما هو نتيجة للأعداد والترتيب .

والاقتصاد الحديث هو في جوهره تعامل مع المستقبل . فما عرف بإسم الرشادة الاقتصادية في سلوك الوحدات والمشروعات ، ليس أكثر من القيام بالحساب الاقتصادي والتنبؤ بالنسبة لكل خطوة . فالإنتاج يتم لسوق بناء على تقدير وتوقعات للتكاليف والعوائد ، بل وتقوم فكرة الاستثمار كلها على أساس الأعداد للمستقبل بل ومحاولة تشكيله . وبالمثل فإن السياسة وهي فن إدارة الحكم قد أصبحت هي الأخرى تعاملاً مع المستقبل أعدادًا وترتيبًا. ومن هنا فقد بدأ النظر إلى المستقبل بإعتباره أحد مسئوليات الإنسان .

واهتمام الإنسان بالمستقبل راجع في جزء منه إلى زيادة قدرات الإنسان وبالتالي تأثيره على بيئته . ففي الماضي البعيد وقف الإنسان عاجزًا أمام

(*) نشرت في جريدة الوطن الكويتية وجريدة العالم اليوم بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩١ .

قـوى الطبيعة التـي شكلت حيـاته وظـروفـه . ومن هنـا فقد كـان التغيير محدودًا، فهو يخضـع لناموس طبيعي قل أن يتغير ، وبالتالي فقد توقف نمط حياتـه على الظروف الجوية واختلاف الفصـول وطبيعة البيئة المحيطـة به والتي قل أن تتغير إلا عندما تقع الكـوارث الطبيعية من فيضانات أو زلازل أو أعاصير أو أمـراض . وهكذا فقـد كانت نظـرة الإنسان إلى المستقبـل هي نظرة الخوف والترقـب من أهوال ومصـائب الطبيعة ، أمـا ما عدا ذلـك فإن العادة والتقاليد كفيلة بترتيب أمور الحياة في الرعي أو الصيد أو في الزراعة . فمع ركود المجتمعات وبطء التغيير لم تقـم الحاجة إلى الأعداد إلى المستقبل الـذي لم يخرج عن استمـرار وتكرار للحـاضر والماضي . فالـوقت يمضـي والزمن لا يتغير .

ومع زيـادة قدرة الإنسـان في التأثير على البيئـة ، وخاصـة مع الثـورة الصناعيـة ، لم يعد المستقبل مجرد تكـرار للماضي ، فتعدد وتنـوع وسائل الإنتـاج ، واكتشاف الجديـد مـن المناجـم أو المعـادن ، والتعرف على بـلاد جديـدة، واتساع قاعـدة التجارة والمواصـلات ، كل ذلك فتـح باب التغيير . فإختلـف اليوم عـن الأمس ، ولم يعد الغـد مجرد صورة لليـوم . فالأهتمام بالمستقبل هـو تعبير عن إدراك قوى التغيير والتجديد . فما حـاجتنا إلى الإعداد للمستقبـل إذا لم تكن هناك احتمالات للتغيير . وهكذا بـدأ النظر إلى المستقبل نظرة جديدة مع التغيير المستمر في ظروف الحياة وقواعد الإنتاج ، وحاجـات الأفراد والجماعات . فـالوعي بـالمستقبل والأهتمام به هـو وليد التغير المستمر النـاشئ عن الزيـادة المطردة في سيطرة الإنسـان على بيئته . وهكذا أدى تحرر الإنسـان من ربقه وعبوديـة الطبيعة كما ساعدت سيطرته عليها وتسـخيرها له إلى فتح آفاق متعـددة للمستقبل مما أوجب الأهتمام به والإعداد له . الوعي « بالمستقبـل » كحقيقة مستقلة إنما هو نتيجة للإعتراف

بإمكانيات « التغيير » . فبدون تغيير لا معنى للمستقبل ولا قيمة للتاريخ ، وكل ما هناك هو صور متكررة ومعادة لنفس القصة . لا فرق بين ماضي وحاضر أو بين حاضر ومستقبل سوى مرور الوقت . ومن هنا كان الإنسان ذا حضارة وتاريخ ، لأنه استخدم الوقت المتاح في إجراء التغييرات والتجديدات في ظروف حياته ونشاطه . ولنفس السبب لم تعرف مملكة النحل أو النمل ، مثلا ، تاريخًا أو حضارة ، لأنها رغم تنظيمها الإجتماعي المتقدم ، فإنها لم تعرف تغيرًا أو تطورًا . ولنفس السبب فإنها ليست في حاجة إلى الإعداد للمستقبل أو صناعة الحضارة . وهذا شأن الجماعات الراكدة ، التى لا تعرف تغييرًا وبالتالي مستقبلاً .

ومع أهمية وخطورة المستقبل بالنسبة للإنسان المعاصر ، فلم تزل تخالطه أحاسيس متعارضة ومتناقضة حيال هذا المستقبل . فرغم الأعتراف بأن المستقبل قد أصبح من صنع الإنسان إلا أنه لا زالت هناك بقايا من الأحاسيس القديمة ــ بل وربما البدائية ــ التي ترى أن قوانين المستقبل والتاريخ تحكمها قوانين حتمية أو جبرية تكاد تفلت تماما من حرية الاختيار والإنتقاء . ولعل أشهر هذه الحتميات هى ما سمي بحتمية التاريخ. وقد أخذت حتمية التاريخ مسارًا طويلاً ، ربما بدأ بالأفكار الدينية وخاصة لدى الجماعات اليهودية البدائية التي كانت ترى في التاريخ البشري مجرد تمهيد للوعد الألهي للشعب المختار . وتعتبر الماركسية أشهر الدعوات الحديثة لهذه الحتمية التاريخية ، وهي حتمية تفرضها ظروف الإنتاج وأوضاع الاقتصاد . وبين الأمرين قامت نظريات لحتميات جغرافية أو عنصرية أو غير ذلك . ويبدو أن المزاج الحالي ــ وخاصة بعد سقوط الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية ـ قد بدأ يتخلص من كل بقايا هذه الحتميات .

وإذا كان المستقبل قد تحرر من هذه الحتميات الميكانيكية ـ سواء كانت دينيـة أو اقتصاديـة أو عنصرية أو جغـرافية أو غير ذلـك ـ فـإنه مـن غير المقبول التسليم بأن المستقبل هو ضرب من الحظ أو الصدفة ، وأن كل شيء قد أصبـح ممكنًا أو متاحـًا . فإذا لم يكن التاريـخ خاضعًا لقـوانين حتمية تحدد مسـارًا وحيدًا ، فـإن الوقـائع ترتبـط ، مـع ذلك ، ببعضهـا برابطـة السببية. فأحداث اليوم هي نتيجة أفعـال الأمس ، وما نزرعه اليوم نحصده في الغد . وإلغـاء الحتميات الغيبية ليس إهـدارًا لفكرة السببية . ولذلـك فإن المستقبل ، وإن لم يكـن وليد حتمية كبرى للتاريـخ ، فإنه مع ذلـك محصلة لأفعالنـا . وفي كل واقـع نجد أنفسنا أمـام خيارات متعـددة يتوقـف عليها المستقبل . وتتسـع هذه الخيارات أو تضيق بمقدار ما تتيحه ظروف الحاضر والواقـع . وقل أو ندر إن وجد الإنسـان نفسه في ظروف لا خيار لـه فيها ، وغالبـا ما تعددت أمـامه الخيارات ، وظهرت بـالتالي فكرة الحريـة ، ومعها مسئولية الخيار . وهكذا تتضمن فكرة المستقبل قدرًا من الحرية والجبر معًا . الحرية لأنـه في ظروف كل واقـع هناك مسارات وخيـارات متعددة ، وجبر لأنه في ضوء مـا يتم اختياره يتحدد المستقبـل وترتبط النتائج بـالمسببات . ولذلـك لا يوجد مستقبل واحـد ولكن مستقبلات متعددة ممكنـة ، ويتحقق واحد منها وفقًا لما نختار . المستقبل نصنعه بإختيارنا وأفعالنا .

وتثير قضية صناعة المستقبل مشكلة التخطيط والإعداد للمستقبل . فإذا كان من الصحيح ـ وهو صحيح ـ أننا نختار المستقبل بأفعالنا اليوم ، فإننا في حاجة دائمًا ومستمرة للتخطيط والإعداد للمستقبل . ومع ذلك فقد أبرزت تجربة السنـوات الأخيرة فشل غير قليل في معظـم الدول التي أخـذت بنظم التخطيط المركزي بعكس دول السوق التي عرفـت تقدمًا ملحوظًا ومطردًا فكيف يمكـن التوفيق بين هذه النتـائج وبين الدعوة إلى صنـاعـة المستقبل ؟

الحقيقة أن الفشل الذي لحق نظم التخطيط المركزي ـ كان راجعًا بدرجة أكبر إلى أن هذه التجارب كانت في الحقيقة تطبيقًا لمعنى المركزية أكثر منها إلى الأخذ بمعنى التخطيط . في حين أن نظم السوق وإن خلت من فكرة الإدارة المركزية فإنها ـ في الواقع ـ استندت إلى أكبر قدر من الحساب الاقتصادي والتخطيط والإعداد من جانب الجميع ، أفرادًا أو مشروعات . وقد أثبتت السوق أنها أكفأ أجهزة التنسيق بين هذه الخطط لمختلف الأفراد والوحدات الاجتماعية . وهكذا ، فقد كان التخطيط المركزي ـ كما أثبتت التجارب ـ مركزيًا أكثر منه تخطيطًا ، في حين أن نظم السوق كانت في الحقيقة البوتقة التي جمعت بين مختلف الخطط لجميع الوحدات ونسقت بينها ، وبالتالي كانت أكثر كفاءة في الإعداد للمستقبل . وهذا أمر ربما يحتاج إلى مقال مستقل . والله أعلم .



٢ ـ معاندة التاريخ :

* حول أزمة الاشتراكية العالمية

* المدينة الفاضلة

* المؤامرة

* تحية لمناضل اشتراكي راحل



٥ ـ حول أزمة الاشتراكية العالمية (*)

لا يستطيع أي مـراقب للأحداث أن يتجـاهل ما يحدث على سـاحة دول الكتلة الأشـتراكيـة ، فقد عمت عدوى مـراجعة أو تراجع الأشـتراكيـة معظم أرجاء المعمورة . ولذلك لم يكن غريبـًا أن تتناول أقلام المحللين هذه الظاهرة الهامة في تراجعها ، كما سبـق وأن استحوذت ، في الماضي ، على اهتمامهم في تقدمها.

نهاية التاريخ أم نهاية المعاندة :

لعل أشهر مقالات العام الماضي (١٩٨٩) كانت مقالة « **نهاية التاريخ** »، وفيها يـرى الكاتب أن الصراع التـاريخي قد حسـم ، أخيرًا وبشكل نهائي ، لمصلحة الديمقـراطية والرأسمالية . فيبدو أن الاشتراكية ــ والتي استندت دعـواها إلى الحتميـة التاريخيـة ـ قـد خسرت سباقهـا التاريخي لمصلحـة الليبرالية بشقيها الاقتصـادي (اقتصـاد السوق) والسياسي (الديمقراطية). وإذا كان من الصعـب قبول مقولة الكـاتب بأن الصراع والتطور قـد انتهى وحسم لمصلحة نظام أو مذهب ـ فطالما استمرت الحياة فإن التطور لابد وأن يفرز أشكـالاً جديـدة ـ فإنـه يبقى مع ذلـك ضرورة الأعتراف بأن تـراجع

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٩٠ .

العديد من النظام الأشتراكية في أوربا الشرقية بل وفي الاتحاد السوفيتي نفسه دليل على أن النظم الأشتراكية ـ كما طبقت ـ لم تكن دائمًا استجابة لمتطلبات التاريخ بقدر ما كانت ـ في غير قليل من الأحوال ـ معاندة له . حقًا أن أهداف الأشتراكية في العدل والمساواة وإلغاء أشكال الأستغلال أهداف إنسانية تسعى وسعت إليها المجتمعات وتحقق بالفعل الكثير من تطبيقاتها في غير قليل من الدول المتقدمة ـ الدول الأسكندنافية ، انجلترا ، النمسا ـ بل حتى في عدد من الدول المعروفة بقوة رأسماليتها مثل ألمانيا واليابان . ولكن السعي لتحقيق هذه الأهداف شيء ، وأسلوب تطبيق النظم الأشتراكية الماركسية القائمة على أساس الحزب الرسمي الواحد شيء آخر .

تطور تاريخي وليس هندسة اجتماعية :

الحديث عن الإنسان هو حديث عن التطور . فالإنسان ذو تاريخ لأنه دائم التطور والتغيير . الإنسان ـــ مع نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ـ هو وليد التطور التاريخي ، وهو أيضًا صانعه . وإذا كان من المستحيل إيقاف التطور ، فإنه من العبث فرض شكل التطور ومحاولة أقامة نظام اجتماعي قصرًا بناء على فكرة أو نظرية تقوم في ذهن حاكم أو مفكر . الحياة الاجتماعية وليدة تطور تاريخي طويل من التجربة والخطأ . وإذا كان الفكر يلعب ، ولاشك ، دورًا هامًا في تطوير المجتمعات ، فإنه وحده غير كاف لإقامة نظام اجتماعي . فالنظام الاجتماعي ينتج من خلال التطور البطيء لآلاف المعطيات التي تتفاعل في الضمير الاجتماعي ، دون أن تنعكس بالضرورة ، في شكل إرادة واعية لنظرية يجري تطبيقها من حاكم أو مفكر . العقل الجماعي كما يظهر في التطور الثقافي أكبر وأرحب بكثير من أن يستوعبه عقل الفرد مهما كان عبقريا . من الخطر الاعتقاد في إمكان تصميم

وفرض نظام اجتماعي وفق تصور مسبـق يضعه حاكم أو حكيم كما يفعل المهندس عندما يقوم بإنتاج آلة أو جهاز وفقًا لتصميم مسبق Blue print . المجتمعات الإنسـانية ليـس مادة ميتة يمكـن أن نؤلـف بينها لإنشـاء نظم اجتماعية وفقـًا لنماذج أو نظريـات مسبقة في شكـل من أشكـال الهندسـة الاجتماعية Social Engineering. وغالبًا مـا تؤدي هذه المحاولات ــ رغم نبل البواعث التي قد تصدر عنهـا ـ إلى مسخ اجتماعي . وفي كتاب هام كتب في الأربعينـات أشـار الاقتصـادي النمســاوي هـايـك في « **الطـريـق إلى العبودية**» إلى مخاطر الهندسة الاجتماعية ، وتلقف هذه الأفكار الفيلسوف كارل بوبر منددًا في كتابه الشهير « **المجتمع المفتوح وأعدائه**» ، بخطورة محاولات الهندسة الاجتماعية وفرض النظم الاجتماعية قهرًا .

ليس بالعقل وحده :

لعل مما ساعـد على قبول إمكانية الهندسة الاجتماعيـة ومحاولة فرض نظام اجتماعـي مثالي ، انتصار النـزعة العقلانيـة وما ارتبط بها مـن نجاح العقل والعلم . فإذا كان العلم قد أثبت جدواه وفاعليته ـ والعلم هو ابن العقل ـ فلم لا تذهب العقلانية إلى نهايتها وتحاول أن تخلق مجتمعًا عقلانيًا يقوم على أسس علمية بعيـدًا عن الغيبيات والخزعبلات ؟ وإذا كـان العقل وليس الغريزة وحدها ، هو أهم ما يميز الإنسان ، فلماذا لا نحاول أن نبني مجتمعًا قائمًا على العقل والعلـم ؟ وقد أوضح هايك في كتـاب أخير له عن « **الغرور القاتل The Fatal Conceit** » أن **التطور الحضاري أو الثقافي** وهو يقع بين العقل والغـريزة ، هو أساس وجـود المجتمعات وتقدمها . فـالجماعات تكتشف عـن طريـق التجربة والخطـأ والتقليد والتعليـم والممارسة **قواعد السلوك** التي تسـاعدها على البقـاء والإزدهار ، ومـن هذه القواعـد تتكون

تقاليدالتطور والتي تحكم شكل الجماعات في مختلف مراحل نموها . وإذا لم تكن هذه القـواعد وليدة الغريزة ـــ بل كثيرًا ما كانت مقيـدة لها ـ فإنها أيضًا لم تكـن دائمًا نتيجة تفكير مسبـق وإعمالاً للعقل المحـض ، بل لعـل العقل هـو ـ إلى حد بعيـد ـ وليد هذا التطـور الثقافي والإجتماعي . فـالعقل الإنسـاني ليـس معطاة مطلقـة بقدر مـا هو نـاتج حضـاري وثقافي ينشـأ ويتطور من خلال البيئة الاجتماعية التي يولد وينمو فيها . فمنذ أن بلغ مخ الإنسان مداه البيولوجي عند ظهور الإنسان المفكر Homo sapiens تطور عقله نتيجـة لتطورات البيئة الثقـافية التـي يعيش فيها .فقـدرات الإنسان البدائي العقلية ـــ وهو لا يختلف بيولوجيـًا عن الإنسان المعاصر ـــ تقل عن قدرات الإنسـان الحديث في المجتمع الصنـاعي مثلا .

والقول بـأن النظم الاجتماعيـة وليدة التطـور وليست نتيجـة للعقل لا يعني إنها مناقضة للعقل من ناحية أو أن التدخل البشري الواعي لا يسـاهم في تهذيب أشكـال التطور من نـاحية أخرى . فـالحقيقة أنه لا تنـاقض بين التطور الحضـاري والعقل ، فالعقل نفسه هـو إلى حد بعيد وليد هذا التطور الحضـاري . كذلك فإن قواعد السلوك التي يفرزها التطور لا يلبث أن يهذبها ويعدلها تدخل الإنسان الواعي ، وبـذلك يكون العقل أحد محددات التطور . ولكن العقـل لا يعمل في فـراغ ولا يقيم نظـامًا مـن العدم استنـادًا إلى أفكار مطلقة أو نماذج نظرية لمفكر أو عالم مهما كانت جذابة .

وإذا نظـرنا إلى أهـم النظم الاجتماعيـة القائمـة نجد أنها كـانت وليـدة للتطور الثقافي أو الحضاري الذي تم بشكل تدريجي ، ولم يتدخل العقل إلا لتهذيبها وضبطهـا . انظر مثلا إلى اللغة ، وهي من أهـم مكتسبات التطور الاجتماعي . فلاشـك أن وجود الجماعات بله تطورها ونمـوها ، لا يمكن أن يتصور دون وجود وسيلة للاتصال والتفاهم بين الأفراد عن طريق اللغة أو

ما شـابهها . فهـل نشأت اللغـة نتيجة تصـور عقلي لمفكر أو فيلسـوف أو مخترع ؟ أبـدًا . لقد ظهـرت اللغة بشكـل تـدريجي استجابـة لاحتياجـات التعامل ، وتطورت لمواجهة تغير هذه الاحتياجات ، ولم تأت جهود المنظرين، من علماء اللغة والقواعـد ، إلا في مرحلة متأخرة لضبط قـواعد اللغة . وحتى عندمـا شعر العـالم بالحاجة إلى لغـة عالميـة تجاوز الحدود حاول العلماء اختراع لغة عالمية جـديدة ـ اسبرنتو ـ كان مصيرها متاحـف معامل اللغات كـأحد غـرائب اللغات الميتـة ! وإذا انتقلنـا إلى الاقتصاد فـإن أخطر النظـم الاقتصادية لم تنشأ بقرار نتيجة لفكرة مسبقة في ذهن اقتصادي ، فالنقود مثلا لم تظهر لأن اقتصـاديًا عبقريًا وجـد أن تطوير التبادل يحتاج إلى وجود أداة نقدية تيسر المعاملات وتتجاوز عيوب المقايضة . وعندما تطورت النقود من شكلها السلعـي (ذهب أو فضة) لتصبح ورقية (بنكنوت) ثـم رمزية (قيود محاسبية في البنوك) وأخيرًا الكترونية وبلاستيكيـة مع نمو بطاقات الإئتمان وانتشار استخـدام التحويلات البرقية والـلاسلكية ـ لم يكـن ذلك نتيجة تخطيط مسبـق فقد تم كل هذا بـالتدريج وبالتجربـة والخطأ ، وجاء الاقتصاديـون في وقت لاحـق للتفسـير والتعديل والتطـوير . وهكـذا قل أن ينشـأ نظام اجتماعـي منبـت الصلة عـن الـواقـع استنادًا إلى مجرد فكـرة مسبقة.

الاشتراكية بقرار فوقي :

كثيرًا مـا تجري المقابلـة بين الاشتراكيـة من نـاحيـة ، والرأسماليـة أو اقتصاد السوق من ناحية أخرى ، والحقيقة أن الأمرين مختلفان ليس فقط في التوجهـات ـ وهو أمـر طبيعي ـ ولكـن في الأساس التاريخي لنشـأة كل منهما . الرأسمالية أو اقتصاد السوق جزء من التطور الاجتماعي والثقافي في

ظروف تاريخية محددة وليس مجرد تطبيق نظرية اقتصادية مسبقة ، أما الاشتراكية فهي ، في الأساس ، وليدة فكرة أو نموذج قام في ذهن عدد من المفكرين والفلاسفة . فلا يمكن القول بأن الرأسمالية أو نظام السوق كان تطبيقًا لنظرية اقتصادية أو فلسفية لفكر بعينه ، ولكن اقتصاد السوق كيان اجتماعي نشأ بشكل تدريجي من خلال تطور تاريخي طويل . حقا لقد جاء عدد من المنظرين لتفسير وأحيانًا لتهذيب أو تطوير هذا النظام ، ولكن لا يمكن القول بأن الرأسمالية قد ولدت مع آدم سميث أو ريكاردوا مثلا أو حتى مع وليام بتي أو ترجو ولا مع ابن خلدون . لقد نشأت نظم السوق والملكية والعقود القانونية وتطورت بشكل تدريجي وتلقائي مع تدخل هنا أو هناك مراعاة لمقتضيات الحال ، واختلف هذا التطور في بلاد الشرق عنه في بلاد الغرب . وجاءت الاكتشافات الجغرافية وظهور الدولة السياسية ثم بوادر الثورة الصناعية فوطدت من نظام السوق ، ثم قامت الحركات العمالية وازدادت مطالب العدالة والمساواة فهذبت الرأسمالية من غلوائها بدرجات متفاوتة وإزداد تدخل الدولة فيها . وفي كل هذا لم يكن إقتصاد السوق مجرد نظرية لمفكرٍ أو حاكم بقدر ما كان كائنًا اجتماعيًا دائم التغيير والتطور ، ولذلك لم يكن غريبًا أن تكون رأسمالية القرن الثامن عشر غير رأسمالية القرن العشرين ، وبالمثل فإن أشكال السوق وآلياته تختلف في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية عنها في دولة مثل السنغال . حقًا لقد لعب المفكرون دورًا في تطوير وتهذيب هذا الاقتصاد ، فأراء آدم سميث أو ريكاردو دعمت اتجاهات قائمة وأضعفت اتجاهات أخرى ، وجاء كينز قبل الحرب العالمية كصوت فريد بين الاقتصاديين التقليديين فإذا به يصبح مرجعًا رئيسيًا للسياسة الاقتصادية بعد الحرب الثانية حتى يسقط من جديد في السبعينيات ، وهكذا . أما الاشتراكية كنظام اجتماعي فإنها

بدأت **كفكرة** مسبقة لعدد من المفكرين ، وخاصـــة ماركس ، ثم حاول النظام الجديد في روسيـا أن يفرض هذا النظام بنـوع من الهندسة الاجتماعيـة من أجل خلق مجتمع جديد يتفـق مع النموذج النظري في كتابات الاشتراكيين . فالسلطة الجديدة رأت أن تفرض نظامًا اجتماعيـًا جديدًا استنادًا إلى كتابات (ماركس وانجلز) وأقوال وممارسات (لينين) ، بحيث أصبحت هذه المآثر ، مع الـزمن ، أشبه بالكتــب المقدسة ، وظهر بـالتالي حراس العقيدة لمحـاربة المنحرفين الخارجين على الكنيسة الجديدة . وعندمـا حاول ستالين أن يضع تصـوراته للخطـط الخمسيـة أو للزراعـة الجماعيـة استنادًا إلى تصــوره النظري وتفسيره للتعـاليم المعتمدة ، لم يثنه عـن دعوته مقـاومة المزارعين وفناء وتشتيـت الملايين وإهدار الثروة الحيـوانية وإعدام معظـم زملائه في المكتب السياسي . وكل ذلك من أجل تطبيق نموذج لمجتمع جديد قام في ذهنه وعدد من المفكرين بمقـولة أنه يتفق مع منطق التاريخ ! ولـذلك فإن المقارنة بين النظامين الإشتراكـي واقتصاد السوق ، هــي مقارنة بين نمـوذج أرساه كتاب مقدس (مــن صنع البشر) يرد عليه مـا يرد على الكتب المقدســة من تفسيرات وتأصيلات ، وبين كيان اجتماعي قابل للتغيير والتطور بما في ذلك إمكـانية الإفـادة مــن الكتابـات المقـدسة للنظـام المقـابل (الأشـتراكيـة) ، « **فـالرأسماليـة تجدد نفسهـا** » كما جـاء في كتـاب حديـث لأحـد كبـار الماركسيين في مصر .

معاندة التاريخ :

بلغت قمـة التناقض وربما قمــة المأساه عندمـا وجد النظام الـذي قدم نفسه على أنه تطبيق لحتمية التاريخ ، فإذا به يبـدو وكأنه معاندة للتاريخ . وبالمثل فإن النظام الذي رأى في نفســه أخذًا بأسباب العقل والعلم ، انحصر

في التطبيــق في عقل الــدولة وكثيرا مــا اختصر في عقــل سكرتير عــام الحزب مهدرًا بذلك عقول الكافــة . وهكذا انتهى هذا المشروع العقلاني في النظرية إلى تطبيق غير عقلاني فرض على غالبية المواطنين استقــالة عقولهم في نمط من الخضــوع واللامبــالاه ، وسقط ، في طــريق التطبيــق لنظريــة تدعــو إلى تحرير الإنسان ، واحد من أهــم منجزات البشرية في احترام حقوق الإنسان وإعلاء قيمة الديمقراطية .

والآن تعاود روسيا والاتحاد السوفيتي النظر في تجربتها بدءًا بالخطوة الــرئيسية والتــي مثلــت ، إلى حد بعيــد ، خطيئــة الاشتراكية الأولى ، وذلــك بالعودة إلى الديمقراطية والمكاشفة .

ويبدو أن روسيا في محاولاتها للتطوير الاجتماعي على موعد مع القدر . فها هــو المؤرخ الفرنسي النــابه اليكس دوتكفيــل يتنبأ في ١٨٣٥ بــأن هناك «شعبين عظيمين يتجهان ، رغــم بدايــاتهما المختلفة ، نحــو هدف متماثــل . وهذه هــي الشعوب الــروسية والأنجلــو أمريكيــة » .. « وعلى حين يناضــل الأمريكيون ضد عقبات الطبيعة ، فــإن الروس يحاولون إخضــاع الإنسان . ولذلــك فإن الأمــريكيين يعتمدون لتحقيق أهــدافهم على المصلحــة الخاصة وبالتــالي يؤكــدون حريــة الأفراد دون تــدخل ، وعلى العكــس فإن الــروس يركزون السلطة داخل المجتمع بشكــل خاص في يد شخــص واحد . وهكذا ، فأحدهما يستنــد إلى حرية الحركة ، في حين يعتمــد الآخر على الاستبداد » . ومن هنا فقد يبــدو أن ما أطلق عليه النظام الاشتراكي لم يكن في الحقيقــة أكثر من استمرار نظم الاستبداد الروسية تحت مسميات أخرى ، وأن نقلت إلى دول العالم الأخرى بإعتبارها النمودج الاشـتراكي المعتمد ، وطبقت في غير تربتها تطبيقًا روسيا . والآن وروسيا تعاود النظــر في تجربتها فعلى العالم أن يراقب هذه التطورات ، لأن روسيا مع أمريكا كما يرى دوتكفيل . « ورغم

البدايات المختلفة لهما ومع تنوع طرقهما ، فإنه يبدو أن كلا منهما مدعو من القدر الإلهي المحتوم إلى أخذ مقدرات نصف العالم بين يديه » .

لقد تحملت روسيا ومن ورائها دول عديدة أعباء إنسانية باهظة في معاندة للتاريخ وفرض نظام اجتماعي بالقهر ، ولعلها وهي تعاود النظر في نظمها ألا تعاند التاريخ مرة أخرى فتكاليف المعاندة باهظة حقًا . وعلى الآخرين أن يتعلموا . والله أعلم !


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٦ـ المدينــة الفــاضـلة (*)

كما يعيش الإنسان أحــلامه وآماله ، فــإن الجماعات قد عرفـت بدورها أحلامها وآمــالها ، ولم يبخل المفكرون والباحثـون عن تقديم أحــلامهم عن مجتمعــات المستقبل : مجتمعــات الفضيلة والـوئام والســلام . وإذا كانــت جمهوريــة أفلاطون هــي أشهر الأحلام عن المدينــة الفاضلة ، فهــي ليست الوحيدة فضـــلا عن أنها ليست الأخيرة . فكما راود هذا الحلم تـوماس مور في بحثه عن اليـوتوبيا ، فقد سيطـرت نفس الفكرة أو ما يماثلهــا على أذهان العديد من المفكرين والمصلحين الاجتماعين ورجال الدين . وفي هذا تتقابل ـ رغــم كل الفــروق ـــ أفكار ســان أوجستين عن « مــدينــة الله » مع أحــلام الاشتراكيين الأوائل في إقامة المجتمعــات الجديدة لأوين أو فوريــة أو في بناء «الشيوعية » في آخــر مراحل التطور الأشتراكــي لدى الماركسيين . في جميع الحالات نحن بصدد تحقيق « الجنة » على الأرض ، والوصول إلى « الكمال ».

الحلم ، المثل العليا :

ولعل أهم ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات هو قدرته المستمرة على رفض الواقع وتطلعه إلى التغيير في ضوء نتائج تجاربه وما يرسمه خياله من

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٩١ .

آمال وأحلام عن المستقبل . ولذلك فإن مجتمعا بلا أمل ولا مثل عليا هو مجتمع محكوم عليه بالجمود وربما بالفناء . ومع ذلك فهناك فارق بين البحث المستمر عن المثل العليا ومحاولة الاقتراب من المدينة الفاضلة من ناحية ، وبين الاعتقاد في إمكان تحققها فعلاً ، وأخطر من ذلك الإدعاء بقيام هذه المدينة الفاضلة أو الجنة على الأرض من ناحية أخرى . وهو فارق بين الاعتقاد بأن طريق التقدم لا نهاية له ، وبين الثقة بأن هناك محطة وصول إلى الكمال تتحقق عندما تتوافر شروط معينة ؛ اجتماعية أو دينية . في حالة نحن نعترف بأن الإنسان قاصر بالطبيعة مهما بلغ من تقدم ، وإنه رغم قصوره يسعى في رحلة بلا نهاية لمجاوزة هذا القصور . وفي حالة أخرى نحن نعتقد أن قصور الإنسان عارض وليس أصيل ، وإنه يمكن تحقيق حلم الجنة على الأرض .

إن الإنسان من دون الكائنات ذو حضارة وتاريخ لأن غده يختلف عن أمسه ، ويتحقق ذلك لأنه يتطلع دائمًا إلى أعلى ، إلى مثل عليا وأحلام يريد بتحقيقها أن يرتفع عن واقعه وأن يجاوزه . وإذا كان في حياته اليومية يسعى إلى الفاعلية وإنجاز النتائج وكثيرًا ما يقبل التوفيق والتصالح بين الاعتبارات المختلفة مراعاة للظروف الواقعية ، فإن ذلك لا ينبغي أن يعني أنه يستطيع أن يتجاهل المثل العليا والمبادئ والتي لا تقبل تصالحًا أو تنازلاً. ومن هنا جاءت التفرقة بين ما هو « كائن » وما « ينبغي أن يكون » . وهذا ما دعا إلى أهمية التفرقة بين دور القانون الوضعي وبين دور الأخلاق والأديان بصفة عامة . الأول يهتم بما هو « كائن » ، والثانية بما « ينبغي أن يكون » .

ومع ذلك فينبغي الاحتراز وعدم الخلط بينهما . فالقيم تقود الإنسان وتنير له الطريق ، وينبغي بالتالي أن تتقدمه وتعلو عليه . وكلما خطا

الإنسان خطوة في الاقتراب منها فإنها لن تلبث أن ترتفع وتتقدم بدورها خطوات ، ويظل بالتالي طريق التقدم والرقي مفتوحًا أمامه . فالمثل العليا ، عليا بمعنى أنها ترتفع عن الإنسان وعن واقعه ، توجهه وترقي به ، ولكنها أبدًا لا تنزل إليه ولا تندمج مع هذا الواقع وإلا فقدت دورها ومعناها كمثل عليا . وكلما تقدم الإنسان وارتقى ، تقدمت مثله وارتقت بدورها بحيث تظل الفجوة بين الواقع والأمل دائمًا قائمة . فالأمر أقرب إلى ما يعرف في الكميات الرياضية بالنهايات ، قد تقترب منها ، ولكن أبدًا لن نصل إليها أو نلتقي بها. بل أن المثل العليا تعرف نفسها تطورًا وتقدمًا مع تقدم الإنسان . فالبشرية لم تناقش قضايا الحرية والمساواة إلا في عصور متأخرة وبعد أن حققت قدرًا من التقدم والاستقرار مع التغلب على غوائل الطبيعة . فعندما قامت ثورات المصريين في الدولة المصرية القديمة لم تطالب بحقها في المساواة أوالمشاركة السياسية وإنما أرادت فقط أن يعترف لأبناء الشعب بحق الحياة بعد الموت وأن يكون لموتاهم الحق في إقامة الشعائر الدينية أسوة بأبناء الملوك والأعيان . وانظر إلى تاريخ الرق الذي كان أمرًا مقبولا ومشروعًا في كافة الحضارات ، ومع تقدم البشرية أصحبت صيحة روسو « أننا ولدنا أحرارًا .. » على كل لسان . وهى أمور لم تكن معروفة قبل ذلك لعدة قرون . وقل مثل ذلك عن حقوق المرأة والأجنبي ، بل وحقوق المواطن نفسه . القيم ترتقي مع إرتقاء الإنسان وتقدمه .

القانون الوضعي والقانون الطبيعي :

يعرف رجال القانون وعلوم الاجتماع التفرقة بين القانون والأخلاق . فرغم أن كلا منهما يتعلق بتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع، إلا أن القانون يهتم فقط بتنظيم ما هو « كائن » مراعيًا في ذلك

اعتبارات الفاعلية والعملية ، في حين أن الأخلاق تسعى إلى ما « ينبغي أن يكون » مراعية في ذلك حماية المثل العليا والقيم النبيلة . القانون مسئولية الدولة تعمل على تطبيقه مستخدمة في ذلك القوة والردع المادي إذا احتاج الأمر ، في حين أن الأخلاق هي مسئولية المجتمع بأشكاله المختلفة ويقوم بحمايتها عن طريق الضمير الاجتماعي والردع المعنوي ، الذي كثيرا ما كان أكثر تأثيرًا من الردع المادي للدولة . ومن هنا فإن هناك مناطق تلاق بين كل من أحكام القانون والأخلاق ، فضلاً عن وجود مجالات أخرى يستقل بها كل منهما . وتتداخل دوائر التلاقي ويظل مع ذلك من الضروري التمييز بين مجالي كل من القانون والأخلاق ، الأول يتوخى **النظام والاستقرار والفاعلية** ، والثاني يسعى إلى **الكمال** . وتحتاج كافة المجتمعات إلى الأمرين معًا . فلا استقرار ولا أمن بلا قانون ، ولا ارتقاء أو تقدم بلا أخلاق أو دين .

ومع ذلك فقد حاول ـ منذ القديم وحتى الآن ـ نفر من أصحاب النوايا الطيبة المطالبة بدمج القانون مع مبادئ الأخلاق سواء كانت مستمدة من تعاليم دينية أو مثل عليا مستقرة . وهى دعوة بها من الخطورة ـ وغالبًا من الضرر ـ ما يعادل ما تنطوي عليه من حسن النوايا وطيب المقصد . وقد تنبه إلى هذه المشكلة علماء القانون منذ فترة طويلة في دراستهم لما أسموه العلاقة بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي . فإذا كان القانون الوضعي ينظم العلاقات الاجتماعية ويحظى بمساندة الدولة وحمايتها المادية ، فإنه ينبغي أن يتوخي هذا القانون ـ مع احتفاظه باستقلاله ـ مبادئ العدالة والمثل العليا التي تتفاعل في الضمير الجماعي ، وهو ما أطلق عليه اسم القانون الطبيعي . فالقانون الطبيعي بإعتباره تعبيرًا عن الضمير العام الجماعي لمثل العدالة والمبادئ السامية يمثل الهدف الأسمى للقانون الوضعي ؛ يقترب منه دون أن يندمج فيه . وقد يتعمق الإحساس ببعض مبادئ القانون

الطبيعي في الضمير العام حتى تكتسب نوعًا من الإلزام وتختلط بما يعرف بالمبادئ الدستورية العامة وحقوق الأفراد الطبيعية والتي لا يجوز للقانون الوضعي المساس بها . وهكذا تمثل فكرة القانون الطبيعي هدفًا يسعى القانون الوضعي للاقتراب منه من ناحية ، وقيدًا على حرية المشرع عند الخروج أو الإعتداء على المبادئ الدستورية العامة وحقوق الأفراد الطبيعية من ناحية أخرى . ونجاح قيام القانون الطبيعي بهذا الدور منوط في الواقع في الاعتراف الدائم **بالفصل** بينه وبين القانون الوضعي . وهذا الفصل هو ما سمح لفكرة القانون الطبيعي نفسه بالتطور والأرتقاء بالمثل العليا للمجتمع، وبالتالي بالضغط المستمر على تطوير القانون الوضعي والحيلولة دون الإنحراف والخروج على المبادئ السامية التي يتضمنها هذا القانون الماثل في الضمير العام . ويخشى أن يتلاشى هذا الدور السامي لفكرة القانون الطبيعي إذا سايرنا أصحاب الدعوات الساذجة لدمج القانون الوضعي في القانون الطبيعي أو خلطنا بين القانون والأخلاق . وهي مخاطر تنطوي على حرمان المجتمع من مثله العليا وفرض الجمود عليه من ناحية ، والوقوع في أسر أشر أنواع الاستبداد قسوة ، وهو الأستبداد بـإسم المبادئ السامية من ناحية أخرى .

الوقوع في أسر الجمود :

يؤدي إعلان التطابق بين القانون الوضعي ومبادئ الأخلاق أو القانون الطبيعي إلى نتائج في غاية الخطورة على مستقبل التقدم والأرتقاء . أما النتيجة الأولى فهي حبس الأخلاق والمبادئ السامية في نصوص ـ مهما بلغت من دقة وبلاغة ـ فإنها ولاشك تقصر عن الإحاطة بما ينطوي عليه الضمير العام من معان وأحاسيس تعجز ألفاظ اللغة عن التعبير عنها .

وحتى في الأحوال التي تستند فيها هـذه المبادئ إلى التعاليم السماوية ، فإن تفصيـل مـا جاء عـامـا في الكتـب السماويـة لابد وأن يستنـد إلى اجتهـاد المجتهدين . وهو أمر إنساني . وأما النتيجـة الثانية فهي أن تجميد الأخلاق والمبادئ السـامية في نصوص يحول دون التطـور والتقدم ، ويفقـد أنصار التقدم حرية النقد والقدرة على التطوير . فالمطـالبة بتعديل وتطوير القانون الوضعي أمر مقبول ، لأن أحدًا لا يدعي أن أحكامه تمثل الفضيلة الكاملة أو الحق المطلق . أمـا الأردعاء بأن نصـوص القانـون الوضـعي هـي تعبير عن الأخلاق والمبادئ السامـيـة ، فإنه يجرد كل مطالب بـالتغيير أو التعديل من القدرة على رفع صوته لأن أحدًا لا يعارض مبادئ الأخلاق والمثل العليا . وقد أشرنا أنه ليس صحيحا أن المثل العليا والمبادئ السامية لا يتناولها التطور ، فالصـحيح أن تاريخ الإنسانية كله هـو تاريخ تقدم وتطور القيم الأخلاقية والمثل العليا .

الأستبداد بإسم المبادئ السامية :

ولا تقتصر خطورة الإنـدماج والتطابـق الكامـل بين القانون الـوضعي والقانون الطبيعـي أو المبادئ السامية على ما يمكـن أن يصيب المجتمعات من جمود في تطـورها الحضاري ، بـل أنه قد يكـون المناسبة التـي تسمح بإقامة أبشع أنواع الأستبداد ، وهو الأستبـداد بإسم المثل العليا . وقد أنبأنا التاريـخ أن أسوأ أنواع الأستبـداد هي تلك التـي تمت بإسم المبـادئ والمثل العليا . فتـاريخ محاكـم التفتيش في أوربـا في العصور الـوسطى ، والنظـم المذهبية في القرن العشرين سواء من حكـومات استندت إلى الفكر النازي أو الشيوعـي إنما قد استندت جميعها إلى أفكـار وفلسفات لإقامـة المجتمعات المثالية . فهي تارة حكم الدين ، وتـارة أخرى إحياء أفكار هيجل ونيتشة عن

دور الدولة التاريخي ومكان الجنس الآري ، وتــارة ثالثة الخضوع لحتمية التاريخ وإقامة المجتمع الشيوعي .

ولا يقتصر الأمر على الانحــرافات الشخصيــة لحاكم أو مستبــد ، ولكن الأمر أعمق من ذلك . فعادة ما يصـــاحب هذه المذاهب البحث عن « **الإنسان الجديد** » أو « **المجتمع الفاضل** » . وعادة ما تحاول هذه النظم فرض هذه التصورات على مجتمعاتها قهرًا وتجاوزا عن حقــائق التطور الطبيعي . فلم يكن غريبــًا أن تحاول مثل هذه النظم فــرض نوع من الهندســة الاجتماعية على المجتمعات لخلق ما يعتقــد أنه المدينة الفاضلة . وهكذا ينشـــأ سدنة هذا الفكر الموحـد وكهنته يفـرضون على الخلـق قوالـب جامـدة تمثل الأخــلاق الرسمية والتى لم تلبث أن أصبحت قيدًا وعبئًا على التطور . وكثيرًا ما أخفت الأخلاق الـرسمية المعلنــة فسادًا وإنحلالا تحت السطــح . وقديمًا حــاولت أسبرطة أن تبني مجتمعًا فاضـلاً على أســاس من النظام والإنضباط ، وذلك في مواجهة أثينا التى آمنت بالحرية والتطور . فماذا كانت النتيجة ؟! إندثرت أسبرطة رغـم انتصاراتها العسكريــة ، ولم تترك أثرًا ولا مفكـرًا ، واستمرت أثينا مشعلاً وحملت لواء الحضارة اليـونانية . ولم تكن الفضيلة والنظام في أسبرطة سوى غطــاء ظاهري أو غلالــة رقيقة أخفت وراءها حقيقــة أبنائها المنغمسين في الكذب والخداع والجهل .

الديمقراطية ليست الجنة :

إذا كـان للقانـون مجال ، وللأخــلاق مجال آخـر ، يتداخــلان أحيانـًا ، ويفترقــان أحيانـًا أخـرى ، فمـن الضروري الاعتراف بهما معـًا ، واحترام حدودهما دون خلط أو اختلاط . فالمجتمع لا يقوم ولا يستقيم دون قانون ، كما أن القانون وحده لا يكفي بل لابد وأن يستكمل بغيره من قواعد الأخلاق

والمثل والقيم . الدولة كفيلة بالقانون ، والمجتمع أمين على الأخلاق ، ولا مجال للخلط بينهما . وشرط قيام الأخلاق والمثل العليا بدورها في تهذيب القانون وارتقائه هو أن تظل مستقلة عنه وغير مندمجة فيه . وإذا كانت الدعوة إلى قيام الديمقراطية تزعم أقامة مجتمع أفضل ، فإنها أبدًا لا تتدعي إنها تقيم الجنة على الأرض أو المدينة الفاضلة . ولعل ونستن تشرشل كان على حق حينما قال إن الديمقراطية هي أسوأ نظام ، ولكنها أفضل أسوأ الأنظمة المتاحة . الديمقراطية هي في نهاية الأمر الاعتراف بحدود قدرات الإنسان وقصوره ، ولكنها ـ عن طريق مداولة السلطة والسماح للرأي والرأي المعارض ـ تسمح أيضا بالتطور السلمى ، والإفادة من التجارب السابقة دون الأدعاء بالوصول إلى الكمال ، أو الزعم بإقامة مجتمع من الآلهة على الأرض ، غالبًا ما يكون في الحقيقة أقرب إلى مجتمع الشياطين . والله أعلم .

٧ـ المــؤامـــرة (*)

يسعى الإنسان عادة إلى تفسير الأحداث التي تقع تحت عينيه ، فلا شيء يثير الإحباط قدر عدم الفهم والغموض . ومع تعقد الحياة وتشابكها وتعدد القوى ـ الظاهر منها والخفي ـ بدأت تختلط الأمور على الإنسـان المعاصر ويزداد إحساسه بالعجز والأغتراب . ورغم ما حققته الحضارة ومظاهر التقدم من زيادة في قدرات الإنسان المعاصر وفي معارفه ، فإنه ما زال يجد نفسه تائها وسط الأحداث المتلاحقة والتي تعبث بوجوده ومستقبله . ومن هنا جاءت حاجته إلى الفهم والتفسير ، وكلما جاء التفسير سهلا ومبسطًا كلما كان أفضل . وربما كان الإنسان البدائي أفضل حالاً ، فهو بإيمانه المطلق بالغيبيات وخضوعه الكامل لقوى الطبيعة والآلهة والأرواح يجد عزاء في إسناد الأحداث التي تلاحقه ولا يدركها إلى تلك القوى الغيبية . وليس الأمر كذلك بالنسبة للإنسان المعاصر ، الذي وجد نفسه وحيدًا أمام الأحداث مزودًا بقدراته العقلية المحدودة .

وفي مثل هذا الجو انتشرت ـ وخاصة بين المثقفين وأنصاف المتعلمين ـ ظاهرة الأرتكان إلى رد كافة الأحداث إلى يد أو أيادي خفية تنسب إليها كافة التغيرات والأحداث . فالأحداث ليست نتيجة تطور طبيعي وتفاعل بين

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ .

مختلف القوى والمصالح تتعارض فيه وتتنافس في جوانب ، وتتعاون وتتكاتف في جوانب أخرى ، بل وقد تتدخل فيها عناصر غير متوقعة أو معروفة ـ وإنما تظهر تلك الأحداث كما لو كان **يحركها عقل واحد أو مخطط جبار** تنسب إليه كافة التطورات . وهذا هو فكر المؤامرة . فما نراه من أحداث ـ والتي قد لا ترتبط برباط ظاهر ـ إنما هي جزء من خطة كبرى يرسمها شخص أو مؤسسة أو مجموعة واعية من المصالح المتجانسة . فنحن نعيش عصر المؤامرة الكبرى التي تسير الأحداث ، ولسنا فيها أكثر من أدوات دون أن ندري ، أو ربما ندري ولا نملك شيئًا من هذا القدر المحتوم .

وتفكير المؤامرة ليس حكرًا على اتجاه سياسي أو مذهب معين ، بل أنه سلوك فكري شائع لدى العديد من الاتجاهات التي قد تختلف اختلافًا جذريًا فيما بينها ولذلك فإن هذه الاتجاهات ورغم تعارضها في منطلاقاتها فإنها كثيرًا ما تتقارب في نمطها الفكري ، وهو أن هناك يدا وراء الأحداث ـ لا تساهم فقط في التأثير بدرجة أو بأخرى ـ وإنما تفرض تصوراتها ومخططاتها كما رسمتها . وإذ تتفق هذه الاتجاهات المتعارضة في فكرة المؤامرة ، فإنها تختلف في تحديد هوية المتآمر الأكبر ، فهو « الشيوعية الدولية » حينا ، و « الإمبريالية » حينا ثانيا ، و « الصهيونية العالمية » حينا ثالثا ، أو قد يكون « رأس المال العالمي » أو « الشركات متعددة الجنسيات » ، وهكذا ، لا يهم ! المهم في الأمر عند هؤلاء جميعًا ـ ورغم اختلاف الاتجاهات والمشارب ـ هو إننا نعيش عصر المؤامرة الكبرى ، لا نملك حيالها سوى الانصياع والخضوع ، وغاية ما نأمل فيه هو أن نكشف غطاء هذا المخطط الجبار .

ويكفي للتأكد من شيوع هذه الظاهرة أن ننظر حولنا . فأحداث الاتحاد السوفيتي الأخيرة والإنقلاب على جورباتشوف ثم عودته ، هي عند البعض

خطة رسمها بإتقـان جورباتشوف نفسه ، أو على العكس هـي خطة دبرتها المخابرات الغربيـة أو غير ذلك من التفسيرات التآمرية . وفي الأمـس القريب ارتفعت أصوات تـرى أن غزو العراق للكويـت ليس أكثر من خطـة جهنمية رسمتها المصالح الغربية وقام بتنفيـذها ـ بكفاءة وإقتدار ـ صدام حسـين ، أو لعله كـان عميلاً للصهيـونية أو للمصالـح البترولية أو لتجـار السلاح . ونفس النغمة سمعناها من قبل حول حرب أكتوبر ٧٣ ، فهي حرب تحريك وليست حرب تحرير ، وهكذا . وتتعـدد الأمثلة والاجتهادات ، ولكننا جميعًا ودائمًا أسرى مخطط جبار يلهو بنا ويلعب كما يشاء .

وينبغي الاعتراف مقدمًا بأن هذا الاتجاه نحو التفسير التآمري للأحداث له الكثير ممـا يبرره . فقد أظهرت الأحداث أن هنـاك قوى غير ظاهـرة لعبت أدوارًا بالغة الخطورة سـواء من جانب أجهزة المخابـرات أو المصالح المالية والصناعيـة للشركات الكبري أو البنوك أو حتـى بعض المؤسسات الـدينية والمذهبية . فهناك تاريخ حافل وموثق لدور المخابرات البريطانية والأمريكية والسوفيتيـة وغيرها في عـلاقاتها بالأحـزاب السياسيـة ورجال الحكـم بل ونقابـات العمال والصحافـة في عديـد من الـدول . وبالمثـل هناك قصـص مشهورة عـن أدوار بالغـة الخطورة لشركـات الأسلحة أو البترول وغيرهـا للتأثير في الأوضاع الـداخلية بل والانقلابـات في العديد من الـدول في أمريكا اللاتينيـة وفي الشرق الأوسط وفي أفـريقيا . وقل مثـل ذلك عـن العديـد من المؤسسات والأجهزة الأخرى ذات النشاط غير المعلن .

والمشكلة الـرئيسية في فكر المؤامـرة هي أنها تبدأ مـن مقدمة أسـاسية وصحيحة وهي فكرة السببية في العـلاقة بين الأحـداث ، ولكنها تقـع ، في نفس الوقـت ، في خطأ جسيم ، عندمـا تبالغ في أهمية أحـد الأدوار مع إلغاء

كامل وتـام للأدوار الأخرى . فالنتائج التـي نراها ليست محصلـة لتفاعل العوامل المختلفة المتقابلة والمتعارضة ، المعروفة وغير المعروفة ، بل أنها تنفيذ لتصور مسبق لأحـدى القوى التـي تتمتع بـالسيطرة المطلقـة على تسيير الأحداث . فالخطـأ الأساسي في نظريات المؤامـرة يرجع إلى التسليم بـالقدرة المطلقة لإحدى القوى في السيطرة على الأحداث وتطويعها وبحيث تبدو كافة العوامـل والأشخاص الأخـرى ـ الظـاهرة على مسرح الأحـداث ـ كـأدوات تحركهـا تلك القـوى المسيطرة دون مقـاومـة أو معارضـة . وهكذا تنتهـي نظريات المؤامـرة بقبول أمرين متقابلين في نفـس الوقت ، هناك مـن ناحية إيمان بالقدرة المطلقـة والسيطرة الكاملة لبعـض القوى ، وهناك من نـاحية أخرى اعتقـاد مقابل في الضعـف الكامـل والاستسلام شبه المطلـق للقوى الأخرى . هناك « فاعل » يعرف ويرسم ويخطط ويحقق كل ما يريد ، وهناك « مفعول » به أو فيه يستجيب ـ بوعـي أو بغير وعي ـ لكل ما يفرض عليه . فالأحداث التـي نشاهدها أو نشارك فيهـا ليست سوى سينـاريـو مرسوم بدقة تفرضه هذه القوى الغيبيـة المتحكمة ، وتنفذه بكفاءة ـ وربما بسلامة نية ـ القوى الأخرى المتفرقة والموزعة . وهكذا تبدو نظريات المؤامرة الحديثة كتجديـد أو تحديث لفكرة عجز الإنسـان البدائي أمام قوى الطبيعـة ، وقد أطلقت على « الأرواح الشريرة » مصطلحات معاصرة من « رأسمالية عالمية » أو « شيوعية دولية » أو غير ذلك من قاموس نظريات المؤامرة .

وإذا كان من السـهل انتقاد نظريات المؤامرة بالعسف في التحليل بإفراط الثقة في قوة البعـض وتفريط مقابـل في هزال المقاومة لـدى البعض الآخر ، فإنه من الواجب الحذر وعدم الوقـوع في أخطاء أشد خطورة . فإذا كان من التبسيط الشـديد قبـول نظريات المؤامـرة ، فإنه مـن العبث تجاهـل أهمية السببية في تتابع الأحداث . فما نراه مـن نتائج ليس سوى محصلة لأسباب

أدت إليها . فأحداث التاريخ ليست سلسلة من الوقائع التي يفرضها الحظ أو الصدفة بلا رابط ، وإنما هي ـ على العكس ـ مجموعة من النتائج التي ترتبط بمسبباتها . كذلك إذا لم تكن الأحداث مجرد مخطط جبار لعقل أو يد خفية ، فإن ذلك لا يعني أنه لا توجد لدى الأفراد والمؤسسات والجماعات مخططات وأهداف . فالسلوك الإنساني ليس ضربا من العبث أو رمية بلا رام ، بل أن لكل فرد ولكل مؤسسة بواعث وأهداف يسعى إليها . والنتيجة النهائية ـ وإن لم تكن بالضرورة أعمالاً لواحد من هذه المخططات ـ فإنها مع ذلك محصلة لتقابل وتعارض وتنافس هذه المخططات . هناك **تعدد في المخططات المتقابلة والمتعارضة** وليست خطة واحدة كبرى . فالخلاف مع نظريات المؤامرة ليس خلافًا حول السببية في ارتباط الأحداث ، أو تجاهلا لخطط ومشروعات الأفراد والمؤسسات وبواعثها في السلوك ، وإنما هو خلاف حول تحديد مدى فاعلية وتأثير هذه الخطط والمشروعات ، حيث تكاد تستبعد نظريات المؤامرة أي دور أو تأثير لغير إرادة أو خطة قوى المؤامرة . وأخيرًا فإذا كان من المبالغة الأخذ بنظريات المؤامرة في سيادة أو سيطرة مخطط واحد على سير الأحداث دون تأثير للعوامل الأخرى المعرقلة أو المناوئة ، فإنه من السذاجة الاعتقاد بأن كافة القوى متساوية في النفوذ أو المعرفة أو القدرة . فالحقيقة أننا نعيش عصر عدم تكافؤ الفرص . هناك قوة المال ، وقوة السلاح ، وقوة العلم ، والتأثير المعنوي ، وغير ذلك ، وهي أمور غير شائعة بشكل متساوٍ أو متكافيء . ولذلك فإنه إن لم تكن لإحدى القوى تفوق مطلق على القوى الأخرى ، فإنه لا يوجد بالمقابل تعادل أو تساوٍ في القوى المتصارعة والمتقابلة بل هناك درجات من التسلط والسيطرة من ناحية ومن التبعية والخضوع من ناحية أخرى . ومع ذلك يظل صحيحًا أن هناك تفاعلاً بين مختلف القوى المتقابلة ـ رغم تفاوتها في التأثير ـ وتكون

النتائج هي محصلة لهذا التفاعل وليست مجرد تحقيق لإرادة واحدة طاغية عارفة وقادرة .

كثيرًا مــا أدى الانصياع وراء نظــريــات المؤامــرة إلى الوقــوع في أخطــاء فاحشة في التحليل ، نتيجة للتبسيط الشــديد في النظر إلى الأمر . وأحد أخطر هذه التبسيطات هو الاتجاه إلى الاعتقاد في الوحدانية والتجانس في التعريف بقوى المؤامرة . فقــد يجري الحديث عن مؤامرة « للغــرب » أو « للرأسمالية العالميــة » أو « لأوربا » أو « للــولايات المتحــدة الأمريكيــة » ، وحتى الأمــس القريب أيضًــا « الشيوعية الدوليــة » . ويستمر التحليل كما لو كــان كل من هذه الكيانات حقائق متجانســة لا تعارض أو حتى صراع داخلها . والحقيقة أن هــذه الكيانــات لا تعدو أن تكــون أوضاعــًا مــركبة يجمــع بينها أشيــاء ويفصل بينها أشياء أخرى ، وقد تتفق على موقف في لحظة معينة ثم تختلف على نفس الموقف في لحظة أخرى . وبطبيعة الأحوال فإن ذلك لا يحول دون الاعتراف بأن هناك أمــورًا عامة يمكن أن تجتمع عليها ، ولكــن لا يقل أهمية الاعتراف بــأن هناك الكثير مــا يمكن أن تختلــف عليــه في ظروف وأوضـــاع أخرى . فهناك ديناميكية مستمرة ومتغيرة لكــل هذه الكيانات . « فالغرب » مثلاً في العصــور الوسطى ليس نفس « الغرب » في العصر الحديث ،و«الغرب» مع سيادة انجلترا على الصناعة في القــرن الثامن والتاسع عشر ليس نفس «الغرب » مع سيادة الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين ، وفي نفس الفترة هناك دائمًا مواقــف متمايزة داخل ما يسمى بالغــرب ، بين الولايات المتحدة وأوربا ، وفي أوربــا بين انجلترا وفرنسا وألمانيا. وهــل يمكن مثلاً أن نتجاهــل الحربين العالميتين بين دول هذا « الغرب » ؟ كــذلك فإنه داخــل كل دولة هناك مواقف متباينة لمختلــف الاتجاهات والأحزاب . وقل مثل ذلك عن « الــرأسمالية » أو « الشيــوعية » . ولــذلك فــإننا عنــدما نتحــدث عن هــذه

الكيانات لا نتحدث عن حقائق جامدة وثابتة ومطلقة، وإنما نشير إلى أمور متحركة ومتغيرة وبالتالي تنطوي على تناقضات داخلية مستمرة .

وكما تنطوي نظريات المؤامرة على تبسيط لقوى السيطرة وتجهيل بعناصرها ومفرداتها وبالتالي عدم إدراك لتناقضاتها وتمايزها ، فإنها تتضمن في نفس الوقت مبالغة في الثقة في هذه القوى ليس فقط من حيث سيطرتها وقدرتها وإنما أيضًا من حيث **حكمتها وبصيرتها** ؛ فهي كائنات تعرف كل شيء وتحسن التقدير والتصرف ، وتكاد لا ترتكب الأخطاء بله الخطايا . وبذلك نخلع على هذه القوى قدسية ورهبة أشبه بما كان يكنه أسلافنا للأرواح الشريرة ؛ نخشاها ونكاد نعبدها في نفس الوقت ! ومع ذلك فإن تجارب التاريخ كثيرًا ما أثبتت أن تلك القوى - ورغم ما توفر لها من قوة ومال - فهي أيضًا قادرة على سوء التصرف وارتكاب الأخطاء . ليس صحيحًا أن الحكمة كانت دائمًا من حظ الأقوياء ، فكثيرًا ما جنت امبراطوريات عظيمة على نفسها نتيجة سوء التصرف بالرغم مما توافر لها من قدرات وإمكانيات . وعلى العكس بزغت براعم جديدة فرضت نفسها تدريجيا على عالم الأقوياء . وهكذا فإن نظريات المؤامرة — وعلى عكس ما تدعي — لا تحرر الإنسان بما تحاول أن تلقيه من أضواء جديدة للمعرفة ، بقدر ما توقعه في حتمية جديدة لا فكاك منها . البحث عن السببية في تسلسل الأحداث شيء ، والإيمان بالمؤامرة الكبرى شيء آخر . وفي وقت تنهار فيه نظريات الحتمية وتتوارى ، فإن فكرة المؤامرة لم تزل تر في كل ما يحدث نتائج حتمية لمخطط جبار تضعه قوى خفية وظالمة . حقًا أن العالم مليء بالشرور والمظالم ، ولكن حتمية المؤامرة الدولية من قوى الظلم ليست قدرًا محتومًا . فلا زال لنا ، ولجميع الضعفاء ، قدرة محدودة على المقاومة ، كما أن الحكمة ليست بالضرورة من نصيب الأقوياء . والله أعلم .



٨ - فــؤاد مرســــي (*)

تحيــة لمناضل اشــتراكي راحــل

عاش فؤاد مرسي يدعو إلى العقل والتحرر ، ومات في حادث سخيف ، فلا حول ولا قـوة إلا بالله . وكأنما لا تأتي المصـائب فرادي ، ففي نفس الـوقت تقريبًا فقدت مصر أحد رموزها الفكرية : لويس عوض ، وهو مع فؤاد مرسي أحد فحول العقـل المصري الحديث ، قد تختلف مـع أحدهما أو معهما معًا ، ولكنك لا تملـك إلا أن تقدر لهما أمـانتهما الفكريـة وشجاعتهما في الـرأي . وخيـم بفقـدهما الحزن العميق على أوسـاط المثقفين في مصر مـن مختلـف الإتجاهات .

إختلفت مع الكثير من الآراء التي دعا إليهـا الدكتور فؤاد مرسي ، ولكني شعرت دائمًا بـالإحترام والتقديـر للرجـل وأفكاره . فقـد عاش فـؤاد مرسي لمبادئ سامية ودافع عنها بكل شجاعة ورجولة . وكان أمينًا مع نفسه بقدر أمانته مع الغير .

كانت معرفتـي بكتابات فؤاد مرسي سابقة على معـرفتي الشخصية له . ورغم أننـي لم أتفق ـ كثيرًا ـ مـع الإتجاه الفكري الذي تبناه ، فقـد شعرت

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠ .

دائمًا بقوة إيمانه وصلابة حجته . فقد ترك فؤاد مرسي ميراثًا فكريًا بالغ الأهمية . فهناك مؤلفاته الأكاديمية وهناك دراساته عن أوضاع الإقتصاد المصري في ضوء المنهج الماركسي الذي آمن به . كما قام الدكتور فؤاد مرسي بدور حاسم في تطور الحركة الإشتراكية في مصر ، وأعطاها ـ وخاصة الحركة الشيوعية ـ نكهة مصرية أصيلة عندما أعد تقريره الشهير عن «تطور الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر » .

هذا وغيره معروف ، سطرته أقلام زملائه ومريديه ومحبيه ـ وهم كثرٌ ـ بما لا مزيد عليه . ولكني أود أن أكتب عن فؤاد مرسي الإنسان الذي إلتقيته لمرات قليلة ولكنها عميقة الفور . ربما كان أول لقاء لي مع فؤاد مرسي في الكويت في منتصف السبعينيات حيث دار بيننا حديث طويل وممتع ، ثم إلتقينا في عدة ندوات ، وتفضل أخيرًا بزيارتي في المكتب لإهدائي كتابه الأخير « الرأسمالية تجدد نفسها ».

وفؤاد مرسي من جيل أساتذتي ، وله رصيد هائل من الإحترام والتقدير بين تلاميذه وطلابه ، وهو فوق ذلك ذو مظهر صارم بالغ الجدية ـ ولذلك لم يكن غريبًا أن شعرت دائمًا في حضرته بشيء من الرهبه مع إحساس عميق بالإحترام لتاريخه النضالي المعروف . وكان أشد ما إسترعاني دائمًا الصدق والإخلاص في حديثه على نحو تكاد تنسى معه صرامة مظهره ، وتشجعك صراحته وشجاعته في الراي ـ بما في ذلك الإعتراف بالخطأ ـ على إفراغ ما في قلبك متناسيًا رهبة إساتذية . وفي المناقشة معه تشعر بالعمق والجدية في ألفة وبساطة .

إعتنق فؤاد مرسي الأشتراكية ـ الماركسية ـ بالعقل والقلب معًا . فهي ، عنده ، أساس للتفكير العلمي وتحرير للعقل من الخزعبلات والخرافات . ولكن الإشتراكية أيضًا عند فؤاد مرسي حلم لتحرير الإنسان من قيود

الإستغلال . ولعلي أضيف هنا ، أنه في حديث أخير معه ، إعترف أيضًا بأن الأشتراكية بلا ديمقراطية وهمّ كبير ، بل أن الأولوية يجب أن تكون دائمًا للديمقراطية .

ومنذ شهور قليلة عايشت فؤاد مرسي في موسكو خلال لقاء بين المفكرين العرب والسوفيت ، واكتشفت إنسانًا وديعًا ، وحالمًا كبيرًا ، ومحبًا للذوق الرفيع ، ولكنها كانت أيضًا تجربة قاسية عليه رأى فيها مدى الإضطراب الفكري والقلق الذي تعيش فيه تجربة الأشتراكية الأولى . وفي طرقات موسكو حدثنا فؤاد مرسي عن ذكرياته وآماله لمصر ، حديث صريح جريء . كان بالغ القلق لما يحدث للإشتراكية متوجسًا للمخاطره ، تكلم في السياسة والاقتصاد بالطبع ، ولكنه تحدث أيضًا في الأدب والثقافة وذكريات الشباب. وفي هذه الأحاديث المتنوعة والمتفرقة كنت ترى في نفس الوقت الأستاذ والمناضل ، الشيخ والشاب ، الأب والأخ ... في كلمة إنسان بسيط ينفذ إلى قلبك تحبه وتحترمه .

ولعلي أضيف هنا لمسة شخصية كان لها أعمق الأثر في نفسي ، وأكاد أقول أنها من أكثر ما أسعدني في السنوات الأخيرة ، عندما شعرت ـ خلال تلك الرحلة ـ أنني قريب إلى قلبه بل ، وأكثر من ذلك ، أنه يحمل لي معزّة خاصة ، وذلك عندما قال لي « إنني كنت أقول دائمًا أنك من الإقتصاديين المصريين القلائل ذوي الفكر ، ولكنك ، للأسف ، تقف في الجانب الخطأ . » وهو تقدير كبير أعتز به . ومن مِنّا يعرف كل الصواب أو الخطأ .

غفر الله لنا وللفقيد ، وتغمدنا برحمته .



٣ ـ التخطيط المركزي والقطاع العام :

* حول استبداد الكلمات
* التخطيط المركزي والاعداد للمستقبل
* من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد
* تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص
* خلط الأوراق : القطاع العام وتدخل الدولة
* عن المصير المشترك للقطاع العام والتخطيط
* صوت من الماضي عن تدخل الدولة في الاقتصاد



٩ ـ حول استبداد الكلمات :

عن التخطيط .. والتخطيط المركزي (*)

تلعب الألفاظ والمسميات دورًا هامًا في حياة الشعوب . فاللغة ليست أداة محايدة لنقل الأفكار والمعلومات بل كثيرًا ما تلقى بظلالها على المعاني التي تحملها بما تنطوي عليه من مضامين وإيحاءات . وكم من فكرة طيبة ماتت قبل أوانها لأنها استندت إلى مسميات غير موفقة أو ارتبطت بالتداعي بمفاهيم مرفوضة . وكم ، على العكس ، من فكرة استمرت وجاوزت عمرها الإفتراضي ، رغم قصورها ، لاستنادها إلى مسميات جذابة واقترنت بالتالي بمفاهيم محببة إلى النفس . ولذلك لم يكن غريبًا أن ملكت اللغة وسحرها الشعوب منذ قديم الزمن . وليس هذا حديثًا مجردًا عن سحر الكلمة واللفظ، ولكنه حديث في قضية مطروحة في مصر وخارج مصر بمناسبة ما يثار حول الكفاءة الاقتصادية في ظل نظم التخطيط المركزي .

ماذا يحدث حولنا ؟

القضية المثارة ليست نوعا من الترف الفكري أو المضاربات العقلية بل هي في صميم قضايا الساعة المثارة . فالعالم حولنا يعيد النظر ويقلب الأمور

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٩ .

حول أساليب الإدارة الاقتصادية في ضـوء التجارب والنتائج المحققة خلال العقديـن الفائتين . فلعـل أخطر ظـاهرتين على مستـوى الكفاءة والإنجـاز الاقتصـادي خلال تلـك الفترة كانتا من نـاحية القفزة الهائلة التـي حققتها دول جنوب شرق آسـيا حيث انتقل بعضـها من دول متخلفة وفقيرة إلى دول صناعيـة حديثـة مثل كـوريا وتـايوان بـالإضافـة إلى ما يحدث حـولها في سنغافورة وهونج كونج وبدرجات أقل في ماليزيا وتايلاند وأندونسيا ، ومن ناحية أخـرى الركود الاقتصادي واستفحـال حدة المشاكل الاقتصـادية في دول التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتـي وأوربا الشرقية والصين . وقد انعكـس الاعتراف بهاتين الظـاهـرتين في ظهور تطـورات هـائلـة في النظـم الاقتصـادية والسياسية والعلاقات الدولية فالدول الصناعية الكبرى والتي تباهـي بحرية التجـارة وفتح الحدود أصبح يساورهـا القلق وترتفـع فيها الصيحات لـوضع القيود والحمايـة ضد المنـافسة الخارجية ليـس فقط في مواجهة اليابان وإنما أيضًا بالنسبة لكـوريا وتايوان . ولم يعد الأمر قاصرًا على الصناعـات كثيفة العمالة وقليلـة التقدم التكنولـوجي ، مثل صنـاعات النسيج والجلود ، بل امتدت إلى صناعات الصلب والسيارات والإلكترونيات. وعلى الناحية الأخرى فمنذ أن أطلق جورباتشوف صيحته الجريئة للدعوة إلى البيريسترويكا حتـى تداعـت الأحداث ليس فقط في الاتحاد السـوفيتي وجمهورياته بـل في الصين وفي بولندا وفي المجر ، وهاهي ألمانيـا الشرقية بل وبلغاريا تنجرف إلى تيار مراجعة النفـس وإعادة النظر . ورغم أنه من قبيل التبسيط المخل رد هـذه الدعاوي للإصلاح وإعـادة النظر في دول التخطيط المركزي إلى سبب أو أسباب محددة ، فقد تكاتـف عليها العديد من الأسباب والعوامل التي تتصل بالسياسة والاقتصاد والثقافة والتاريخ . ألا أنه ليس من المبالغة الاعتراف بأن التردي الاقتصادي وتفاقم المشاكل الاقتصادية

بصفـة عامـة كـان مـن أهم أسبـاب تلـك الـدعوات أو على الأقـل الإسراع بتفجيرها ومن هنا فلم يكن غـريبا أن تكون الدعوة **للإصلاح الاقتصادي وإحيـاء مـؤشرات السـوق ومحاصرة تجاوزات وانحـرافـات البيروقراطية** في مقدمة المطالبات بالتغيير .

ولعل ما يدعو إلى الدهشة والتسـاؤل هنا هو كيف تفشل نظم التخطيط المركزي فيما نجحـت فيه دول السـوق . أليس من الطبيعـي أن مزيـدًا من التخطيط والتنسيق مدعاة للتقدم والإنجاز ؟ وهل ترك الأمور بلا ضابط أو رادع أفضل من التدبير والتفكير والإعداد ؟ هذه هي المعضلة وهي تحتاج إلى مناقشة وتفكير بعيدًا عن القوالب المحفوظة والشعارات الجوفاء .

سطوة الكلمات : التخطيط غير الخطة المركزية :

لعله من المفيـد أن أبدأ هنا بما أود أن أنتهي إليـه ، وهو التأكيد بـأنه **لا غنى في الاقتصاد الحديث عـن التخطيط** ومـن غير الممكن أن يتحقـق أي تقـدم اقتصـادي في العصر الحديـث في غيبـة التخطيـط ، ولكنـي أسـارع بالإشارة إلى أن ما **اصطلح عليه بإسم التخطيط المركزي الشامل يحرم الاقتصاد في معظم الأحوال من إمكانيات التخطيط الحقيقية ليوقعه في براثن البيروقراطية** لننتهي إلى اقتصاد إداري بيروقـراطي وأن حمل اسم التخطيط. **فالتخطيط المركـزي الشامل ـ كما طبق في عـدد غير قليل من الدول ـــ كان مركزيـًا أكثر منه تخطيطـًا استند إلى السلطة بأكثـر مما اعتمد على المعلومات** وبالتالي فقد فاعليته وانتهى ، في غير قليل من الأحوال، إلى الإسراف والتبديـد، وأصبح عـدوًا للكفاءة بـدلًا أن يكون وسيلـة إليها . ولبيـان ذلك علينـا أن نبدأ بتعـريـف التخطيط كما نقصـده ، وكيف كـان التخطيط المركـزي الشامـل كما طبق ، في كثير مـن الأحوال ، اسما على غير

مسمى وابتعد بالتـالي عن التخطيط الحقيقي . وهذا بالضبـط هو موضوع هذا المقال .

التخطيط : مزيد من المعلومات للقرارات الاقتصادية :

لعل أهم ما يميز الاقتصاد الحديث هو سرعة التغيير في مقومات الحياة الاقتصادية من حيث التطور المستمر في أساليب الإنتاج واستخدام تقنيات مستحدثة واكتشاف تطبيقات جديدة لمختلف العلوم في كافة مظاهر الإنتاج والتوزيع والاتصالات ، وما يرتبط بهذا من تطور مقابل في الأذواق والاحتياجات . وقد ظلت الحضارات القديمة لآلاف من السنوات وهي لا تعرف سوى تطورًا بطيئًا في أساليب الإنتاج وبالتالي في أذواق واحتياجات الأفراد . ومن هنا فقد كانت العادة والتقاليد هي خير مرشد للقرارات الاقتصادية في المجتمعات التقليدية . فمن خلال هذه العادات والتقاليد تنتقل خبرة الأجيال ، ولا خطر ، لأن التغيير محدود والجديد نادر ، ومن ثم فإن حكمة الماضي تثبت كل يوم جدواها وفائدتها . وليس الأمر كذلك في المجتمع المعاصر حيث **التغيير بل وسرعة التغيير هي سنة الحياة** ، وبالتالي ظهرت أهمية متابعة التطورات ومسايرتها . ومن هنا كان **الحساب الاقتصادي** هو أهم سمة للاقتصاد الحديث وما تتطلبه من معرفة بالتطورات القائمة والمحتملة ، والمقارنة بين العوائد والتكاليف . وهذه جميعًا تتطلب توفير معلومات وبيانات هائلة عن الاقتصاد . وبعبارة أخرى أصبح التخطيط بالمعنى الواسع هو أهم مظاهر الاقتصاد الحديث . على أن التخطيط وهو يرتبط بالحساب والتقدير للمستقبل **يرتبط في نفس الوقت بمدى توافر المعلومات لمتخذي القرارات ومدى سلامتها** . وبقدر ما يتاح للاقتصاد من معلومات كافية وسليمة **وراء القرارات الاقتصادية** بقدر ما

يكون هذا الاقتصاد مخططا . وبقدر ما تنتقص هذه المعلومات أو تتدني سلامتها بقدر ما يبتعد الاقتصاد عن التخطيط الحقيقي ، ولو أطلق عليه اسم التخطيط . فالتخطيط ليس اسما أو مظهرًا بل هو معنى وحقيقة . والاقتصاد المخطط حقيقة هو الاقتصاد الذي تستند فيه القرارات الاقتصادية إلى معلومات مناسبة . **فالتخطيط هو في نهاية الأمر المعلومات وراء القرارات الاقتصادية** ، وبقدر ما يتحقق ذلك بقدر ما يكون الاقتصاد مخططًا .

التخطيط المركزي والمعلومات القاصرة :

تعتمد نظم التخطيط المركزي الشامل **ـ على النحو المأخوذ في معظم هذه النظم ـ** على مركزية القرارات الاستثمارية الأساسية وما يرتبط بها من سياسات بناء على ما يتوافر لأجهزة التخطيط من معلومات عن الموارد المتاحة والأساليب الفنية الممكنة والأولويات المعتمدة . وقد جرى العمل على أن تتركز هذه الخطط في الواقع على البرامج الاستثمارية ـ وقل أن حظيت السياسات الاقتصادية المصاحبة بنفس الاهتمام . وينصرف التخطيط الشامل إلى سيطرة السلطات المركزية من لجان أو وزارات على كافة أو معظم القرارات الاستثمارية في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي . وتبدأ هذه الخطط بوضع حصر عام للموارد المتاحة في الاقتصاد ، وتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية ، وتوزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات المختلفة وبما يحقق هذه الأولويات . ويستند الأساس النظري لهذا الأسلوب على افتراض أن **هذا الأسلوب العلمي** يمكن من الإحاطة بكافة الموارد وبالتالي حسن استخدامها بالكامل مع تحقيق التنسيق اللازم بين هذه الاستخدامات . وبالمثل فإن مناقشة الأهداف

الاجتماعية والاقتصادية ووضع الأولويات على مستوى مركزي تسمح بالاختيار الواعي ويحول دون التناقض وبالتالي يساعد على تحقيق أفضل النتائج.

وقد أثبتت التطبيقات في الاتحاد السوفيتي وغيره عدم صحة هذه الافتراضات ، بل وجاءت النتائج — في العمل — بعكسها . وهاهو جورباتشوف يعترف في البيريسترويكا بما لحق الاقتصاد السوفيتي من تدهور « لقد بدأ البلد ، الذي كان يومًا ما يلحق بسرعة ببلدان العالم المتقدمة، يفقد موقعًا بعد آخر ، وبالإضافة إلى ذلك ، بدأت تتسع، وفي غير صالحنا ، الفجوة في كفاءة الإنتاج ، وجودة المنتجات ، والتطور العلمي والتكنولوجي ، وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة واستخدام التقنيات المتقدمة ..»، « والاتحاد السوفيتي وهو أكبر منتج في العالم للصلب ، والمواد الخام ، والوقود والطاقة ، يواجه نقصا فيها بسبب الاستخدام التبديدي أو غير الكفء » ، و « رغم أنه من أكبر منتجي الحبوب للغذاء ، كان عليه أن يشتري ملايين أطنان الحبوب » و « مع أن لدينا أكبر عدد من الأطباء ، ومن أسرة المستشفيات بالنسبة لكل ألف من السكان ، نجد نقصًا صارخًا في خدماتنا الطبية .. » .

والحقيقة أن افتراض العلمية السابق فيه من الأدعاء والمغالطة أكثر مما به من الحقيقة . فهو يفترض أن المخططين على علم ودراية على نحو قد لا يتوافر في الواقع . ففي غير قليل من الأحوال لا يعدو أن يكون هؤلاء المخططون سوى موظفين ينقصهم الكثير من المعرفة والخيال ، وأحيانًا تغلب مصالحهم المباشرة على النظرة المستقبلية . ولا أريد أن استطرد هنا في هذا المجال ، وإنما أود فقط أن أركز على جانب المعلومات ومدى توافرها وسلامتها عند هؤلاء المخططين . والملاحظة الأساسية في هذا الصدد هي أن

المعلومات المتاحة للمخططين في أسلوب التخطيط المركزي تكون عادة قاصرة أن لم تكن مشوهة . **وبإستثناء أوضاع الاقتصاد الأستثنائية** مثل حالة الحرب أو أعادة البناء أو أوضاع الفقر الشديد ، فإن توافر المعلومات **الكافية** لأجهزة التخطيط المركزية ليس من الأمور اليسيرة . ففيما يتعلق بمعرفة الموارد المتاحة هناك شبه استحالة في توفير معرفة كاملة وتفصيلية عن هذه الموارد على مستوى القرارات المركزية . فالموارد المتاحة ليست مجرد كميات مادية وإنما هي معرفة تفصيلية بخصائص هذه الموارد وإمكانياتها وهى أمور تتأثر بالتطورات العلمية والفنية وظروف الأسواق ، فما كان غير اقتصادي وبالتالي خارج الموارد الاقتصادية قد يصبح موردًا هامًا نتيجة لتطور في التكنولوجيا أو في الأحتياجات في الداخل أو في الخارج . وحتى إذا توافرت مثل هذه المعلومات في لحظة معينة فإنها لن تلبث أن تفقد بعض مصداقيتها عند حدوث تطورات في ظروف الإنتاج وأذواق الأسواق .

كذلك فإن طبيعة القرارات المركزية تتطلب تجميع البيانات والمعلومات التفصيلية لوضعها أمام السلطات العليا في شكل **تجميعات ومتوسطات إحصائية** حتى يمكن مناقشتها على مستوى الاقتصاد القومي . وهكذا تفقد هذه البيانات الكثير من دلالتها ومعناها عند التجميع في متوسطات إحصائية . المتوسطات الإحصائية أمر ضروري لتكوين فكرة عامة عن الاقتصاد القومي دون الغرق في تفاصيل المعلومات ، ولكنها لنفس السبب أقل دلالة في التعريف بحقيقة الموارد . وما يقال عن الموارد بصدق أيضًا على الحاجات . ونظرًا لأن السلطات المركزية لا تستطيع ـ إنسانيًا ـ أن تحيط بكل المعلومات التفصيلية ، فإنها تستند بالضرورة إلى متوسطات واتجاهات عامة . وبقدر ما تسمح لها هذه المتوسطات بتوفير فكرة عامة عن الأوضاع والإمكانيات الاقتصادية ، بقدر ما تحول بينها وبين المعرفة التفصيلية

لحقيقة الأوضاع . ولذلك لم يكن غريبـًا أن يؤدي مزيد من المركزية في اتخاذ القـرارات إلى نقص في حجـم المعلومـات الكاملـة المتاحـة وراء إصدار هـذه القرارات ، وبـالتالي تفتقد نظم التخطيـط المركزي إلى أهم اعتبـار للتخطيط وهـو توفير المعلـومـة التفصيلية عنـد إصـدار القـرار الاقتصـادي اكتفـاء بالمتوسطات العامة .

فـإذا أضفنا إلى مـا تقـدم أن المعلومـات الأولية التـي تتـوافر لأجهـزة التخطيط كثيرًا ما تكون غير صحيحة ، فإن الـوضـع أمام سلطات التخطيط المركـزي الشـامل يصبـح أكثـر خطـورة . ففي كثير مـن الأحـوال لا تجد الوحـدات الأولية مـن مصلحتها إعطـاء بيانـات دقيقة عـن أوضاعهـا ، أما بالمبالغة في حجـم ما لديها إرضاء للرؤساء أو على العكس بـإخفاء قدر منها تحوطًا للمستقبل وضمانًا لتحقيق أهداف الخطة . كـذلك قد يرجع التراخي في إعطـاء صـورة صحيحـة إلى مجرد الكسـل في حصر الموارد المتـاحـة وإمكانياتها لما يتطلبـه ذلك من جهد إضافي أو مشقـة . وينطبق نفس الشيء عند تقرير الاحتياجات التي قد تتسم بالمبالغة طلبًا للنفوذ والهيمنة أو خوفًا من عدم الاستجـابة الكاملة لكافـة الطلبات . (هل نذكـر كيف تختلف أكبر أجهزة الدولـة في مصر حول بعض البيانـات الأساسية ، مثل عـدد المساكن الشـاغرة ، أو حتـى عدد السكـان ، فضـلاً عن معـدلات التضخم وأرقـام المديونية ؟) .

وهكذا نجد أن الافتراض الأساسي الذي بني عليه نظام التخطيط المركزي الشامل ـ وهو توافر المعلومات والبيانات واستخدامها على نحو عقلي رشيد ـ أساس غير واقعي تكذبه التطبيقات . ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن تكلفة تجميع هذه المعلومات ـ رغم قصورهـا ـ تكون عادة مرتفعة بما تتطلبه من أجهزة للتجميع والتصنيف والتحليل . وعلى هذا النحـو لا يبدو لنا غريبًا ما

انتهى إليه جورباتشوف في تحليله للاقتصاد السوفيتي ، وأن ما بدا تناقضًا في نظام التخطيط المركزي الشامل إنما هو نتيجة منطقية ، لأن القرارات في هذه النظم ــ على عكس ما تدعى ــ تستند إلى معلومات أقل ، بل وكثيرًا ما تكون غير دقيقة ، وهي دائمًا أكثر كلفة . **وإذا كان التخطيط هو وضع مزيد من المعلومات الصحيحة والمناسبة وراء القرارات الاقتصادية ، فإن التخطيط المركزي الشامل يبتعد عن ذلك ، وهو يبتعد بقدر ما تزيد درجة المركزية والشمول** . وتظهر خطورة هذه الأمور بعد أن يتجاوز الاقتصاد مرحلة البناء الأولي ويبدأ في مواجهة الاختيارات المتعددة بما تتطلبه من معلومات تفصيلية ومتنوعة .

التخطيط الإستراتيجي لا المركزي :

إذا كان ما عرف بإسم التخطيط المركزي الشامل اسما على غير مسمى ، وإنه كثيرًا ما يكون مركزية دون تخطيط ، **فهل يمكن أن تستغني دولة حديثة عن نوع من التخطيط العام ؟** الإجابة السريعة لا . كل دولة حديثة في حاجة إلى **تخطيط استراتيجي** ، وليس مركزيًا شاملاً على النحو المطبق في الدول التي تأخذ بهذه النظم . فالدولة الحديثة مطالبة بتوفير نظرة عامة ومستقبلية تأخذ في الاعتبار التطورات المتوقعة في العالم وتعد نفسها لذلك . وهذا التخطيط الاستراتيجي ، بحسب طبيعته ، يجب أن يكون في **عدد محدود** من القطاعات . **التخطيط الإستراتيجي** قد يكون في موقع محدد كالأعداد للحرب ، ولكنه **لا يمكن أن يكون شاملا وإلا فقد جوهره الأستراتيجي** . فالتأثير الذي تباشره الدولة لا يأتي من اتساع تدخلها وإنما **فاعليته** ، والفاعلية تقتضي الإنتقاء والتركيز على **أهداف قليلة ولكنها أساسية** . وكذلك فإن التخطيط الأستراتيجي لا يتعلق ، عادة ، بتحقيق

أهداف كمية محددة وإنما يوضع سياسات وتحديد اتجاهات للتطور مع إرساء القواعد والشروط التي يمكن أن تحقق هذه الإتجاهات . التخطيط الأستراتيجي يتطلب نظرة لتوزيع السكان ، وسياسة للتعليم ، وسياسة صناعية ، وسياسة للبحث العلمي .. وهكذا . التخطيط الأستراتيجي لا يحل الدولة وأجهزتها محل الأفراد والمشروعات ، وإنما يضع الشروط والأوضاع التي تسمح لهؤلاء الأفراد والمشروعات بتفجير طاقاتها في الأتجاهات التي ترسمها الخطة الاستراتيجية . ونجاح التخطيط الأستراتيجي لا يتم بإستبعاد مبادرات الأفراد والمشروعات أو بإلزامهم بمسارات معينة ، وإنما ينجح التخطيط الأستراتيجي عندما تحقق السياسات الموضوعة انسياب جهود الأفراد والمشروعات في نفس الأتجاهات التي ترسمها الخطط الأستراتيجية.

مزيد من التخطيط يتطلب مزيدًا من مؤشرات السوق :

إذا كان التخطيط الحقيقي هو توفير أكبر قدر من المعلومات عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ، فإنه قد يبدو من قبيل التناقض ـ ولكنها الحقيقة ـ إن مؤشرات السوق هي التي تساعد على زيادة التخطيط في الاقتصاد ، ويعتقد الكثيرون إن نظام السوق هو مجرد الاعتماد على الملكية الخاصة ، والحقيقة أن هذا النظام يمكن أن يتعامل مع الملكية العامة بنفس القدر الذي يتعامل به مع الملكية الخاصة طالما توفر الاستقلال والحرية للمشروعات في اتخاذ قراراتها الاقتصادية بناء على مؤشرات السوق من أسعار وتكاليف ، ومحاسبتها على ضوء النتائج الاقتصادية من أرباح أو خسائر . ولعل أهم ما يميز نظام السوق هو أنه نظام يوفر أكبر قدر من المعلومات المتاحة عند اتخاذ القرارات ، وهي عادة معلومات تفصيلية وكاملة كما أنها قليلة

التكلفة. فعندما يتخذ المسئول في مشروع معين قراراته الاقتصادية ـــ عن شكل الإنتاج وتوزيعه ، أو استثماراته أو سياسته التسويقية .. ـ فإنه يعني بالحصول على كافة البيانات التفصيلية التي تهم مشروعه . وهي معلومات أكثر دقة وأقرب إلى الواقع ، لأنها لا تتعلق بمتوسطات عامة عن الاقتصاد في مجموعه ، ولكنها تتصل **بظروفه المباشرة** سواء تعلقت بأحوال مصنعه أو حقله أو خصائصه أو ظروف العاملين فيه أو الأسواق التي يتعامل معها ، وهكذا يصدر القرار بناء على معلومات حقيقية أكثر تفصيلاً وأدق دلالة . وتترجم مؤشرات السوق من أسعار وتكاليف المعلومات عن مدى توافر الموارد وظروف الطلب فيما ليس للمشروع معرفة مباشرة به . كذلك فإن اتخاذ القرار في نظام السوق هو **أكثر مرونة** حيث يمكن تغيير هذه القرارات في ضوء ما يستجد من ظروف قد تستدعى هذا التغيير . ولذلك فإن المحصلة النهائية هي أنه نظام يعظم من حجم المعلومات المتاحة لمتخذي القرارات الاقتصادية في الوقت المناسب وبأقل تكلفة وأكبر قدر من المصداقية . وإذا كان نظام السوق يضع أكبر قدر من المعلومات المناسبة تحت نظر متخذي القرارات الاقتصادية من الأفراد والمشروعات ، فإنه يتطلب أن تكون المحاسبة في نهاية الأمر وفقاً للمعايير الاقتصادية في الربح والخسارة وليس مجرد تحقيق أهداف كمية للإنتاج قد تتراكم في المخاون ولا مشتر ، أو قد تظهر في شكل أبنية ومصانع ولا إنتاج للسوق .

ويعتقد البعض أن القول بأن نظام السوق يعتمد على أسلوب « **التجربة والخطأ** » ، يعتبر مظهرًا للتردد بين الخطأ والصواب ، وبالتالي لزيادة احتمالات الفقد والتبديد . والحقيقة أن كل تعامل مع المستقبل هو تعامل مع المخاطر عن طريق التجربة والخطأ . لا يختلف في ذلك نظام السوق عن نظام التخطيط المركزي . ولكن الفارق هو أن مؤشرات الربح والخسارة كما

تظهر نتيجة للتجـربة والخطأ وما يرتبط بها مـن تعديل مباشر في الأسعار والتكاليف ، تفرض على متخذي القـرارات الاقتصـادية في المشروعات وغيرها ضرورة الإسراع بالإصـلاح وتعديل المسـار وعدم الجمود في اتجاهـات ثبت عدم جدواها . وفي هذا تعطي مؤشرات السـوق توجهات سريعة للحركة مما يؤدي إلى استجابة وحدات السوق بعكس القرارات المركزية التي تكون عادة أقل حسـاسية أو مرونة لعـدم توافر المؤشرات السريعـة لتغيرات الظروف . وبـذلك فـإن نظام السـوق ليس خـروجًا على التخطيـط ، بل هـو **تعميم للتخطيط على كافـة المستويات** ، فكـل فرد أو مشروع يقيـم حسـاباتـه للمستقبل اعتمادًا على بيانات ومعلومات حقيقية ، ويتحمل مسئولية قراره ، ويتخذ الإجراءات المناسبة لتعديل أوضاعه عند تغير الظروف وكما تعكسها مؤشرات السوق ، السـوق ليس نظامًا عشـوائيًا بل هو استخـدام للحساب الاقتصـادي على جميع المستويات . ولم يكن غريبًا ، والحال كذلك ، أن تكون **وفرة المعلومـات وتنوعها ودقتها هـي أحد مظاهر نظـم السوق** بعكس الحال في دول التخطيـط المركـزي **الـذي يصعـب فيـه الحصـول على المعلومات الصحيحة** والتي تحاط عـادة بسرية مبـالغ فيهـا . وقد اعترف عدد غير قليل مـن المسئولين في هذه الدول بقصور المعلومـات وعدم دقتها . وهل هناك أبلـغ دلالة من هذه الشكوى المستمرة في نظـم التخطيط المركزي نتيجة لنقص وقصور المعلومات ، في حين تتمتـع نظم السوق بوفرة وتنوع هذه المعلومات !

القرن الثامن عشر أم القرن الحادي والعشرون :

كثيرًا مـا تواجـه المطالبـات بالإصـلاح الاقتصـادي عن طـريق إعـادة الاعتراف بمؤشرات السوق ومنطقه ، بالقـول أن هذه دعوة للعودة إلى أفكار

القرن الثامن عشر وقت أن ساد شعار الطبيعيين : « **دعه يعمل دعه يمر** » ، وإن عجلة الزمن تدور ولا مناص من دور هام للدولة . والحقيقة أن المطالبة بإستخدام مؤشرات السوق ليست دعوة تخلي الدولة عن دورها ، وليست دعوة لنظام عدم التدخل . فالسوق لا تستطيع أن تقوم بدورها **إلا في ظل دولة قوية** لها من الأحترام والهيبة ما يضمن فعالية السوق . السوق ليس الفوضى ، السوق يتطلب وضع الشروط والأوضاع التي ينبغي على المتعاملين احترامها ، وفرض هذا الأحترام بقوة القانون على المخالفين . السوق يتطلب وجود مراكز قانونية واضحة للمتعاملين تقوم الدولة بإلزامهم على مراعاتها . السوق تتطلب أن يتم تقديم السلع والخدمات مع مراعاة مواصفات وشروط لحماية المستهلكين وضمان حقوق العاملين . السوق تتطلب وضع الحدود على ما يجوز للأفراد والمشروعات القيام به وما لا يجوز . السوق لا تعني أن ينحصر دور الدولة في المراقبة والإشراف بل قد تستدعى التدخل المباشر بإنتاج وتوفير عدد من السلع والخدمات الأساسية، ولكنها حين تتدخل فإنها تضع ثقلها ووزنها وراء هذا التدخل وبالتالي تضمن توفير الثقة والأحترام لها . وذلك بعكس الحال عندما تتدخل الدولة في كل كبيرة وصغيرة وبالتالي تفقد الأحترام في الكبيرة قبل الصغيرة. الدولة مسئولة عن وضع خطط استراتيجية لمستقبل الدولة وتهيء الظروف لتحقيق هذه الأهداف الأستراتيجية . الدولة تضع السياسات الاقتصادية التي توجه الأفراد والمشروعات نحو أهدافها دون أن تفرض بالضرورة أهدافًا كمية على هذا القطاع أو ذاك . **لا وجود للسوق إلا في حضن دولة قوية.** ولكن قوة الدولة ليست بكثرة أو حجم التدخل وإنما بفاعليته .

الدولة هي العقل الذي يتخذ القرارات الرئيسية ويترك لباقي الوحدات التصرف في ضوء الإطار العام الذي يرسمه لها . وكما هو الحال في جسم

الإنسـان ، فـإن العقـل يعتمـد على جهـاز المخ للقـرارات الـرئيسيـة (الأسـتراتيجية) ، ويترك لباقي أعضـاء وخـلايا الجسم قراراتها غير الأرادية واللازمة للحياة . وكم تصبح الحياة بالغـة الصعوبة لو احتاج الإنسان عند التنفس أو الهضم أو حتى مقاومة الأمراض إلى الحصول على موافقة إرادية من السلطة المركزية (المخ) . المخ قد يكون أهم أجزاء جسم الإنسان ، ولكنه ليس بديلاً عن باقي الخلايا .

ليس صحيحًا أن نظام السوق هو عـودة إلى القرن الثامن عشر بل لعله مدخل للقرن الواحد والعشرين . في عـالم يعيش ثورة المعلومات ، فإن كفاءة النظام الاقتصادي تتحـدد بقدرته على وضـع أكبر قدر مـن المعلومات تحت نظر متخذي القرارات . وليس التخطيط المركزي الشامل ـ على النحو المطبق ـ ما يساعد على ذلك ، بل لعل نظامًا للسوق **يجمع بين تعدد مراكز اتخاذ القـرار الاقتصـادي ، وبين تخطيـط استراتيجـي** للسياسـات العامـة والتوجهـات الرئيسيـة هو الأقـرب إلى روح المستقبل . **ويكفي أن ننظـر حولنا !**

الديمقراطية شرط للكفاءة الاقتصادية :

عندما حاولت الصين تحقيق الإصلاح الاقتصادي مع الاحتفاظ بالنظام الشمولي ، دفعت مطالبات الإصلاح الاقتصادي وإحياء مؤشرات السوق إلى المواجهـة مع النظـام السيـاسي . وسحقت المطـالبات السيـاسيـة وتوقـف الإصلاح الاقتصـادي . كذلك فـإن مطالبات الإصـلاح في معظم دول شرق أوربا لم تفـرق بين الإصلاح الاقتصـادي وبين الديمقـراطية السيـاسية ، فكلاهما مكمـل للآخـر . وليس من الغـريب أن نجـد تلازمـًا بين التخطيط المركـزي ـ على النحـو المطبق في هـذه الدول ـــ وبين ضمور الـديمقراطيـة

وانعدام التعدد السياسي . التخطيط المركزي يركز القرارات الاقتصادية في يد عدد من أجهزة الحزب أو مؤسسات الحكومة ، وبالتالي يضفي عليها قوة ونفوذًا سياسيًا هائلا ، يقوي به الموظفون وإن ضاعت معه هيبة الدولة . **الموظفون ليسوا الدولة** . وليس من قبيل المصادفة أن كل دول التخطيط المركزي هي أيضًا نظم شمولية لا تعرف التعدد السياسي ، وإنه من الطبيعي أن تستدعي اللامركزية الاقتصادية ديمقراطية سياسية . وليس معنى ذلك أن نظم السوق تؤدي ، بالضرورة ، إلى الديمقراطية السياسية ، فقد حفل التاريخ بنظم دكتاتورية استندت أيضًا إلى نظم للسوق . ومع ذلك يظل نظام السوق أقرب في طبيعته إلى التعدد السياسي كما هو تعدد اقتصادي . وإذا كان التعدد الاقتصادي يعظم من حجم المعلومات المتاحة للقرارات الاقتصادية ، فإن التعدد السياسي يفجر الطاقات الخلاقة للأفراد وهي أساس كل تقدم .

إن أعادة النظر في النظام الاقتصادي وتقييم مدى كفاءته أمر أكثر خطورة من مجرد الركون إلى الألفاظ والمسميات التي كثيرًا ما خدعتنا وتخدعنا . فليس من الضروري أن يكون التخطيط المركزي الشامل تخطيطًا، كما تبين أن الديمقراطية الشعبية ، في عدد من الدول الاشتراكية ، ليست ديمقراطية أصلاً . والله أعلم .



١٠ـ التخطيط المركزي والإعداد للمستقبل (*)

تناولنا في مقال سابق التعرض إلى أهمية صناعة المستقبل وأنها تمثل مسئولية الإنسان الكبرى ومن ثم وجب الإعداد والترتيب من أجله . وفي نفس الوقت لاحظنا فشل وانهيار النظم الإشتراكية ، والتي استندت نظمها إلى فكرة التخطيط المركزي ، هذا في الوقت الذي استمرت فيه نظم السوق ورغم مشاكلها ــ في النمو المطرد . فكيف يمكن الإعداد للمستقبل إذا كانت نظم التخطيط المركزي قد أثبتت فشلها ، وهل هناك من وسيلة للإعداد والترتيب للمستقبل بغير التخطيط ؟

لاشك إن الإعداد للمستقبل هو نوع من التخطيط ومع ذلك فإن وسائل وأساليب هذا الإعداد أو التخطيط يمكن أن تختلف ، وقد يصلح بعضها للغرض المنشود ، في حين أن البعض الآخر قد لا يكون صالحًا بالمرة بل قد يمثل عقبة أو عثرة في سبيل التقدم .

إكتسب لفظ « التخطيط » مفهومًا محددًا في ضوء التجارب التاريخية وقد أثبت هذا المفهوم فشله . وقد إرتبط تعبير « التخطيط » بتجربتين تاريخيتين محددتين ، أحدهما في ظل المذهب الوطني الأشتراكي ـ النازي ـ في ألمانيا خلال الفترة بين الحربين الأولى والثانية ، والتجربة الأخرى ـ والتي

(*) نشرت في جريدة الوطن الكويتية وجريدة العالم اليوم بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٩١

بدأت قبلها بقليل — في الدول الأشتراكية سواء في الاتحاد السوفيتي منذ ١٩٢٩ ـ أو في أوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية . ومن خلال هاتين التجربتين — وبهما أوجه شبه وعناصر مشتركة ـ فقد تعبير « التخطيط المركزي » بريقه وارتبط في الأذهان بتسلط أجهزة الحكم أو الحزب والقضاء على الحرية الفردية وإنهيار الكفاءة وفقدان الإبداع وشيوع الفساد وذلك رغم ما تم من صناعات ضخمة وإستثمارات هائلة . كذلك فإن ما تم تحقيقه من إنجازات في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعية لا يكاد يوازي ما تحملته الأجيال المتعاقبة من تضحيات وأعباء . وفي النهاية ، فقد وجد المواطن نفسه في ظروف معيشية أو في مستوى أقل رفاهية ـ حتى في مجال الخدمات الاجتماعية ـ من زميله في دول أخرى لا تأخذ بنظام التخطيط المركزي . وسوف نرى أن مشاكل التخطيط المركزي إنما ترتبط بطبيعته المركزية أكثر مما هي بتوجهه التخطيطي أو المستقبلي .

فلا يرجع فشل نظم التخطيط المركزي إلى أنها حاولت الإعداد والترتيب للمستقبل ، بقدر ما يرجع إلى أنها كانت أسلوبًا مركزيًا استند إلى أفكار وفروض غير صحيحة عن طبيعة المجتمع وشكل التطور بحيث أصبح التخطيط قيدًا على المستقبل وحبسًا له . وبدل أن يصبح يكون التخطيط إطلاقًا لقوى التطور وتفجيرًا للقدرات الخلاقة ، فقد كان تبديدًا لتلك القوى وإهدارا لهذه القدرات . وقد ساعد ذلك وارتبطت به نظم سياسة شمولية وجدت في التخطيط المركزي تدعيمًا لمركزها أكثر منه وسيلة للإعداد للمستقبل والترتيب له .

ومن أهم الفروض ـ التي ثبت عدم صحتها ـ والتي كانت وراء التخطيط المركزي نظرتها إلى طبيعة المعلومات وراء القرارات الاقتصادية من ناحية ، وفهمها لقوي التطور الاجتماعي وإمكان السيطرة عليه من ناحية أخرى .

فأما من حيث المعلومات ، فإنه من الطبيعي أن تتوقف سلامة القرار الاقتصادي على حجم وصحة المعلومات المتوافرة لدى متخذ القرار . وكان الاعتقاد إنه تتوافر لدى المخطط المركزي ـ بما له من امكانيات وشمول في النظرة ـ قاعدة بيانات أكثر دقة وشمولاً مما قد يتوافر للفرد أو المشروع وبالتالي تصبح قراراته أكثر رشادة . وقد ثبتت أن هذا الغرض غير صحيح ، وإن المعلومات التي توضح تحت نظر المخطط المركزي تكون عادة أقل دقة وكثيرًا ما تكون غير صحيحة وإنها دائمًا أكثر تكلفة . فمتخذ القرار المركزي يكون عادة سلطة مركزية عليا وبالتالي لا يمكن أن تقدم له كافة التفصيلات ولذلك فإنه يكتفي عادة بمعلومات إجمالية أو متوسطات إحصائية . وعند الانتقال من البيانات التفصيلية إلى المتوسطات أو البيانات الإجمالية فإننا نفقد جزءًا كبيرًا من صحة البيانات ودقتها . وكم من فكرة براقة أو مشروع حيوي سقط في عمليات تجميع البيانات أو إختصارها أو إستخلاص المتوسطات وبالتالي لم تتح له أصلًا فرصة العرض على السلطة المركزية . وكلما أوغلنا في المركزية والتصعيد كلما ابتعدنا عن المعرفة الدقيقة والتفصيلات الخاصة بالموضوع وبالتالي ابتعدنا عن الحقائق . وكذلك فإن تجميع البيانات وحصرها وتصنيفها ثم اختصارها وإستخلاص مؤشرات موجزة عنها عملية طويلة ومعقدة تستغرق أوقاتًا ليست قصيرة وبالتالي فإنها كثيرًا ما تفقد سلامتها وحداثتها نتيجة التغير المستمر في الأوضاع . وبالتالي فإنه من غير المستغرب أن يصبح العديد من هذه البيانات بالية وقديمة تجاوزتها الأحداث عندما توضع أمام المخطط المركزي . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الذي يقوم بتجميع هذه البيانات وتصويبها وتحديثها موظف عام لا تحركه بواعث ذاتية للتحقق من صحة هذه البيانات ولا يتوافر لديه دافع على الاجتهاد للكشف عما استجد . ولذلك فإنه كثيرًا ما يعمد إلى مجرد

تسجيل ما يرد إليه من بيانات أو أرقام أو قد يضيف إليه معدلاً أو نسبة للزيادة أو النقص بشكل ميكانيكي . وقد تكون التعريفات أو التقسيمات الإحصائية غير مناسبة لإبراز ذاتية البيان أو المعلومة فتضيع جدتها ولا تظهر أهميتها نتيجة للأسلوب الإداري في تجميع البيانات . وهكذا فإنه كثيرا ما كانت البيانات المتاحة أمام المخطط المركزي بعيدة عن الواقع ، إن لم تكن مشوهة له . وأخيرًا فإن عملية تجميع البيانات وتبويبها وإختصارها تتطلب أعدادًا هائلة من الإدارات والموظفين لا تلبث أن تنعكس في تكلفة باهظة على المجتمع . ولذلك لم يكن غريبًا أن عرفت معظم دول التخطيط المركزي توسعًا في أجهزة التخطيط دون أن يصاحب ذلك تحسنًا ملموسًا في سلامة الخطط . وقد لاحظ أن أحد المخططين السوفيت في الستينيات أن استمرار نمو العاملين وأجهزتهم في تحضير البيانات اللازمة قد يستغرق معظم العمالة في نهاية القرن ! وبذلك نجد أن الفرض الأول الذي قام عليه التخطيط المركزي وهو صحة وشمول البيانات التي تعتمد عليها قرارات وتصورات المخطط فرض لا يتحقق في الواقع . وكلما زاد التقدم الاقتصادي وتعقد المجتمع وإزداد تنوع وتطور أساليب الإنتاج وأشكال السلع وتنوعها، كلما زادت الصعوبة في توفير البيانات والمعلومات السليمة والمناسبة أمام المخطط المركزي ، إذا روعي حدود قدرته الإنسانية على الإحاطة بكافة التفصيلات . وهكذا افتقد التخطيط المركزي العنصر الأول والأساسي للإعداد للمستقبل والمتعلق بالمعلومات ، وهو المعرفة الصحيحة لظروف الواقع واحتمالات وإمكانيات التغير .

وإذا تركنا قضية المعلومات جانبًا ، فإن أخطر ما أصاب أسلوب التخطيط المركزي إنما يرجع إلى ما يستند إليه من نظرة خاصة للمجتمعات البشرية وما ينطوي عليه ذلك من تجاهل لطبيعة التطور الإجتماعي .

فالتخطيط المركزي يقوم في أساسه على نوع من الهندسة الاجتماعية Social Engineering ، بمعنى أن المخطط يقوم بوضع تصور مبدئي Blue Print لما ينبغي أن تكون عليه الأهداف النهائية للمجتمع ـ بما توافر لديه من بيانات ومعلومات عن الإمكانيات المتاحة ـ ويحاول المخطط أن يفرض هذا التصور على المجتمع بما أتيح له من عناصر سيطرة على الاقتصاد ؛ تمامًا كما يفعل المهندس عندما يقوم بتصميم آلة وفقًا لتصور مسبق لديه . وهكذا يكاد يعامل المخطط المجتمع كما لو كان كيانًا ميكانيكيًا متجاهلاً ما يتمتع به هذا المجتمع من إمكانيات ذاتية للتطور من ناحية ، وردود الفعل التي قد تؤدي إلى فشل أي تصور مسبق من ناحية أخرى . وبالإضافة إلى ما في هذا المفهوم من إدعاء بالثقة في قدرات المخطط المركزي لوضع تصورات تأخذ في الاعتبار كافة الإمكانيات والطاقة المتاحة ، فإنه يحرم المجتمع من قدراته الخلاقة والتي قد تفتح آفاقا غير متوقعة من ناحية ، فضلاً عن إنه قد يؤدي على العكس إلى ظهور ردود أفعال وأنماط جديدة غير متوقعة قد تفشل تصوراته المبدئية من ناحية أخرى . ولا يقتصر الأمر على المبالغة في الثقة من قدرة وحكمة القائمين على التخطيط المركزي ، بل إنه كثيرًا ما يتجاهل الطبيعة البشرية للموظفين اعتقادًا بأنهم يمثلون المصلحة العامة ، في حين إنهم في كثير من الأحوال يعملون لصالحهم الخاص ومزاياهم المباشرة .

وأخيرًا فإن الخطة وهي تعرف عادة قدرًا من الاستقرار والجمود ـ على الأقل لفترة الخطة ـ تحول دون التعديل المستمر والتلقائي عند قيام ظروف جديدة غير متوقعة . وكثيرًا ما قيل بأن التخطيط المركزي وهو ينظم المستقبل يتجنب احتمالات الفقد والضياع والخطأ . والحقيقة إنه هنا بالضبط يعجز نظام التخطيط المركزي في توفير وسيلة للمرونة والمقدرة على

التلاؤم . فتجاهل « التجربة والخطأ » ليست ميزة في التخطيط بقدر ما هى عيب فيه . « التجربة والخطأ » ليست ترددًا أو ترفًا ، بل هى الأسلوب المناسب وربما الوحيد الذي يسمح بالتعديل المستمر في الأنشطة والتوجهات وإعادة النظر في ضوء الظروف المتجددة والمتغيرة . وعندما تجاهل التخطيط المركزي إستخدام مؤشرات « التجربة والخطأ » ، فإنه قد حرم نفسه من القدرة على التلاؤم والتعديل ، وبالتالي وقع في شرك الجمود . وهكذا نجد أن التخطيط المركزي لم يكن دائمًا إعدادًا للمستقبل بقدر ما هو حصر له في إطار محدود من تصورات القائمين على السلطة المركزية في ضوء أتيح لهم من بيانات في لحظة محددة وهي لخطة إعداد الخطة . وهذا ليس انفتاحًا على المستقبل بقدر ما هو رهن له . ومع ذلك فإن فشل التخطيط المركزي في الإعداد للمستقبل ، لا ينبغي أن يكون مبررًا لتجاهل ضرورة النظر إلى المستقبل والإعداد والتدبير له . وهو أمر يتطلب جهود الأفراد والدولة معًا . ويبدو أن نظامًا متوازنًا للسوق مع تواجد واعٍ وقادر من الدولة يمكن أن يحقق الكثير . الأمر الذي يتطلب مناقشة لدور الدولة والسوق معًا .

والله أعلم .

١١ ـ من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد (*)

يجري الحديث في بلدنا وعدد غير قليل من الدول عن الإصلاح الاقتصادي والعودة إلى اقتصاد السوق ، وهو حديث يجاوز بكثير مجرد إحياء عدد من المؤشرات الاقتصادية الأساسية مثل سعر الفائدة أو توحيد سعر الصرف أو استلهام أسعار السوق بصفة عامة . فالأمر يتعلق بتغيير في طبيعة الاقتصاد ومحدداته من **اقتصاد للأوامر إلى اقتصاد للقواعد** . فحرية الأفراد والمشروعات في ظل نظام السوق ـ وإن تحررت من ربقة الأوامر ـ فإنها لا تترك بلا ضابط أو رابط وإنما لابد وأن تخضع لعديد من القواعد والضوابط . السوق ليست الفوضى ، وإنما هي احترام قواعد اللعبة.

وقد عرفت النظم الاقتصادية في تطورها الطويل ــ وبعد أن انتقلت من مرحلة الاقتصاد البدائى ـ شكلين أساسيين من أشكال الإدارة الاقتصادية ؛ الإدارة المركزية والإدارة اللامركزية . فإذا كانت قواعد العرف والتقاليد المستقرة تحكم النظم الاقتصادية البدائية فإن تعقد الحياة والتغير المستمر في الظروف وظهور أوضاع متجددة غير معروفة سابقًا أفقد العرف والتقاليد القدرة على ضبط الأمور الاقتصادية . ومن هنا ظهرت الأشكال الحديثة في

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٩١ .

إدارة الاقتصاد ـ بل ظهرت فكرة الإدارة الاقتصادية ذاتها ـ وهي تتراوح بين المركزية والتي تعتمد على السلطة والأوامر ، واللامركزية والتي تستند إلى مبادرات الأفراد والمشروعات ضمن إطار عام متفق عليه . وإذا كان من الصعب ـ أو حتى من المستحيل ـ أن يقوم نظام اقتصادي حديث على المركزية المطلقة بلا هامش أو دور لحرية الأفراد والمشروعات ، فإنه لا يقل صعوبة أن يقوم نظام اقتصادي على اللامركزية الكاملة ودون سلطة عليا تفرض سلطانها على الجميع . ولذلك فإن الحديث عن النظم المركزية والنظم اللامركزية إنما هو حديث عن الاتجاه الغالب . ففي كل النظم الحديثة تتكاتف عناصر من المركزية واللامركزية معًا ، أو تتعايش عناصر من السلطة والسوق بدرجات متفاوتة . ويكون النظام مركزيًا إذا تغلبت عناصر السلطة ، ويكون على العكس لا مركزيًا إذا تغلبت عناصر السوق ومبادرات الأفراد والمشروعات .

التخطيط المركزي واقتصاد الأوامر :

تطورت أشكال المركزية في إدارة الاقتصاد منذ القديم حتى عرفت في الفترات الحديثة شكل التخطيط المركزي حيث تسيطر السلطة المركزية على موارد الاقتصاد القومي ـ مع الملكية العامة أو بدونها ـ وتقوم بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها والحاجات الأولى بالرعاية ، وتخصص تلك الموارد للفروع الإنتاجية التي تختارها على نحو مركزي . ويتم ذلك من خلال خطة مركزية إلزامية تفرض على مختلف الوحدات الإنتاجية وما يتطلبه ذلك من إصدار قرارات في الاستثمار ، وفي شكل الإنتاج ، وفي الإدارة اليومية للمشروعات ، وفي التوزيع وغير ذلك من مسئوليات الإدارة المركزية للاقتصاد القومي ، وهو ما يطلق عليه أيضا اسم التخطيط العيني أو

التخطيط الكمي . ولـذلك فإن جوهـر نظام التخطيط المركزي هـو اقتصاد للأوامر التي تصدرها السلطة المركزية .

ويستنـد منطق الـدعوة إلى التخطيـط المركـزي إلى ما يتـوافر للسلطـة المركـزية مـن قـدرة على تحقيق النظـرة الشاملـة لـلاقتصاد استنـادًا إلى المعلومات التـي تتجمع لديها عن مختلف عناصر القـرار الاقتصادي سواء من حيث تحديد الحاجات الأولى بالرعـاية أو من حيث حصر الموارد المتاحة فضـلاً عن القدرة على حسن استخدامها .

وقد أبـرز التطبيق العملي لتجارب التخطيـط المركزي في مختلـف الدول محدودية قدرات السلطة المركـزية على توفير البيانات والمعلـومات السليمة عن الاقتصاد ، وغلب في العمل الأسلـوب الإداري والبيروقراطي على متابعة التطورات الحديثة والجمود على البيانات القديمة ؛ إضافة إلى تخلف الباعث على العمل والحافز على الابتكار . كذلك أثبتت التجارب أن التنسيق المفترض في القرارات المركـزية كثيرًا ما عكس تعـارضًا وتناقضًا بين هـذه القرارات ، فضـلاً عن أن الاعتقـاد في توافـر نظرة واحـدة للمصلحة العـامة كثيرًا مـا تمخض عـن تصارع بين المصـالح الفئـوية المختلفـة والمتعارضـة لمختلف أجهزة الدولة . ولهذه الأسباب وغيرها بدأت معظم دول التخطيط المركزي في إعادة النظر في نظمها الاقتصادية والإتجاه إلى الأخذ بمـزيد من اللامركزية والتحول إلى اقتصاد السوق . وليس هنا محل مناقشة هذه القضية بقدر ما نقصد محاولة فهم دور السوق في إطاره الصحيح .

السوق خضوع للقواعد لا للأوامر :

حقا إن التحول إلى اقتصاد السوق يمثل نبذًا لإقتصاد الأوامر ، ولكنه لا يعني أن تترك الأمور بلا ضابط أو قيد . فإقتصاد السوق ليس ـ كما يدعى

البعض أو يزعم ـ مجرد ترك للأمور تجري في أعنتها أو كما كان يقال « دعه يعمل ، دعه يمر » Laissez faire, Laissez passer . السوق في الأساس ترك الحرية للأفراد والمشروعات في إطار **قواعد عامة** للسلوك متفق عليها . ولذلك فليس صحيحًا الاعتقاد أن اقتصاد السوق هو إضعاف لدور الدولة ، بل الحقيقة إن السوق لا تعمل إلا في إطار دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي ، وتحدد الشروط المناسبة لمباشرة هذا النشاط ، وتحول دون الخروج على هذا الإطار ، وتوقع الجزاء على من يخالف القواعد التي تضعها . ولذلك لم يكن غريبًا أن تكون نشأة اقتصاديات السوق وازدهارها مرتبطة تاريخيا بنشأة **الدولة الحديثة** . فالسوق لا تقوم ولا تزدهر إلا في حضن دولة قوية ومعاصرة . فأوربا الإقطاعية لم تعرف فكرة السوق إلا لمامًا ، ولم تتطور هذه الفكرة إلا مع قيام الدولة المعاصرة .

ويقوم نظام السوق على أساس الباعث الشخصي للأفراد والمشروعات . فكل منها يبحث عن تحقيق مصالحه الشخصية . ولكنه في هذا السعي يحقق ـ ربما دون أن يدرى ـ مصلحة الجماعة في توفير أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف . وهذا ما عرف في التاريخ الاقتصادي بإسم فكرة اليد الخفية . ومع ذلك فليس من الضروري أن تتوافق دائمًا المصالح الخاصة مع المصلحة العامة ، وهنا تتدخل الدولة لوضع الحدود والقيود لضمان حماية المصلحة العامة . ولا يقتصر الأمر في تدخل الدولة على مجرد العمل على تحقيق المصلحة العامة إذا قام ما يهددها ، بل إنها تعمل على وضع الشروط والضوابط التي يتم من خلالها مباشرة النشاط الخاص . فالدولة تضع دائمًا الإطار العام للنشاط ، فنشاط الأفراد والمشروعات ليس مطلقًا ولكنه خاضع للقواعد المفروضة من القانون .

وإذا كان دور الدولة لا يتضاءل مع اقتصاد السوق ، فإنه ، مع ذلك ، يتغير عند التحول إلى السوق من دولة تصدر الأوامر أساسا ، إلى دولة تقوم بوضع القواعد والعمل على احترام تنفيذها . وبذلك تصبح الدولة **دولة قواعد وليس دولة أوامر** . والفارق بين الأمرين هو الفارق بين القرارات الفردية والجزئية والخاصة من ناحية ، وبين القواعد التنظيمية العامة المجردة من ناحية أخرى . وفي الحالتين نحن بصدد قرارات ملزمة من السلطة تفرض قهرًا على الأفراد ، ولكنها في حالة تكون متعلقة بأمور جزئية وخاصة وفي حالة أخرى تجخذ شكل قاعدة عامة مجردة لا تخاطب شخصًا بعينه أو مشروعًا بذاته . كذلك فإن الدولة وأجهزتها تكون عادة في أحوال الأوامر طرفًا مباشرًا في العلاقة بل هي الطرف الأقوى ، فهي غالبًا صاحب الأمر وسيد العلاقة في حين أن الأفراد هم المنفذون والتابعون . أما في حالة القواعد فإن الدولة تقتصر في الغالب الأعم من الأحوال على وضع الشروط والأوضاع العامة لمباشرة النشاط فيما بين الأفراد والمؤسسات دون أن تكون طرفًا أساسيًا في العلاقة . وبذلك يقتصر دور الدولة عادة على ضمان تطبيق واحترام القاعدة التي تضعها ، وتفصل فيما يقوم بين الأطراف من خلافات أو نزاعات ، فهي حكم أكثر منها طرف .

السوق ودولة القانون :

تزدهر فكرة دولة القانون في ظل اقتصاد القواعد كما أنها تتراجع غالبًا في ظل اقتصاد الأوامر . فدولة القانون تعني أن يخضع الجميع لقواعد عامة معروفة مسبقًا تحكم علاقة الأطراف المختلفة ، وأن يتحقق قدر من التوازن والتقابل في علاقات القوى بين هذه الأطراف ، بحيث تتسيد القاعدة

القانونية علاقة هؤلاء الأطراف . فالقاعدة بما تتضمنه من مظاهر السلطة والقهر لتنظيم نشاط معين تفرض على جميع أطراف العلاقة بلا تمييز . ويختلف الأمر في حالة اقتصاد الأوامر وحيث تصدر السلطة وأجهزتها أوامر واجبة التنفيذ على الآخرين ، وكثيرًا ما تأخذ هذه الأوامر شكل قوانين . وبذلك **يختلط القانون بفكرة الأمر** ، ويفقد صفته كقاعدة تنظيمية عامة . ويفتقد بالتالي أساس التوازن في العلاقات الاقتصادية بين الأطراف ، حيث أن الدولة غالبًا ما تكون أحد أطراف العلاقة ، وهي بما تملكه من مظاهر السلطة والقهر تضع المتعاملين معها في مركز أضعف أو أدنى . ففي ظل اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي يغلب على القانون المعنى الشكلي ، والذي تأخذ معه الأوامر شكل القانون . ولم يكن غريبًا والحال كذلك أن يزدهر القانون العام - وهو قانون السلطة - في ظل هذه النظم ، في حين يتوارى القانون الخاص - وهو قانون التوازن والتقابل بين المصالح . كذلك لم يكن غريبًا أن تعرف الدول التي أخذت بهذا الأسلوب إفراطًا في إصدار القوانين الشكلية بهذا المعنى لمتابعة الحاجة المستمدة لإصدار هذه الأوامر ، وذلك في نفس الوقت الذي يزداد التهاون فيه في احترام القوانين . وقد أدى اختلاط فكرة الأمر بشكل القانون إلى التناقض والتضارب في أحكام هذه القوانين / الأوامر ، بل وقد اختلط الأمر حتى على القضاه أنفسهم لمعرفة القانون السائد في ظل غابة القوانين المتعددة التي تتكاثر في دولة الأوامر . وعلى العكس فإننا نجد أن نظم السوق - والتي غلب فيها معنى القاعدة على فكرة القانون - تأخذ عادة بعدد محدود نسبيًا من القوانين . وهي قوانين أساسية تحكم إطار النشاط الاقتصادي ، مثل القانون المدني ، والقانون التجاري ، وقوانين الملكية وغير ذلك من القوانين الأساسية . وهذه أمور تساعد على **الوضوح والاستقرار** التي هي من صميم معنى دولة القانون .

الملموس وغير الملموس :

إن الانتقال من فكرة اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد لا يؤثر فقط في طبيعة العلاقات بل إنه كثيرًا ما غير في شكل الاهتمامات والتوجهات العامة للدولة . فقد لوحظ أن الاهتمام الغالب في اقتصاديات الأوامر يتجه إلى أشكال البناء المادي أو الملموس على حساب النظم والبناء المؤسسي غير الملموس . فمن الحقائق المعروفة أن معظم دول التخطيط المركزي قد أولت اهتمامًا بالغًا بالاستثمارات المادية وتراكم رأس المال وبناء المصانع وفتح الطرق وغير ذلك من الجوانب المادية ، في حين أن الجوانب التنظيمية والمؤسسية قد تراجعت أهميتها . فالاهتمام بالمواصفات والمقاييس ، وأساليب التسويق وأشكال المؤسسات المالية وأنواع الأدوات المالية ، وأشكال الصيغ القانونية وغير ذلك من الجوانب المؤسسية غير الملموسة لم يحظ إلا بإهتمام قليل وغير كاف . وعلى العكس فإن دول السوق قد أولت اهتمامًا بالغًا للنظم والصيغ القانونية للمشروعات والأدوات المالية ، فضلاً عن وضع الشروط والضوابط لمباشرة الأنشطة المختلفة من مواصفات فنية أو ترتيبات للأمن الصناعي أو لشروط البناء وغير ذلك من القواعد التنظيمية، ولا يرجع هذا الاختلاف في التوجه إلى مجرد اختلاف في التوجهات السياسية للنخبة الحاكمة ، بل أن الأخذ بأسلوب الإدارة بالأوامر أو على العكس بأسلوب الإدارة بالقواعد كثيرًا ما ساعد على بروز هذا التمايز. فإذا كانت الأوامر تعني الاهتمام عادة بموضوعات محددة فإن القاعدة ـ وهي لا تهتم بمشروع بعينه ـ تتجه بطبيعتها لوضع الشروط والضوابط لمباشرة النشاط بصفة عامة ، وبذلك فإن الإهتمام يكون بالضرورة مركزًا على الجوانب التنظيمية والمؤسسية . ولا يخفي أن التقدم

الاقتصادي لا يتحقـق فقط بالتراكـم المادي ، بل أن توافـر الإطار المؤسسي المناسب كان أحد أهم أسباب التقدم الاقتصادي الحديث .

تغيير في الأساليب وليس في الأهداف :

إن الإنتقال من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد لا يعني بالضرورة أن تتخلى الدولة عن أهدافها في التنمية والعدالة والاستقرار ، بل إنه يعني تغييرًا في أسلوب تحقيق هـذه الأهداف . فالدول التـي تأخذ بنظام السـوق ليست أقل ارتباطًا بأهداف قومية أو بإستراتيجية عليا من دول التخطيط المركزي . بـل إن التجربـة المعـاصرة قد أوضحـت أن دول السـوق كثيرًا ما تمتعـت بإستراتيجيات واضحة وأظهرت تصميمًا أكيـدًا على تحقيق أهدافها العليا . ويكفي أن ننظر إلى تجربة دول أوربا الغربية في سعيها الحثيث نحو التقدم الاقتصادي فضـلا عن الوحـدة ، وقريب من ذلـك أحوال الولايـات المتحدة الأمريكية واليابان في ارتباطهما بـرستراتيجيات واضحة . فالأعتراف بحرية الأفراد والمشروعات في مباشرة النشاط ليس تنازلاً عن دور الدولة في **توجيه الاقتصاد** والمجتمع . والتغيير الوحيـد هو تغيير في أسلوب التوجيـه ، وذلك بـالإنتقال إلى أسلـوب السياسـات بدلاً مـن أسلوب الأوامـر . ففي جميـع الأحوال تحدد الدولـة أهدافها وتسعى إلى تحقيق هذه الأهـداف إما مباشرة عن طـريق الأوامر أو بشكـل غير مباشر عـن طريق التغيير في الإطـار العام للنشـاط وفي شروط مباشرة هذا النشاط . الدولة دائمًا صاحبة رؤية ورسالة قد تحققهـا بشكل مباشر في اقتصـاديات الأوامر ، أو بشكـل غير مباشر في اقتصـاديات القواعد . وكما أن للفن دائمًا رسـالة ، فإنه ليس من الضروري أن يكون تعبير الفنـان مباشرًا بل إنه كثيرًا مـا يكون أكثر دلالة وبـلاغة إذا ألتجأ إلى الإيحاء والتعبير الـرمزي أو غير المبـاشر . وهكذا إدارة الاقتصـاد

القومي ودور الدولة ، فهي قد تصبح أكثر كفاءة وفاعلية إذا تخلت الدولة عن الأسلوب المباشر في إصدار الأوامر ، وإذا كان رب الأسرة يتجاوز أسلوب الأوامر مع أبنائه عند نضجهم ونموهم إلى الأخذ بأسلوب الإيحاء والتوجيه غير المباشر ـــ فإنه يبدو أن اقتصاديات الأوامر لم تعد تصلح للدول حين تقترب من النضج ، بل كثيرًا ما ساعدها ذلك على سرعة النضج والتقدم .

صعوبة الإدارة بالسياسات :

إذا كان الانتقال من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد ليس تخليًا عن دور الدولة ـ وإن كان تجاوزًا لأسلوب الأوامر إلى أسلوب السياسات ـ فإنه لا يخفي ما يرتبه ذلك من صعوبة . فالإدارة بالأوامر أيسر وأبسط لأنها إدارة مباشرة ، أما الإدارة بالسياسات فإنها أكثر دقة وحساسية وبالتالي فإنها تحتاج إلى أجهزة حكومية أكثر قدرة وكفاءة بما يتطلبه ذلك من خيال ومرونة . الإنتقال إلى اقتصاد السوق مرحلة أرقى في الإدارة الأقتصادية ، ولكنها لنفس السبب أكثر صعوبة . والله أعلم .



١٢ـ تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص (*)

عقد مركـز دراسـات الوحدة العـربية بالأشـتراك مع الصـنـدوق العربي للإنتماء الاقتصادي والاجتماعي ندوة عـن « القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي » ، وذلك في القاهرة خلال الفترة ١٤ ـ ١٧ مايو ١٩٩٠ .

وقد قدم الدكتور إبراهيم سعد الدين والدكتور إبراهيم حسن العيسوي ورقة مشـتركـة عن « تجربة مصر مـع القطاعين العـام والخاص ومستقبل التجربة » .

وقد قدمت تعقيبا على هذه الدراسة جاء فيه :

لعلي أبدأ بأن أحدد موقفي ، وهـو أنني لا أعتقد أن تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص ـ أو ما أطلق عليه أسم التخصيصية أو التخاصية ـ يمثـل عـلاجًـا سـحريـًا أو وصفـة نـاجحـة لكـافة مشـاكـل الاقتصـاد ، فللتخصصية حدودها وقيودها والعبرة بالكفاءة وشروط المنافسة ، كما أنني لا أعتقد ، بنفـس الدرجة أن القطاع العام أحد المقـدسات التي لا يجوز المساس أو التعـريض بها . فـالقطاع العام قـد يكون مفيـدًا أو ضروريًا في ظروف معينة ، ولكنـه قد يصبح عبئًا إذا جـاوزه حدوده . فللقطاع الخاص

(*) نشرت في القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٠ .

مـزاياه وعيـوبـه ، كما أن للقطـاع العام مجالاتـه وحدوده ، كـذلك هنـاك مقتضيات الزمن ، ومـا صلح لوقت قد لا يصلح لوقت آخـر . وأهم من هذا وذاك طبيعة النظـام الاقتصادي والسياسي الـذي يدار فيـه القطاع الخاص والقطـاع العـام ، فينبغـي الاعتراف بأن للقطـاع الخاص منطـق وأسلـوب ويتلخص ذلك في الكفاءة والمنافسة فـإن إختل إحداهما ضاع أساسه ؛ وإن للقطاع العام نمط ومنهج وهو إنه يعتمد عادة على السلطة وكثيرًا ما يبتعد عن الكفاءة والمنـافسة ، فإن أثبت عكس ذلـك فأهلاً به . ويبـدو لي ـ على ما سأشير إليه ـ إننا جاوزنا الحدود في التوسع في حجم القطاع العام في مصر ، وإن الوقت قد آن لمزيد من التوسع في دور القطاع الخاص وبشرط أن توضع الضوابـط السليمة لسلوكـه. فالأمر عنـدي يتطلب مزيـدًا من الاعتماد على مـؤشرات السوق واعتبـارات الكفـاءة الاقتصاديـة بعيـدًا عن منطـق السلطة، فقد طغت السياسة على الاقتصاد مما أفسدهما معًا .

في السياسة والإقتصاد والأخلاق (١):

الموضوع الذي نتحدث فيه ليس موضوعًا إقتصاديًا بحتًا ، بل إنه يمس الاقتصاد والسياسـة فضلاً عن القيم والأخـلاق . ولذلك فإنـه سيكون من العسف منـاقشة هذا الموضوع الـواسع دون أن نضعه في إطـاره السليم في علاقته بكل من السلطة والسوق . ولعلي أبدأ ـ للتبسيط ـ مقررًا أن أخطر ما ينطوي عليه المبـالغة في حجم القطاع العـام هو تغليب للسياسـة أو السلطة على ما عـداها من إعتبـارات وبما قد يعود بـالوبـال على كل من السيـاسة والاقتصاد . ولتوضيح هذا الأمر أبدأ بالإشـارة بأنه يمكن القول ـ بنوع من

---

(١) انظر مقالنا عن نفس الموضوع في هذا المؤلف .

التجاوز أو ربما من التحكم ـ بـأن سلوك الأفراد والجماعات إنما يستند إلى مجموعة من الاعتبارات التي ترتبط بكل من السياسة والاقتصاد والأخلاق . ونقصد بالسياسة هنا اعتبـارات السلطة ، وبالاقتصاد اعتبارات المنفعة أو المصلحة ، وبـالأخلاق اعتبارات القيم ووازع الضمير الفـردي والجماعي . وينبغي أن نعترف بأنه يدخل وراء كل عنصر من هذه العناصر (السياسة ، الاقتصاد ، الأخلاق) العديد مـن الظروف والمؤثرات . ولا يمكن أن تستقيم جماعة ويـزدهر أفـرادها مـا لم يتوافـر الإنسجام والتـوازن بين اعتبارات السياسة أو السلطـة من ناحية ، والاقتصـاد أو المصلحة من ناحيـة ثانية ، والأخلاق أو القيم من ناحية ثالثة .

ويمكـن بنوع مـن التبسيط ـــ ربما المبالغـة في ذلك ـــ القول بـأن أداة السياسة الـرئيسية هي الدولـة ، في حين أن المجال الطبيعي للاقتصـاد هو السوق ، وإن الأخلاق ـ بـالمعني الواسع ـ تفرض سلطـانها فيما جاوز كل من الدولة والسوق ومؤسسـاتهما المنظمة استنادًا إلى مدى تماسك المجتمع ووحدة قيمـه وتجانسه . كذلك فـإن تغليب أحد هذه الجوانـب على حساب الجوانـب الأخرى لابـد وأن يؤدي إلى اختـلال جوهـري في أمور الجماعـة والأفراد معًا . فسيطرة السياسة لا تؤدي فقط إلى تدهور الاقتصاد وتخلفه، بل غالبًا ما تعني في نفس الوقـت استخدام أجهزة السياسة من سلطة وقهر لتحقيق مصالح ذاتية وشيوع الفساد والإنحـراف ، وبالتالي إفساد كل من الاقتصـاد والأخلاق . وبـالمثـل فإن تـرك الأمـور على الغـارب للاقتصـاد والمصـالح الخاصـة دون قيود أو رقـابـة ، كثيرًا ما ينطـوي على نوع مـن التوحش الأنـاني وفرض سلطة القوي على الضعيف بما قـد ينعكس سلبيًا على الإنجاز الاقتصادي نفسه ، فضـلاً عـن أن الأمر لا يلبث أن يؤدي إلى أن تصبح السيطرة الاقتصادية نوعًا مـن التسلط والقهر المادي الذي قد يكون

أشد قسوة من القهر السياسي حيث تستخدم فيه أساليب التفوق الاقتصادي لتحقيق سيطرة كاملة لفئة أو طائفة محدودة . وأخيرًا فإنه من العبث الاعتقاد في إمكانية حماية المجتمع والأفراد تحت وهم القيود الأخلاقية وحدها ـ وسواء كانت دينية أم غير ذلك ـ فلن تلبث أن تؤدي غرائز الأفراد في التسلط والأنانية أن تهدر هذه القيم ذاتها وبذلك تصبح هذه الأخلاق الرسمية قناعًا للاستغلال والاستبداد . وهكذا فإنه لا بديل عن الاعتراف بضرورة وجود سلطة سياسية ، وبالتالي نوع من الردع الجماعي المنظم ، ومن الاعتراف بمشروعية المصالح الذاتية والعمل على تحقيقها في الحدود المقبولة ، ومن ضرورة توافر قيم أخلاقية تحدد المقبول وغير المقبول اجتماعيًا . وبذلك تعمل السياسة والاقتصاد والأخلاق معًا كل في مجاله ، فضلاً عما يمثله كل عنصر من قيد أو رقابة على العنصرين الآخرين . وإذا كان الاعتراف بضرورة توافر هذه الاعتبارات كلها في نفس الوقت ، فإنه ليست هناك حدود واضحة لكل منها ، مما يفتح الباب لاجتهادات مختلفة يمكن أن يثور حولها الخلاف . ولعل تاريخ الفكر والفلسفة هو إلى حد بعيد مناقشة لأفضل أشكال التوازن بين اعتبارات السلطة والمنفعة والأخلاق .

وخلاف الفلاسفة منذ التاريخ إنما هو خلاف حول ترجيح بعض هذه العناصر على العناصر الأخرى . فهذا يرى أن الحرية وحقوق الإنسان وقدرته على تحقيق مصالحه هي الضمان الأساسي لتحقيق المصلحة العامة وتوفير فرص التقدم ، وإن المطلوب بالتالي هو حماية هذه الحقوق أمام عسف السلطة وتسلطها . وذاك يرى ـ على العكس ـ أن ترك الحرية لا يعدو أن يكون ترجيحًا لمصالح الأقوى وإهدارًا لحقوق الضعيف ، وأن الأمر يتطلب تدخل السلطة لحماية حقوق الجميع ومنع استغلال القوي للضعيف ، والغني للفقير ، والقادر للعاجز . وثالث يرى أن المطلوب هو

عـودة القيـم وإنــه لا خير في سلطة أو في ســوق مــا لم يعترف لــلأخــلاق بسيادتها . وهكذا اختلـف الفكر منذ الأزل ، ولا زال ، حول مـدى أهمية كل من هذه العنــاصر ، ولا يتوقع أن ينتهي هـذا الخلاف إلى إجماع في الرأي إلى حل واحد مقبول من الجميع . ولا يخفي أن الترجيح بين هذه الاتجاهات إنما يرجع إلى العديـد من التفضيلات المذهبية ، كما تتأثر بـالتجارب المباشرة أو البعيدة أو غير ذلـك من المؤثـرات . وإذا قصرنا النظـر حول دور الحكـومة ودور الأفراد ، فإنه لا يعدو أن يكون ـ في الجوهر ـ حديث عن مدى وحدود كل من السياسة والاقتصـاد ، وإلى أي حـد تطلق اليد للسلطة وإلى أي مدى تغلب اعتبـارات السوق . ومشكلة سيطـرة القطاع العام ـــ في مجال نشاط الأعمال (أي المجال الاقتصادي الذي يصلح للســوق) ـ أنه يؤدي عادة إلى **ترجيـح السلطة وغلبة إعتبارات السيـاسة ، وبالتالي إهـدار الاقتصاد واعتبارات الكفاءة ، وغالبـًا ما ارتبط ذلك بالتضحية بـالأخلاق أيضًا حيث تنتشر فرص الفساد والإفساد .**

الدولة ليست الموظفين فقط :

كثيرًا ما ينطوي الحديث حول تحديد نطاق القطاع العام ، والتساؤل عن جدواه في مجالات محددة ـــ إلى حديث عن المســاس بمكانة الدولـة ودورها وتقليص هذا الدور . والحقيقة أن هذا واحدًا من المجالات التي نصادف فيها تناقضًــا في العمل بين تـوسع دور الـدولة عن طـريق ـــ القطاع العـام ـ في النشاط الإقتصادي من ناحية ، وبين تدهور هيبة الدولة وفقدانها لسلطانها من نـاحية أخرى . فتـوسع دور الدولـة أدّى في كثير من الأحوال إلى تـرهل أجهزتها وإنفصام العلاقـات بينها بما أفقدها الفاعلية والتـأثير . ولذلك لم يعد غريبًا أن نصادف تدهورًا في قوة الـدولة وتراجعًا في هيبتها مع التوسع

في حجم نشـاطها . والدولة الأكثـر تدخلاً ليسـت بالدولة الأكثـر كفاءة ولا حتى الأكثـر تواجـدًا . ولا يكاد يختلف وضـع الدولة هنـا عن قيمـة النقود والتي تنخفض قيمتهـا مع التوسع في كميـة النقود المصدرة . ولذلـك فليس صحيحًا أن كل دعـوة لإعادة النظر في دور القطاع العـام وفي تحديد حجمه هي دعـوة إلى تقليص دور الدولة ، بـل إنها تنطوى ـ في كثير مـن الأحوال ـ على إعادة الثقة والفـاعلية لأجهزة الدولـة بعد أن أفقدها التبعثـر والتشتت قدرتها على التأثير الفعال .

كذلك فإن الحديـث عن الدولة ودورها كثيرًا ما أفقـدنا القدرة على رؤية الواقع لنتحدث عن كيان ميتافيزيقي إسمه « الدولة » وكأن له إرادة واضـحة ويتحمل مسئولية أفعاله . والحقيقـة أن ما نتحدث عنه لا يعدو أن يكون في كثير من الأحوال عددًا من جماعات الموظفين الذين يستخدمون سلطة الدولة وقهرها القانـوني لتحقيق أهدافًا خاصة ومآرب متعـارضة وكثيرًا ما تكون متناقضة . فالدولة ـ في نهاية الأمر ـ هي مجموعة من المؤسسات والأجهزة الإدارية التي يقبع وراءها جيش مـن الموظفين ، وليس من الغريب أن تطور هذه المؤسسـات والأجهزة الإدارية مصالـح فئوية مستقلـة تعارض بها أو تتنافس فيهـا مع غيرها من المؤسسـات والأجهزة . فمع التوسـع السرطاني لهذه المؤسسات والأجهـزة يصبح من الصعب ـــ بل من المستحيل ـــ القول بأنه ينتظمها إرادة واحدة وتحركها أفكار متنـاسقة . فقد أظهرت التجربة ـ ليس عندنـا وحدنا بل في أغلـب الدول ـ إن التناقضـات بين هذه المؤسسات والأجهزة كثير ما بلغت حدودًا خطيرة ومعوقّة . وعالم الموظفين عالم خاص وغريب ، وهو لا يختلـف عن غيره من الكيانات الاجتماعية التـي تبحث عن تحقيـق مصالحهـا الخاصـة ، سـواء في زيادة النفـوذ أو السلطـات ، أو في تحقيق منـاقع خـاصة ومبـاشرة ، وربما لا يختلف الموظفـون في ذلك عـن

غيرهم من الكيانات الاجتماعية . ولكن وجه الخلاف الأساسي بين الموظفين وغيرهم من المؤسسات الاجتماعية هو أنهم ــ بتسترهم بالسلطة والتحدث بإسم المصلحة العامة ــ يستطيعون أن يتحللوا من خسائر أعمالهم وتكاليفها ونقل عبئها إلى الخزانة العامة . فغالبًا ما يعود النفع المباشر من النشاط العام على الموظفين مباشرة في شكل نفوذ ومرتبات وبدلات وأبهة ودخول متعددة في حين أن الأعباء المالية لذلك تنقل إلى الميزانية العامة وبالتالي توزع على جمهور المواطنين . ومن هنا كان الموظفون عادة أكثر حساسية بالنفع المباشر عليهم بالمقارنة بإحساسهم بالأعباء غير المباشرة والتى لا يلتزمون بها بشكل مباشر . ولذلك فإنه لم يكن غريبًا أن يكون الإسراف وعدم الكفاءة من أخطر مساوئ إدارة الموظفين . حقًا لقد قيل ـ بحق ـ أن النجاح والفشل في الإدارة يشمل الإدارة العامة والإدارة الخاصة على السواء ، ولكن على حين أن الخسارة في الإدارة الخاصة يترتب عليها التصفية وعدم الإستمرار في النشاط ، فإنها في حالة الإدارة العامة يمكن أن تستمر وتعوض من الخزانة العامة ــ أى من المواطنين ـ بلا حدود تحت مسميات متعددة من المصلحة العامة أو الأغراض الاجتماعية .

ولعل من أخطر أمثلة قدرة الموظفين على التحلل من أعباء أفعالهم ونقلها إلى العبء العام في الموازنة ، التجاء الدول إلى **الاقتراض الخارجي** مع ما ترتب على ذلك من رهن المستقبل أيضًا . فالدين العام والذي ينوء به كاهل دولنا النامية ، كان بلا إستثناء **ديونًا عامة** عقدتها الحكومات والمسئولون عن إدارة القطاع العام . حقًا لقد توسعت الدولة في الإستثمارات مع حماية مستوى الأسعار ، ولكنها حققت ذلك ـ إلى حد بعيد ـ بالإلتجاء إلى الإقتراض من الخارج بشكل أرهق الحاضر ورهن مستقبل البلاد . إن مديونية دول العالم الثالث ــ ومصر بينها ـ ترجع إلى حد كبير إلى ما تتمتع به الإدارة

العامة من قدرة على التحلل مـن أعباء تصرفاتها ونقلها إلى المستقبل في شكل مديونية تثقل كاهل الأمة . ويكفي في هذا أن نقارن بين المديونية العامة لمصر وبين الديون الخارجية الخاصة (تسهيلات الموردين) .

ويضاعـف من خطـورة دور الموظفين أنهم لا يختارون إختيـارًا شعبيًا وبالتالي لا يخضعون للمسائلة الدوريـة السياسية ، بل إنهم يعينونَ ـ على العكس ــ في وظائفهم وفقـًا للأساليب الإداريـة ويتمتعون بمزايـا السلطة والقهـر القانـوني . وبذلـك تجد فئة الموظفين نفسهـا متميزة عـن كل مـن السياسيين ورجال الأعمال . فالسياسيون يخضعـون للمساءلة السياسية ويرد عليهـم التغير والتبدل مع الإنتخـابات ، ولـذلك فنجدهـم أحرص على حماية الموارد الاقتصادية حرصًـا على مستقبلهم السياسي ، ورجال الأعمال يتحملون نتـائج نشاطهم في مـالهم الخاص ولذلك يحرصـون كل الحرص على حمايته حرصًا على ثرواتهم . أما الموظف فإنه لا يتحمل سوى مسئولية إدارية واهية ، وبالتالي فإن حرصه على الموارد الاقتصادية يكون بالضرورة محدودًا ومن هنا فشل الإدارة العامة في النشاط الإقتصادي .

وهكذا فالدولة ليست ذلك الجهاز الميتافيزيقي للمصلحة العامة ، وإنما هي مجمـوعة هذه الأجهزة الإداريـة والتي يسيطر عليها الموظفـون . وهم ـ كما رأينا ـ لا يختلفون عن غيرهـم في سعيهم لتحقيق نفعهم الخاص ـ وإن كان ذلك تحت ستار من الحديث عن المصلحة العامة والخير العام .

وبنفس المنطـق فإننـا عندما نتحـدث عن ملكيـة الشعب للقطـاع العام وأدواته الإنتـاجية ، فإننا نغـرق في مجاز قانوني حين نتحدث عـن الشعب كشخصية معنـوية ، في حين أن الـواقع يشير إلى أنه ــ في أحوال عـديدة ـ كانـت ملكية الشعب ستـارًا لإستملاك أجهزة السلطـة والإدارة للمال العام لمنافع خاصة ومباشرة . ولعل تجارب العديد من الدول الأشتراكية تؤكد هذا

الإنطباع ، فقد كشفت الأحداث في أوروبا الشرقية عن أن كبار الموظفين ورجال الحزب كانوا يستمتعون بالمزايا الخاصة ـ بإسم الشعب ـ إستنادًا إلى مجاز قانوني أو وهم بأنهم ممثلون لهذا الشعب ويتصرفون لحسابه .

وبطبيعة الأحوال ليس في هذا دعوة لإلغاء دور الدولة ، لأنه ـ كما سوف أشير ـ لا مجال لوجود المجتمع وتقدمه إلا في كنف دولة قوية . ولكن الدولة القوية شيء والتوسع في حجم القطاع العام شيء آخر .

وعلى العكس فإنه عندما ينحصر دور الدولة في مجاله الطبيعي والرئيسي مستخدمة حقها في السيادة وبالتالي في سن القوانين وفرض الأعباء ووضع السياسات للإنفاق العام ، فإنه يكون أكثر فاعلية وأيسر في الرقابة عليه بكفاءة ، فضلاً عن أن القائمين عليه يمثلون مستوى سياسيًا ـ وليس إداريًا ـ وبالتالي يكونون أقدر على تحمل المساءلة الشعبية والإرتفاع إلى مستواها .

الديمقراطية السياسية لا تزدهر مع سطوة القطاع العام :

يتردد كثيرًا ـ والورقة محل المناقشة ليست إستثناء ـ أن هناك خطرًا ـ من تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص ـ متمثلاً في سيطرة رأس المال الخاص على السياسة وبالتالي خنق الديمقراطية ، وأن القطاع العام بإعتباره ملكية الشعب يساعد على تخفيف هذا الخطر وإنه يحقق بالتالي الرقابة الشعبية . وبعيدًا عن الجدل النظري ، فإن الملاحظات التاريخية لا تتضمن ـ فيما أعلم ـ صورة واحدة لنظام إقتصادي قائم على سيطرة وغلبة الملكية العامة توفرت له الديمقراطية السياسية. حقًا يقدم لنا التاريخ الماضي والمعاصر صورًا عديدة لنظم ديكتاتورية وإستبدادية تأخذ بنظم السوق والملكية الخاصة ، ولكن التاريخ يذكر لنا أيضًا أن الديمقراطية السياسية والتعددية السياسية لم تتحقق ـ حتى الآن ـ إلا في دول تعترف بدور

السوق والملكية الخاصة وحيث يلعب القطاع الخاص دورًا هامًا في النشاط الإقتصادي . وبذلك فإذا لم يكن وجود قطاع خاص قوى شرطًا كافيًا لتحقيق الديمقراطية السياسية ، فإنه يبدو إنه شرط ضروري وإن لم يكن كافيًا . وبطبيعة الأحوال فإنني حين أتحدث هنا عن الديمقراطية السياسية ، أقصد شيئًا محددًا وهو النظم الديمقراطية كما عرفت في النظم الليبرالية ، والتي تقوم على الإعتراف بحقوق الإنسان وإحترامها ، والتي يتوفر فيها تعدد حزبي ، والتي يسمح فيها النظام ـ فعلاً وقولاً ـ بتداول السلطة بين مختلف التكوينات السياسية وبحيث لا تستقر في يد حزب أو جماعة ولا تنتقل إلى غيره إلا بالموت أو الإنقلاب . أما ما يسمى بالديمقراطية الشعبية أو الديمقراطية المركزية أو غير ذلك من المسميات ، فإنها كانت دومًا ـ وبلا إستثناء واحد ـ ستارًا لأبشع أنواع الإستبداد والديكتاتورية وخنق حقوق الإنسان .

ويبدو أن هذه النتيجة ليست صدفة ، ذلك أن خطر تسلط الإقتصاد على السياسة قائم في كل الدول والمجتمعات ، وأن هذا الخطر يزداد مع تركز السلطة الإقتصادية والإحتكار . وللغرابة فإن هذا الخطر يتحقق دائمًا عندما تتركز هذه السلطة الإقتصادية في يد الدولة وممثليها . فإذا كان خطر الإحتكار واردًا ومحتملاً مع وجود القطاع الخاص ، فإن هذا الخطر يصبح أمرًا مؤكدًا مع غلبة القطاع العام ، إذ أنه يعني ببساطة أن السلطة السياسية تجمع بين القهر القانوني والسياسي وبين السيطرة الإقتصادية الكاملة ، وبالتالي تركيز السلطة والإستبداد . ولعل وجود قطاع خاص متعدد ومتنافس وخاضع لسلطة سياسة لما يسمح بتفتيت مراكز التأثير وتوزيع القوى بين إتجاهات متعارضة وبحيث تقوم الدولة بدور الرقيب لمنع تركيز الإحتكارات في أيد قليلة .

الدولة تتدخل بالسياسات أو بالأوامر :

هناك إعتقاد سائد بأن نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص يعني سلب الدولة قدرتها على التدخل في النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، وبالتالي يقيد من قدرتها على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع . والحق أن هذه نظرة خاصة لتدخل الدولة ، فالدولة قد تتدخل عن طريق القواعد العامة ووضع سياسات إقتصادية أو إجتماعية ، كما قد تتدخل بالأوامر والقرارات التنفيذية في كل مجال على حدة . وليس من السهل القول بأن أيا من الإسلوبين أكثر فاعلية وتأثيرًا ، ولكن المؤكد هو أن إسلوب التدخل عن طريق السياسات يحتاج مقدرة وكفاءة فضلاً عن أنه يحقق ـ عادة ـ مزيدًا من العدالة وتسهل مناقشته ومراقبته . فالتدخل عن طريق الأوامر أكثر بدائية ولا يحتاج ـ عادة ـ إلى قدرات عالية من الخيال والتنظيم .

قد يأخذ تدخل الدولة شكل فرض قواعد Rules وسياسات عامة Policies تطبق على الجميع بما تملكه الدولة من قوى القهر القانوني والسلطة . فهنا تضع الدولة شروطًا معينة للنشاط الاقتصادي وتفرض القيود والأعباء والمزايا وتوزع على مختلف الأفراد والقطاعات عن طريق هذه القواعد والسياسات العامة . ويتفق هذا الأسلوب في التدخل مع طبيعة الدولة التي تتمتع ـ دون غيرها ـ بسلطة القهر القانوني ووضع القواعد والضوابط للسلوك . فالدولة تمارس نشاطها الطبيعي عن طريق استخدام حقها في السيادة في فرض القوانين ووضع السياسات العامة ، واستخدام حقها في فرض الضرائب للقيام بالنفقات العامة .

ولكن تدخل الدولة قد يأخذ شكل الأوامرCommand والتنفيذ المباشر في حالات محددة بالذات . وقد تكون هذه الأوامر نتيجة مباشرة للقواعد

والسياسات التي تضعها الدولة ، حيث تضطر إلى التدخل بالأوامر لضمان تنفيذ القواعد على المخالفين ومع ذلك فقد لا يكون التدخل بالأوامر والتنفيذ المباشر مجرد تنفيذ لسياسات عامة ، وإنما يصبح الأسلوب العادي للتدخل الحكومي ، وذلك عندما تسيطر على الموارد الاقتصادية مما يتطلب إتخاذ القرارات اليومية والتنفيذية لإدارة هذه الموارد . فهنا يأخذ تدخل الدولة شكل الإدارة التنفيذية وإصدار الأوامر التفصيلية في كل حالة على حدة . وإذا كان تدخل الدولة — في هذه الحالة الأخيرة - يماثل سلوك الأفراد والمؤسسات الخاصة ، فإنه يختلف عنها في أن مصدره يستند إلى السلطة العامة . وبذلك لا يبدو تصرفه مجرد قرار تنفيذي عادي ، بل إنه قرار صادر ومستند إلى السلطة العامة ، فضلاً عن أن آثاره لابد وأن تعود وتؤثر على الموازنة العامة ؛ وبالتالي تنصرف آثاره إلى المواطنين جميعًا .

وإذا كانت السياسات العامة والتدخل عن طريق القواعد يمكن أن يسهل المساءلة والمتابعة ، نظرًا لوضوح السياسات والقواعد ومحدوديتها ، فإن الأمر يكون بعكس ذلك في حالة الأوامر والتدخل المباشر (الإنتاج العام) حيث يصعب مناقشته لتبعثره وتشتته وارتباطه بالظروف الخاصة لكل حالة على حدة . كذلك فإن التدخل عن طريق السياسات والقواعد يمكن التناسق والإنسجام بين هذه السياسات ، أما في حالة التدخل عن طريق الأوامر والتنفيذ المباشر (الإنتاج العام) فإنه يصعب تحقيق هذا التناسق بالنظر إلى تعدد مصدري هذه الأوامر وتشتتهم واختلاف ظروف كل منهم وتعارضهم بل وتنافسهم وهكذا كثيرًا ما يتصف تدخل الدولة في الحالة الثانية بالتناقض والتعارض ، فما تصدره هيئة أو جهة من أوامر وقرارات قد يتعارض مع ما تصدره جهة أو هيئة أخرى ، والجميع يصدر أوامره استنادًا إلى السلطة العامة .

ولذلك فإن التـدخل عن طريق الأوامر والتنفيـذ المباشر (الإنتاج العام) يفلت بطبيعته من المساءلة السياسيـة وكثيرًا ما يؤدي إلى تعارض وتناقض في توجهات الدولـة . وذلك بعكس التدخل عن طريق السيـاسات والقواعد . وعندمـا يزيـد حجم القطاع العـام يغلب على تـدخل الدولـة شكل التـدخل بالأوامر والتنفيـذ المباشر ، بعكس الحال عندما يغلـب القطاع الخاص حيث يأخـذ تدخل الـدولة شكل التـدخل بـالسياسات العـامة والقواعـد . وليس التدخـل بالسياسـات والقواعـد بأقل فـاعلية أو أدنى تـأثيرًا عن التـدخل بالأوامر ، بل إنـه كثيرًا ما كان أوقع أثرًا ولذلـك فإن الحديث عن **تقليص القطاع العام ليـس حديثًا عن تقليص تـدخل الدولة و إنما هـو حديث عن تغيير شكل هذا التدخل** ، وهو تغيير يتفق مع طبيعـة الدولة وقدراتها ومع توفير أكبر قدر من الرقابـة الشعبية على هذا التدخل وضمان التناسق والأنسجام في هذا التدخل .

تدخل الدولة والإنتاج العام :

يرتبط بهذا الموضوع التفرقة بين تدخـل الدولة لإشباع الحاجات العامة والاجتماعيـة وبين الإنتـاج العام فـإذا كـان **وجود الـدولة ومبررهـا هو ضرورة توفير الخدمات العامة والاجتماعية** ، فإن ذلك لا يتطلب أن تقوم الـدولـة ـ بـالضرورة ـــ بـالإنتاج العـام لإشبـاع هـذه الحاجات العـامـة والاجتماعية . فالدولة وهي تلتزم بتوفير الخدمات العامة والاجتماعية تضع الشروط والقواعد التـي تضمن توفير هذه الخدمات . ولكـن ذلك لا يتطلب ـ دائمًا ـــ أن تقوم الـدولة بنفسهـا بعملية الإنتـاج العام عـن طريـق عمالها وموظفيها . ولـذلك ينبغي التفرقـة بين فكرة **الخدمة العامة** وبين **الإنتاج العام**.

والحق إنه يبدو لنا إنه لا تلازم بين الأمرين ، فالخدمة العامة كما تقدم عن طريق الإنتاج العام من خلال أجهزة الدولة وهيئاتها العامة ، يمكن أيضًا أن تقدم عن طريق الأفراد والمشروعات الخاصة مع وضع النظام والقواعد الكفيلة بتقديم هذه الخدمة على النحو الذي ترغبه الدولة . وبالعكس ، فليس كل إنتاج عام خدمة عامة ، فالدولة قد تتدخل في الإنتاج لتقديم سلع أو خدمات لا يصدق عليها أو على بعضها فكرة الخدمة العامة ، بل تقدم سلعًا خاصة لا تختلف عن السلع والخدمات التي تعرضها السوق. ولم يخل الأمر من أحوال احتكرت فيها الدول إنتاج بعض السلع الضارة اجتماعيًا لأغراض مالية ، كما هو الحال في فرنسا التي احتكرت فيها الدولة لمدد طويلة احتكار إنتاج الطباق والسجائر لأغراض مالية رغم ما قد تسببه هذه السلع من أضرار بالصحة العامة . ولكل ذلك فإنه من الضروري عدم الخلط بين فكرتي الخدمة العامة والإنتاج العام ، فأحدهما قد يقدم دون الآخر ودون أي تلازم بينهما ، وإن كان ذلك لا يمنع من أن يتطابق الأمران في كثير من الأحوال .

وتختلف الاعتبارات التي يصدر عنها تقرير واعتماد خدمة عامة ـ وبالتالي ضرورة توفيرها وتحمل الخزانة العامة كل وبعض أعباء تكلفتها ـ عن الاعتبارات التي تتطلب الاعتماد على الإنتاج العام أو الخاص في توفير هذه الخدمة أو غيرها . وإذا كان **إلحاق وصف الخدمة العامة لعدد من الخدمات يعتبر في النهاية اختيارًا سياسيًا لما يرتبط به توفير هذه** الخدمة للأفراد من تحقيق مصلحة عامة ، فإن أداء هذه الخدمات عن طريق الإنتاج العام أو الخاص أو بأي شكل ، ينبغي أن يراعي ، في الدرجة الأولى ، القدرة على توفير هذه الخدمات في أحسن الظروف وبأقل التكاليف . فهذا **الاختيار الأخير ينبغي أن تغلب عليه اعتبارات الكفاءة في الأداء**

وبصرف النظر عن الخيارات السياسية والتي أدت إلى رفع الخدمة إلى مطاف الخدمات العامة . ومع ذلك فينبغي الاعتراف بأن اختيار أسلوب أداء الخدمات العامة ـ عن طريق الإنتاج العام أو الخاص ـ كثيرًا ما تأثر بالاعتبارات السياسية والمذهبية ولم يراع فقط مسألة الكفاءة في الأداء . وقد أدى ذلك في كثير من الأحوال إلى آثار سلبية ليس فقط على تكاليف أداء هذه الخدمات بل وكثيرًا ما جاوز ذلك إلى جوهر تقديم الخدمات نفسها التي كثيرا ما تدهورت نتيجة الإصرار على أدائها عبر هيئات عامة غير مؤهلة لهذا الغرض .

هناك بالطبع نوع من الخدمات العامة التي لا يتصور أصلاً تقديمها عن غير طريق الإنتاج العام ، فهذه الخدمات ينبغي أن تؤدي ـ بحسب طبيعتها ـ عن طريق أجهزة الدولة والسلطات العامة . وهذه الخدمات هي التي ترتبط بوجود الدولة ذاته ، فإذا كانت الدولة ـــ في جوهرها ـــ أداة للقهر القانوني اللازم لحفظ كيان المجتمع وحماية أمنه في الداخل والخارج ، فإنه من غير المتصور أن يتم تقديم خدمات الأمن والدفاع والقضاء والتنظيم القانوني والقضائي بصفة عامة والنظام الضريبي عن غير طريق الإنتاج العام . فهذه خدمات عامة تتطلب أيضًا إنتاجًا عامًا . فالشرطة والجيش والقضاء ومعاونوه وإدارة مالية الدولية وعلاقاتها الخارجية لابد وأن تكون من أجهزة الدولة . ويرتبط بذلك عادة الخدمات الأساسية لحماية وجود المجتمع ، وهي خدمات قد تختلف من دولة إلى أخرى . ففي مصر مثلا ـ وهى دولة تعتمد على الزراعة المروية ـ خضع نظام الري والصرف دائمًا لسلطة الدولة عن طريق أجهزتها وعمالها ويصدق نفس الشيء على إنشاء الطرق وصيانتها وبناء الموانى والمطارات وغير ذلك من عناصر البنية الأساسية .

على أن تلازم الخدمة العامة مع الإنتاج العام في الأحوال المتقدمة لا يعني أن تعتمد الدولة على الإنتاج العام في كل ما يتعلق بتوفير هذه الخدمات . فالسلطات العامة وغيرها من الهيئات العامة وهي تقدم هذه الخدمات عن طريق عمال الدولة ، فإنها تلجأ إلى السوق للحصول على الكثير من مستلزمات الإنتاج اللازمة لأداء هذه الخدمات . وليس في ذلك أي تناقض بين الإنتاج العام لهذه الخدمات وبين الإلتجاء إلى السوق والإنتاج الخاص للحصول على بعض مستلزمات الإنتاج . فإذا كان من الطبيعي أن يكون الجيش والشرطة أجهزة عامة لتقديم خدمات الدفاع والأمن ، فإنه ليس معنى ذلك أن تضطر الدولة إلى توفير كافة احتياجات الجيش والبوليس من الإنتاج العام . فحاجة رجال الجيش والبوليس إلى الغذاء والملابس والخدمات قد يتم شراؤها من الإنتاج الخاص . فليس هناك فرق بين إنتاج أحذية لاستخدام المدنيين أو لاستخدام العسكريين ، ويشتري الجيش والشرطة احتياجاتها من الأحذية من المنتجين في الاقتصاد الخاص ، وقل نفس الشيء عن الملابس وغير ذلك من الاحتياجات الجارية ، بل أن بعض الدول تشتري حاجتها العسكرية من الأسلحة والذخائر من صناعات الاقتصاد الخاص ـ كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوربية الغربية .

كذلك فإن قيام الدولة بدورها في صيانة الترع والجسور وتعبيد الطرق والمواصلات كثيرًا ما يتم عن طريق المناقصات العامة التي يتقدم لها المقاولون من الاقتصاد الخاص ، ولذلك فإنه حتى في الحالات التي يتطلب الأمر فيها تقديم الخدمات العامة عن طريق الإنتاج العام ، فإن ذلك لا يحول دون إلتجاء الهيئات العامة التي تقدم هذه الخدمات العامة إلى السوق لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج اللازمة لأداء هذه الخدمات .

وإذا تركنا الخدمات الأساسية التي ترتبط بوجود الدولة ذاته ومن ثم ينبغي أن يظل تقديمها في يد الدولة وأجهزتها ، وانتقلنا إلى الخدمات العامة الأخرى فإن الدولة تتمتع بمرونة أكبر في أسلوب تقديم هذه الخدمات ، فقد يكون ذلك عن طريق الإنتاج العام بمؤسسات الدولة ، أو عن طريق شركات خاصة ، أو شركات مختلطة ، مع وضع القواعد والشروط المناسبة لضمان توفير هذه الخدمات على النحو الذي يحقق هدف الدولة سواء عن طريق أسلوب الإلتزام أو الامتياز أو تقديم إعانات مالية أو غير ذلك من الأساليب القانونية التي توفق بين أعتبارات الإنتاج الخاص - تحقيق الربح المالي - وبين اعتبارات الخدمة العامة والتي قد لا تتطابق دائمًا مع اعتبارات الربح المالي . فقد تقوم الدولة بمنح المدارس والجامعات الخاصة معونات مالية وتفرض عليها شروطًا خاصة في البرامج وفي شروط القبول وغير ذلك بما يحقق الأهداف العامة ولا يتعارض مع اعتبارات الاقتصاد الخاص ، بل وقد ترى الدولة أن هذا السبيل أفضل من مجرد تقديم التعليم في مؤسساتها العامة . وقد ترى الدولة من المصلحة الجمع بين المدارس العامة والمدارس الخاصة لأغراض المنافسة والأرتفاع بخدمة التعليم مع فرض الشروط المناسبة على المدارس الخاصة . وقل نفس الشيء عن الصحة والعلاج ، فهل قد تنشيء مستشفيات عامة ، أو تمنح المستشفيات الخاصة معونات مالية مع فرض شروط معينة عليها لتوفير علاج مناسب للمرضى ، أو قد تعتمد على توفير تأمين صحي عن طريق شركات التأمين الخاصة أو عن طريق هيئات الضمان الإجتماعي . بل قد ترى الدولة أن المصلحة في توفير الخدمة العامة تتطلب عدم تدخلها أصلا وترك الأمر لذوي المصلحة لأنهم أقدر على ذلك . فأنظر مثلاً إلى رعاية الوليد وتربية الطفل وحماية النشء بصفة عامة . فرغم أن هذا يمثل مستقبل الأمة ، فإن الدولة تدرك أن ترك هذه الأمور في يد

الأسرة أفضل من قيامها بتقديم هذه الخدمات عن طريق أجهزة الدولة - الإنتاج العام - وإنه لا بديل عن الجهود الخاصة في هذا الصدد . ولكن الدولة قد تعمد إلى توفير الظروف المناسبة لتهيئة الأسرة للقيام بهذا الدور الرئيسي ، فهي تسن القوانين التي تعطي الأم الحق في الأجازات المناسبة ، وقد توفر أنواع من الغذاء اللازم للطفل مجانًا أو بأسعار مخفضة - اللبن ، العصائر - وهي توفر أيضًا العلاج والرعاية الصحية اللازمة بشروط ميسرة. وهكذا نرى أن معنى الخدمة العامة لا يتحقق - دائمًا - عن طريق الإنتاج العام ، وإنما عن طريق استعداد الدولة لتوفير الموارد المالية المناسبة للإنفاق العام على هذه الخدمة ووضع الشروط والقواعد الكفيلة بتقديم الخدمة بالشروط المطلوبة . وقد يكون ذلك عن طريق أجهزة الدولة ومؤسساتها - الإنتاج العام - ولكنه قد يكون أيضًا عن طريق المؤسسات الفردية والخاصة . **والعبرة هي في مدى ملاءمة أسلوب أداء الخدمة مع طبيعتها ما دامت الدولة مستعدة دائمًا لتوفير المال العام ووضع النظم والقواعد المناسبة لهذه الخدمة** . وقد يكون الأسلوب الأمثل هو مساعدة المؤسسات الخاصة والفردية في شكل إعانات مالية طالما ألتزمت بشروط أداء الخدمة على النحو الذي يحقق المصلحة العامة . وبذلك يتضح أن الإنتاج العام ليس وحده دليلاً على حسن تقديم الخدمات العامة ، والعبرة هى بشروط وأوضاع تقديم هذه الخدمة العامة من ناحية ومدى تخصيص المال العام لضمان توفير هذه الخدمة في أفضل الأوضاع من ناحية أخرى .

الثقة في مسئولية الفرد :

يرى البعض - ومنهم الكاتبان - إنه حتى لو استطاع القطاع الخاص والمبادأة الفردية القيام بدورها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، فإنه من

المشكوك فيه أن تستطيع ذلك في ظروف دولنا النامية « فللرأسمالية الخاصة في بلدان العالم الثالث ، وفي مصر تحديدًا خصائص اكتسبتها في مجرى التطور التاريخي لهذه البلدان ، الذي كان من علاماته المميزة الوقوع في أسر الاستعمار . فقد نشأت هذه الرأسمالية ضعيفة ومرتبطة بالشركات الأجنبية ، مستهلكة ومبددة للموارد ، ساعية إلى الربح من أقصر طريق ، حتى إذا كان طريق الأنشطة الطفيلية . فالرأسمالية الخاصة لم تتطور في بلدان العالم الثالث تطورًا طبيعيًا استجابةلحاجات تطوير قوي الإنتاج كما حدث في الغرب ، وإنما تطورت في أحضان الأستعمار إستجابة لحاجات استكمال بنية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي . ولذلك فقد ولدت مشوهة وعاجزة من منظور متطلبات التنمية القومية المستقلة . وحتى في تلك الحالات التي أمكن فيها إحراز نمو اقتصادي سريع (ولا أقول تنمية شاملة مستقلة) . كما حدث في كوريا الجنوبية مثلًا ، فثمة اتفاق بين المراقبين المنصفين على أن هذا النمو ما كان ليتحقق لولا تدخل الدولة والإعانات العديدة التي قدمتها إلى القطاع الخاص هناك ».

والحقيقة أن هذه الحجة ـ وهي لا تختلف كثيرًا عن الحجة القائلة بأننا لا نصلح للديمقراطية لأننا لم نكون بعد تراثًا ديمقراطيًا كافيًا ـ تنطوي على قدر كبير من المصادرة على المطلوب . قد يكون من الصحيح أن الرأسمالية الوطنية لم تكون بعد تقاليد كافية للأستثمار وتحمل المخاطر وترسيخ قواعد التعامل واحترام شرف المهنة واستقرار التقاليد الصناعية والتجارية. ولكن هل هناك من سبيل لتوفير مثل هذه التوجهات عن غير طريق الممارسة والتجربة والخطأ . كيف يتصور أن تنشأ مثل هذه التقاليد إذا حرمنا القطاع الخاص كلية من التجربة . وهل يمكن أن ينشأ قطاع خاص قادر إذا استمرت سيطرة القطاع العام ومع حرمان

القطاع الخاص من القيام بدوره بمقولة إنه غير مؤهل لذلك . وإلى متى ؟

ولكن الأخطر من ذلك في نظري أن هذه الدعوى إلى عدم إمكان الأطمئنان إلى أفراد القطاع الخاص لأنهم جزء من الرأسمالية العالمية وبالتالي غير قادرين على حماية المصالح الوطنية ـ هذه الدعوى إذا صحت يمكن أن تمتد إلى الفرد المصري قاطبه . فهل من الصحيح أن نفس الفرد غير قادر على حماية مصالحه الوطنية إذا كان يتصرف في حدود أمواله الخاصة ، يصبح فجأة أقدر على الدفاع عن الأموال العامة في مواجهة الشركات الأجنبية إذا كان موظفًا أو عاملاً في قطاع عام . وهل خلع صفة الوظيفة العامة عليه يؤدي بذاته إلى تحرره من مغريات الأستعمار أو الأستعمار الجديد . وهل التطور التاريخي الذي خضع له القطاع الخاص من الوقوع في أسر الأستعمار ـ كان قاصرًا على أفراد القطاع الخاص ، في حين أن أبناء الوظيفة العامة نشأوا في تربة أخرى بعيدة عن الأستعمار ومؤثراته ومغرياته ؟! الحق أنني أرى أن مثل هذه الدعوى إذا صحت في حق الفرد المصري من القطاع الخاص ، فإنه يخشى أن يكون أثرها عامًا لا يفرق بين قطاع عام وقطاع خاص ، بل أن احتمال تأثر القطاع العام بها ربما يكون أكثر خطورة لأن الخسائر المادية التي يمكن أن تترتب على تصرفاته لن تنصرف إلى أمواله الخاصة . وتوضح الدراسات التطبيقية لتكوين الرأسمالية الخاصة في مصر فيما سمي بفترة الانفتاح بأن نسبة عالية منهم كانت تشغل مناصب هامة في القطاع العام في الستينيات (١) . فإذا كان هؤلاء غير ذوي ثقة وهم في القطاع الخاص بعد انتقالهم إليه من القطاع العام ، فهل كان من الممكن أن

---

(١) انظر على سبيل المثال ، سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ، دار المستقبل العربي ١٩٨٦.

نطمئن على إدارتهم لأموالنا العامة عندما كانوا مسئولين عن القطاع العام ؟ المسألة هل نؤمن بالفرد المصري أم لا نؤمن به . وإذا لم تتوافر الثقة في الفرد المصري ، فإن خطره يكون أشد وبالا إذا أضاف إلى ضعف أخلاقياته مظاهر السلطة العامة .

وهناك حجة بالغة الخطورة يرددها الكثيرون ، ومنهم الباحثان ، تربط بين وجود القطاع العام والصمود الاقتصادي وتحرير الأرض . « لقد كان وجود القطاع العام عاملاً مهما من عوامل اجتياز سنوات المحنة المريرة التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧ . إذ ساهم هذا القطاع في تحقيق الصمود الاقتصادي بتوفير العديد من حاجات الجبهتين المدنية والعسكرية .. » فهل يفهم من ذلك أن المصريين ـ إذا ترك الإنتاج في أيديهم كقطاع خاص ـ كانوا يترددون في الصمود وتحرير الأرض ؟ وهل يقبل الكاتبان ـ على سبيل المقابلة ـ القول بأن هزيمة ١٩٦٧ وليس فقط الصمود بعد الهزيمة ـ وهي أبشع هزيمة عرفتها مصر في عصورها الحديثة ـ كانت راجعة إلى سيطرة القطاع العام على مقررات الاقتصاد المصري منذ بداية الستينيات ! الواقع أن مثل هذه العبارات لا تمثل حجة مقنعة وإذا قام القطاع العام الإنتاجي بواجبه في ظروف الشدة التي عرفتها مصر بعد سنوات المحنة ، فإنني لا أشك في أن القطاع الخاص كان سيقوم ــ بتوجيه الدولة وفي ضوء سياساتها العامة ـ بنفس الدور . وعندما هب شعب مصر عام ١٩١٩ ضد المستعمر البريطاني لم يكن ذلك بقرار من المسئولين عن القطاع العام آنذاك .

وأخيرًا فالقول بأنه نجاح القطاع الخاص في بعض الدول النامية مثل كوريا الجنوبية إنما كان راجعًا إلى تدخل الدولة ، فإنه يؤكد ما يشير إليه هذا التعقيب من أن تقليص دور القطاع العام ليس تقليصًا لدور الدولة ، بل على العكس فإنه يتيح الفرصة لكي تتدخل الدولة بسياساتها الواعية لضبط

نشاط القطاع الخاص . فإتاحة الفـرص لمزيد من دور القطاع الخاص ليس إزاحة لدور الـدولة ولكنه تغير لأسلوب تدخـل الدولة بحيث يغلـب التدخل بالسياسات على التدخل بالأوامر والتنفيـذ المباشر . وقد يكون تدخل الدولة بالأسلوب الأول أكثر تأثيرًا وأبعد مدى ، وهو في جميع الأحوال أكثر كفاءة . ليس هناك تعارض بين الدعـوة إلى تقليص دور القطاع العام في الإنتاج وبين زيادة دور الدولة عن طريق سياساتها الاقتصادية المتنوعة . تقليص القطاع العام ليس تقليصًا لتدخل الدولة ، وإنما هو تغيير لشكل هذا التدخل يجعله أكثر كفاءة وفاعلية .

مبررات لتدخل الدولة بسياسات اقتصادية وليس للقطاع العام :

أورد الكاتبان عـدة مبررات توضح ـ في نظرهما ـــ ضرورة وجود القطع العام . ورغم إتفاقي في عدد من هذه المبررات ، فإنه لم يتضح لي أنها تستلزم وجود قطـاع عام (إنتاج عــام) . ربما تتطلب هــذه الاعتبارات قيام الـدولة بمسئولياتها في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن هذا شيء ووجود قطاع عــام إنتاجي مبالغ فيه شيء آخـر . ونتناول هذه المبررات على التوالي.

(أ) « إن وجود قطاع عام أمر ضروري لقيادة التنمية وتوجيهها في المسارات التي تكفل بناء قواعد متينة للنهضة الزراعية والصناعية والاجتماعية المستقلة على المدى الطويل . ولقد بات من المؤكد في ظروف دول العالم الثـالث ومصر خصــوصًا ، أن غيـاب القطـاع العام يعنـي عدم قيـام الصنـاعات الأسـتراتيجيـة » . وإذا كنـا نتفـق تمامًا في ضرورة قيـام الإنتاج العـام في الصناعات الأسـتراتيجيـة اللازمة « لتـوفير الأسـاس

الذي تنهض عليه غيرها من الصناعات » والتي ما كانت تقوم لولا قيام الدولة بالإنتاج العام (القطاع العام) ، فإننا نرى أن تدخل الدولة ـ فيما جاوز ذلك ـ يكون أساسًا بإستخدام حقها في السيادة ووضع النظم والقواعد التي تضمن تحقيق مسارات التنمية وليس **بالضرورة** بالقيام بالإنتاج بنفسها . وإن الدولة التي لا تستطيع أن تحقق أهدافها بما تملكه من وسائل القهر والسياسات الأقتصادية والاجتماعية دولة ضعيفة . الدولة لا تحتاج إلى ملكية عامة وإنتاج عام لكي تفرض سيادتها وسياستها .

(ب) « ومن الأسباب التي دعت إلى قيام القطاع العام في الماضي ولم تفقد وجاهتها في الوقت الراهن الحاجة إلى دفع الاقتصاد والتخلف دفعة كبرى إلى الأمام بتنفيذ برنامج استثماري ضخم ومتنوع .. » ويبدو لنا أن هناك مبالغة في إعطاء أهمية لحجم الاستثمارات على حساب الإنتاجية ، مما ترتب عليه ـ ليس في مصر وحدها بل في معظم الدول الاشتراكية حسبما يؤكد جورباتشوف ـ إن الأهتمام بالإنفاق على الإستثمار وتراكم رأس المال انتهى بتبديد شديد في الكفاءة وإنخفاض في الإنتاجية ، ولذلك فقد عرفت هذه الدول تزايدًا في الإستثمارات المادية ولا زيادة مقابلة في الناتج القومي . كذلك فإن التجربة أفادت ، في حالة مصر أن الاستثمارات العامة لم تزد دائمًا بهذا الشكل ، فقد عرفت تراخيًا شديدًا في الاستثمارات اعتبارًا من ١٩٦٤ وأزداد هذا التراخي بعد ١٩٦٨ . كذلك صاحب الأهتمام بزيادة الإستمارات العامة ـــ بصرف النظر عن الإنتاجية ـــ زيادة هائلة في الديون الخارجية . فإذا كان من الصحيح أن زيادة الإستثمارات العامة قد ارتبطت بزيادة دور القطاع العام ، فلا يخفي ما ترتب عليها من زيادة

رهيبة في حجم الدين العام الذي جاوز الخمسين مليارًا من الدولارات في نهاية الثمانينيات .

(جـ) « ومن الاعتبارات المهمة التي دعت إلى قيام قطاع عام لدفع عجلة التنمية مع حماية المجتمع من شرور الاحتكارات الخاصة والتركيز في الثروة » ، وإذ نتفق في أن الإحتكار هو من أخطر ما يهدد نمو المجتمعات وتقدمها ، وأن هناك حاجة إلى توزيع مقبول للثروات ، فإننا نعتقد أن هذا الأمر يمكن أن يتحقق بسياسات اقتصادية لا تحتاج ـ بالضرورة ـ إلى ضرورة القطاع العام بهذا الحجم . فمعظم الدول تعرف قواعد تنظم وتمنع الاحتكارات دون حاجة إلى وجود قطاع عام ، فضلاً عن أن القطاع العام كثيرًا ما كان نفسه شكلاً من أشكال الإحتكار . وخطايا الإحتكار لا ترجع إلى كونه خاصًا أو عامًا وإنما إلى طبيعته الإحتكارية . ولذلك فإن ترك المجال بصفة عامة للقطاع الخاص في النشاط الإنتاجي التنافسي مع اقتصار القطاع العام على مجالات الإنتاج الإستراتيجي أو الإحتكار الطبيعي يتفق مع منطق السوق والكفاءة . فهنا سيكون حجم القطاع العام محدودًا وبالتالي يمكن رقابته بشكل أكثر كفاءة .

(د) « إن وجود قطاع عام كبير ومؤثر أمر ضروري للسيطرة على الموارد الاقتصادية الوطنية . وامتلاك هذه السيطرة مطلب أساسي وضرورة موضوعية في أية دولة تسعى إلى القضاء على روابط التبعية وإرساء قواعد الأستقلال الاقتصادي » . ونعتقد أن تحقيق هذا الأمر يتطلب وجود دولة قوية تفرض سيادتها على اقتصادها ـ عامًا أو خاصًا ـ ولا يفترض تملك « الدولة للموارد الاقتصادية وإدارتها » ، إلا إذا كانت دولة عاجزة لا تستطيع أن تفرض سياساتها الاقتصادية فيما

جاوز ما تملكه الدولة بشكل مباشر . وأما التبعية الاقتصادية فهي لست راجعة إلى شكل الملكية عامة أو خاصة وإنما ترتبط بنمو القدرات الإنتاجية ، فما يحقق الأستقلال أو يكرس التبعية ليس شكل الملكية .

(هـ) « إن إقامة قطاع عام كبير ومؤثر ضمانة ضرورية لفاعلية التخطيط الذي ينعقد الاجماع على أن قدرًا منه ضروري في كل الأحوال .. » ، ويبدو لي أن أخطر ما أصاب التخطيط هو إنه اعتمد بشكل متزايد على سيطرة الدولة بأجهزتها على وسائل الإنتاج ، مما أفقد المخططين القدرة على وضع السياسات الاقتصادية الإجمالية . وبذلك انتهى الأمر إلى نوع من التخطيط الكمي الإداري والذي عانت وتعاني منه معظم الدول الأشتراكية ، وربما يحتاج التخطيط بشكل أكبر إلى الاهتمام بالسياسات بدلا من الانغماس في أعمال الإدارة التنفيذية لمشروعات القطاع العام . ويكفي أن نشير إلى ملاحظات جورباتشوف في البيرسترويكا عن تجربة الأتحاد السوفيتي ، ولا يبدو أن تجارب الدول الأوروبية الشرقية الأخرى أفضل حالاً . ورغم أن أحد الكاتبين[1] في مؤلف قام بتحريره مع عدد من زملائه ـ ينسب الإخفاق في التخطيط إلى أمور أخرى ، فإننا نلاحظ معه أن وجود قطاع عام مسيطر لم يحم خطط الحكومة من الوقوع في « الأحلام » والبعد عن « الواقع » .

(و) « قيام القطاع العام ـــ ونجاحه من خلال التأميم ـ كان ولا يزال

---

(١) د إبراهيم العيسوي خطة التنمية الحكوميه ، الأحلام والواقع البديل . كتاب الأهالي يوليو ١٩٨٩ .

ضروريًا لتمهيد المناخ السياسي الملائم للتنمية المستقلة ولقيام المشاركة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وهما عنصران وهدفان رئيسيان من عناصر وأهداف التنمية المستقلة » . ورغم أننا نتفق مع هذه الأهداف فإننا لم نر في التطبيق ما يؤيد ذلك . وبوجه خاص لم نستطع أن نلمح أن وجود قطاع عام مسيطر كان شرطًا لنجاح تجربة ديمقراطية حقيقية ، لا في مصر وإنما في أية دولة أخرى ، ما لم تكن هناك تجربة لم تسمع بها وفرت هذه الفرصة .

(ز) « ينبغي أن يضاف سبب آخر إلى الأسباب السابقة . فالعالم الثالث اليوم في أزمة طاحنة نتيجة للطريق الخاطئ للتنمية الذي سار فيه الكثير من بلدانه ، والذي كان من أخطر سماته الإفراط في الاستدانة الخارجية وإهمال حشد الموارد وتعبئتها لزيادة الطاقات الإنتاجية..». بالضبط ، ولكن لنفس السبب نرى أن هذه دعوة لتقليص دور القطاع العام . أليس الديون القائمة في كل دول العالم الثالث ديونًا عامًا عقدتها حكومات لتمويل احتياجات القطاع العام ؟ ما شأن القطاع الخاص بهذه الديون ؟

(حـ) « إضافة إلى ماتقدم ، تجدر الإشارة إلى أن النظرة المستقبلية بعيدة المدى تقتضي بقاء القطاع العام وتوسعه المستمر . وإن وجود القطاع العام ونموه المستمر هو أمر تفرضه في المقام الأول حاجات الأمن القومي الذي ارتبط على الدوام بوجود دولة مركزية في مصر . وبعد ما أصبح البعد العربي في تحقيق الأمن الغذائى المصري والعربي أمرًا لا غنى عنه » . وإذ نتفق في ضرورة وجود حكومة مركزية قوية ، فإننا لا نرى تلازمًا بين قوة الدولة وبين وجود قطاع عام كبير ، بل إننا نعتقد أن هذا القطاع العام كان - في كثير من الأحوال - من أسباب ضعف

الحكومة المركزية التي تخلت في دورها الأساسي في رسم السياسات واقتصرت على القرارات المبعثرة في إدارة وحدات القطاع العام المنتشرة. الدولة القوية ليست الدولة الأكثر اتساعًا - وربما الأكثر ترهلا - ولكنها الأكثر فاعلية والأقدر على استغلال طاقات أبنائها .

وهكذا نرى أننا ونحن نتفق على ضرورة وجود دولة قوية ، إلا أننا نختلف في تحديد مظاهر هذه الدولة . فالتدخل عن طريق القطاع العام ليس - في نظري - الشكل الوحيد للدولة القوية ، وكثيرًا ما كان عبئًا عليها .

مشاكل التخصيصية التنفيذية أخطر بكثير من مجرد المبدأ :

إذا كنا نعتقد - على خلاف مع الكاتبين - إن هناك مصلحة في تقليص دور القطاع العام والأخذ بمزيد من أشكال التخصيصية Privatisation وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص على نحو أكبر - فإننا نرى أن **المشاكل التنفيذية لتحقيق ذلك أكبر بكثير من مجرد مناقشة المبدأ**

وينبغي أن نضع بعض الاعتبارات الأساسية .

١ - إن زيادة دور القطاع الخاص ليس معناه تقليص دور الدولة ، بل على العكس ، المطلوب هو زيادة دور وكفاءة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . على أن ذلك يتطلب أن تستخدم الدولة مزيدًا من أدوات السياسة الاقتصادية (مالية ونقدية وصناعية ..) . فدور القطاع الخاص لا ينمو على حساب دور الدولة ، بل إنه ينبغي أن يكون خاضعًا لتوجهات الدولة . والغرض من التخصيصية هو أن تسترد الدولة دورها كسلطة سيادة تشرف وتراقب الاقتصاد في مجموعه عامًا أو خاصًا ، ولا تتدني لكي تكون مجرد منتج أو مدير .

٢ ـ إن زيـادة دور القطاع الخاص ليست مطلـوبة لـذاتها ، وإنما لما تحققه المنافسـة والكفاءة من ترشيـد في استخدام الموارد الاقتصادية . ولـذلك فإنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يؤدي توسع دور القطاع الخاص إلى إهدار لاعتبارات الكفاءة والمنافسة .

٣ ـ إن قيام القطـاع الخاص بدوره لا يعني فقط السماح له بفـرص جديدة ومزايا خاصـة ، وإنما يعني أن يتحمل مسئولية كاملـة ، وبوجه خاص ينبغي التذكر أن أهم ما يميز اقتصاد السوق ليس فقط سعيه إلى الربح وإنما أيضًا قـدرته على تحمل الخسـائر . نظـام السوق هو نظام الـربح والخسـارة معًـا . فيجـب أن يكون القطـاع الخاص قـادرًا على تحمـل الخسـائر . دون الإلتجاء إلى الدولة لتغطية خسائره . الربح مطلوب وكذا الخسائر لحسن استخـدام الموارد الاقتصـادية . كذلك ليـس من المقبول أن يطالب القطاع الخاص بمنح أو هـدايا أو تسهيلات خاصة . يجب أن يخضـع القطاع الخاص لمنطـق السوق وخـاصة فيما يتعلـق بأسعـار أصـول القطاع العام المعروضة للبيع .

٤ ـ إن الأهداف الاجتماعية لا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصـادية في الكفاءة وزيادة النمـو . بل إن تحقيـق الأستقرار الإجتماعـي والشعور بـالأمن الاقتصادي أمـر لا غني عنه لكـل نمو اقتصـادي . ولا يمكـن أن تتحلل الدولة من مسئولياتها الاجتماعية عندما تتخلى عن بعض وحدات القطاع العام ، بـل لعل ذلـك أدعى لتحملهـا هذه المسئـوليات بعـد أن انشـغلت طويلاً بأمور الإدارة اليومية لوحدات القطاع العام .

٥ ـ إن المشـاكل التنفيذية لتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص ليست أقل أهمية من المسائل المبدئيـة . فينبغي الحرص في اختيار معايير الشركات

التي تختار لهذا الغرض ، وإن يتم التقييم وفقًا لمعايير سليمة ومقبولة اجتماعيا ، وأن تتحدد مواعيد التنفيذ بما لا يضر بقيم هذه الأصول والمنشآت ، وأن توضع المعايير بنسب المساهمات على نحو يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة ، وأن يتم تطوير الأسواق المالية بما يسمح باستيعاب هذا التغيير بشكل مرض لا تترتب عليه اختلالات أو منح مزايا خاصة لفئة أو فئات من المستثمرين . وهكذا ، فإن مشاكل التنفيذ العملية تحتاج إلى جهد يفوق بكثير ما بذل حتى الآن من مناقشات التنظير .



١٣ ـ خلط الأوراق : القطاع العام وتدخل الدولة (*)

تحتل قضية مستقبل القطاع العام والتصرف في بعض أجزائه مكانًا بارزًا في المناقشات العامة . ورغم إنني اعتقد إنه من الأجدي مناقشة المشاكل التنفيذية للبيع ـ سواء من حيث تقييم الأصول ، أو توقيت البيع ، أو تحديد النسب المعروضة للبيع ، أو ضوابط الشراء .. وغير ذلك من الأمور التنفيذية ـ فإنني لا أجد حرجًا في مناقشة أحد الاعتبارات النظرية التي كثيرًا ما تقدم من خلال المناقشة وكأنها قضية محسومة ، وهي في نظري محل شك كبير . وأعني بذلك ما يثار من أن التصرف في القطاع العام ـ أو في بعض أجزائه ـ تقليص لدور الدولة ، وهو أمر يحتاج إلى توضيح . فالقطاع العام ليس مرادفًا لتدخل الدولة ، وكثيرًا ما كان عبئًا على دور الدولة ومعوقًا له .

الدولة القوية شرط للتقدم :

ليس هنا مجال للتأكيد على أهمية وجود دولة قوية لنجاح المجتمعات وتقدمها . فتاريخ البشرية وتطور المجتمعات هو تاريخ تزايد الحاجات العامة والاجتماعية والتي تجاوز المصلحة المباشرة للأفراد . ففي ظل

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٩٠

المجتمعات البدائية اقتصرت هذه الحاجات على توفير الأمن والدفاع والعدالة. ومن ثم فقد كان دور الدولة محدودًا بالضرورة . ومع التقدم ازداد الارتباط والتداخل بين مصالح الأفراد ومستقبلهم ، ولم تعد حياة الفرد ومستقبله رهنًا بما يفعله بقدر ما توقفت على البيئة المحيطة به وما يتوافر لها من إمكانيات . فما يفعله فرد لا يقتصر أثره عليه ، بل يمتد نفعه أو ضرره إلى غيره ، ومن هنا بدأت فكرة المصلحة العامة تفرض نفسها بقوة . فالتعليم لم يعد مرتبطًا بحق الفرد في المعرفة فقط ، وإنما أيضًا بمصلحة الجماعة ومستقبلها . وقل مثل ذلك عن الصحة والثقافة وحماية البيئة ووضع أساس التقدم الاقتصادي من بنية أساسية مادية (طاقة ، مواني - اتصالات ، طرق ..) أو مؤسسية (مؤسسات نقدية ومالية ، نظم قانونية وقضائية ، مؤسسات علمية وبحثية ..) وحماية الإستقرار والتكامل الإجتماعي وتوزيع عادل للثروات والدخول ، تنمية ثقافية لكافة فئات المجتمع ..) وهكذا . وزادت الحاجة إلى وجود دولة قوية مع تطور العلاقات الدولية وتعدد سياسات الدول الوطنية .

كل هذا ، وغيره ، يقطع بأهمية وجود دولة قوية قادرة على توفير هذه الحاجات العامة والإجتماعية لأفراد المجتمع بما يتيح لهم أكبر فرصة لتفجير طاقاتهم الخلاقة . ولا يخفي أن أهم ما يميز هذه الحاجات العامة والإجتماعية ، هو إنها - رغم ضرورتها القصوى وأهميتها البالغة للمجتمع - لا يمكن أن تتوفر من خلال الحافز الشخصي الفردي والقبول الإختياري منهم . ومن هنا كان وجود الدولة ، بما تملكه من سلطة وقهر ، ضروريًا لنمو المجتمعات وتقدمها . وبقدر ما تزداد أهمية الخدمات العامة بقدر ما تزداد الحاجة إلى تدخل الدولة . ولذلك فإن المستقبل يتطلب تدخلاً متزايدًا من الدولة .

تدخل الدولة والإنتاج العام :

الدولة هي مؤسسات السلطة والتي تحتكر حق استخدام القهر القانوني المنظم لتوفير الحاجات العامة والاجتماعية . وتتدخل الدولة بوسائل السلطة وحق السيادة بما تسنه من قوانين تنظم سلوك الأفراد والجماعات ، وبما تضعه من مؤسسات تنفيذية لضمان احترام هذه القوانين (من قضاء وشرطة) ، وبما توفره من حماية للحقوق والأموال (نظم الملكية ، العقود ، التسجيل ..) وأساس التعامل والتبادل (نظام نقدي، مؤسسات مصرفية..). كذلك تقوم الدولة بتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع من بنية أساسية أو خدمات عامة مثل التعليم أو البحث العلمي أو نشر الثقافة ، وإقامة علاقات مع الدول الأجنبية .. وهكذا . وتتسع فكرة الخدمات العامة والاجتماعية مع زيادة التطور ، وبذلك تضاف إلى مسئولية الدولة مهام جديدة لم تكن معروفة ضمن الخدمات العامة والاجتماعية ، مثل توفير ظروف مناسبة للعمل ، وتأمين الأفراد ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والبطالة ، وإيجاد توزيع عادل للمزايا والأعباء الاجتماعية . وتلجأ الدولة في هذا السبيل إلى مختلف الوسائل التي تتمتع بها الدولة وخاصة حقها في سن القوانين وفرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتوفير الخدمات العامة والاجتماعية .

ومع ذلك فإنه من الضروري الاحتراز ، فهناك فارق بين ضرورة توفير الخدمات العامة وبين القيام **بالإنتاج العام** عن طريق أجهزة الدولة ومؤسساتها . فالدولة لا تحقق أهدافها في توفير الخدمات العامة عن طريق الملكية العامة والإنتاج العام ، بل أن وسيلتها الأساسية هي حقها في إصدار القوانين وإلزام الأفراد والمشروعات بها فضلاً عما تفرضه عليهم من أعباء

مالية (ضرائب) وما تقوم به من إنفاق أو تـوفره لهم من مزايا (إعانات) . ولذلـك فليس هنـاك أي تلازم أو ارتبـاط بين الخدمة العـامة وبين الإنتـاج العام. فقد تقوم الدولة بتوفير الخدمـة من خلال مؤسسـاتها (إنتاج عام أو قطاع عام) كما قد تقوم به من خلال الأفراد والمشروعات .

وبالعكس ، ليـس صحيحًا أن كل ما تنتجـه الدولة في مؤسسـاتها يمثل خدمة أو سلعـة عامة ، فالدولـة قد تتدخل في الإنتاج لتـوفير سلع لأغراض مالية ، رغم مـا يترتب عليها من ضرر عام . فقد احتكـرت الدول في كثير من الأحـوال (فرنسـا مثـلاً) إنتاج الطبـاق والسجائر ــ وكـذا مصر حاليـًا ـ لأغراض مالية بحث ، رغم ما تسببه هذه السلع من أضرار بالصحة العامة . فهنا يصـاحب تدخـل الدولة بـالإنتاج العـام ضرر عام وليس تـوفير سلع وخدمات عامة . الإنتاج العام ليس بالضرورة مصلحة عامة .

هناك بالطبع نوع من الخدمات العامة التي لا يتصور تقديمها أصلا عن غير طريق الإنتاج العام . فالخدمات التي تـرتبط بوجود الدولة ذاتها ينبغي أن تؤدي ـ بحسب طبيعتهـا ـ عن طريق أجهزة الدولـة والسلطات العامة . فمن غير المتصور أن يتـم تقديم خدمـات الأمن والدفاع والقضـاء والتنظيم القانوني والقضـائي بصفة عامة والنظـام الضريبي عن غير طريـق الإنتاج العام . ويرتبط بذلك ـ عادة ــ الخدمات الأسـاسية لحماية وجود المجتمع أو التي استقرت في وجدان الناس ، وهي خدمات تختلف من دولة إلى أخرى .

إن ارتباط الخدمـة العامة بـالإنتاج العـام في الأحوال المتقدمـة لا يعني ضرورة الاعتماد على الإنتاج العـام في كل ما يتعلـق بتوفير هـذه الخدمات . فـالسلطات العـامـة وهي تقـدم هذه الخدمـات كثيرًا مـا تلجأ إلى السـوق للحصول على الكثير مـن مستلزمات الإنتـاج اللازمة لإداء هـذه الخدمات . وليس في هذا تناقض بين قيام الدولة بالإنتاج العام وبين الإلتجاء إلى السوق

للحصول على مستلزمات الإنتاج . فالدولة مثلاً كثيرًا ما تقوم بدورها في صيانة الترع والجسور وتعبيد الطرق والمواصلات عن طريق المناقصات العامة من المشروعات الخاصة ، وهي توفر بعض احتياجات رجال الجيش والشرطة من الطعام والملبس عن طريق هذه المناقصات أيضًا .

وإذا تركنا الخدمات الأساسية التي ترتبط بوجود الدولة ذاته وانتقلنا إلى الخدمات العامة الأخرى فإن الدولة تتمتع بمرونة أكبر في أسلوب تقديمها . فقد يكون ذلك عن طريق الإنتاج العام بمؤسسات الدولة وأجهزتها ، أو عن طريق شركات خاصة ، أو شركات مختلفة ، مع **وضع القواعد والشروط المناسبة لضمان توفير هذه الخدمات على النحو الذي يحقق هدف الدولة** سواء عن طريق أسلوب الإلتزام أو الأمتياز أو تقديم إعانات مالية أو حتى مجرد وضع شروط ومواصفات أداء الخدمة أو غير ذلك من الأساليب القانونية التي توفق بين اعتبارات الإنتاج الخاص ـ تحقيق الربح المالي ـ وبين اعتبارات الخدمة العامة والتي قد لا تتطابق دائمًا مع اعتبارات الربح . فقد تقوم الدولة بمنح المدارس الخاصة معونات مالية وتفرض عليها شروطًا خاصة في البرامج التعليمية وفي شروط القبول وتخضعها للرقابة وغير ذلك بما يحقق الأهداف العامة وبما لا يتعارض مع اعتبارات الاقتصاد الخاص ، بل وقد تري الدولة أن هذا السبيل أفضل من مجرد تقديم التعليم في مؤسساتها العامة ، وقد ترى المصلحة في الجمع بين المدارس العامة والمدارس الخاصة لأغراض المنافسة والأرتفاع بمستوى خدمة التعليم مع فرض الشروط المناسبة على المدارس الخاصة . وقل نفس الشيء عن الصحة والعلاج والبحث العلمي . وهكذا فإنه لا يوجد تلازم ضروري بين تدخل الدولة وبين قيامها بالإنتاج العام أو ما يعرف بإسم القطاع العام الإنتاجي .

وإذا كان الإنتاج العام (القطاع العام) ليس الصورة الوحيدة لتدخل الدولة ، فإن أخطر ما تملكه الدول من وسائل للدتخل هو استعمال سلطتها في فرض القواعد والنظم والإجراءات للنشاط الاقتصادي والاجتماعي ، كذلك فإنها بما تملكه من حق السيادة تستطيع أن تفرض الأعباء المالية (الضرائب وغيرها) وتوفر بالمقابل مزايا مالية أخرى (إعانات ومعونات) ، وبما يساعد على توجيه نشاط الأفراد في المجالات المرغوبة . فالصورة الرئيسية لتدخل الدولة هي **سن القوانين والإنفاق العام** .

والملاحظ أن كثيرًا من الكتاب يشيرون إلى تدخل الدولة في عديد من الدول الغربية ـ مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى السويد ـ وكأنه مرادف للقطاع العام أو الإنتاج العام ، والحقيقة أن معظم هذه الدول تعرف تدخلاً كبيرًا من الدول في الشئون الاقتصادية والإجتماعية ، ولكنها لا تعرف قطاعًا عامًا على النحو الذي نتحدث فيه في مصر .إن زيادة النفقات العامة في الموازنة الأمريكية ـ مثلا ـ لا يعني أن الولايات المتحدة تعرف قطاعًا عامًا كبيرًا . هناك فارق بين نمو النفقات العامة وبين نمو القطاع العام أو الإنتاج العام . **ولذلك فليس صحيحًا القول بان التطور الحديث قد أدى ـ في معظم الدول ـ إلى زيادة دور القطاع العام ، وإن كان صحيحًا إن هذا التطور قد أدى إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والإجتماعي.**

تدخل الدولة بالسياسات أو بالأوامر :

تتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي عن طريق أسلوبين لا مناص منهما معًا ، وهما وضع القواعد والسياسات Rules, Policies أو الأوامر Commands . ولا يرجع الخلاف بين الأمرين إلى أن أحدهما ملزم

والآخر غير ذلك ، فكل تصرفات الدولة ملزمة ، ولكن الفارق الأساسي بينهما هو أن أحدهما يأخذ شكل **قواعد عامة غير فردية** ، في حين أن الآخر يغلب عليه فكرة **الأمر الفردي** في حالة محددة بالذات . ولا تستطيع أية دولة أن تستغني عن أي من الأسلوبين ، ومع ذلك تختلف الدول من حيث غلبه أحد الأسلوبين ، فبعض الدول يغلب أسلوب تدخل الدولة في شكل وضع قواعد عامة وسياسات اقتصادية واجتماعية ، والبعض الآخر يغلب عليها الأوامر والقرارات الفردية . وليس هنا مجال مناقشة هذا الموضوع الكبير ، ولكن يكفي أن نشير إلى أن مزيدًا من الاعتماد على الإنتاج العام (القطاع العام) يؤدي في معظم الأحوال إلى غلبه تدخل الدولة **عن طريق الأوامر** وبالتالي تراجع أهمية تدخل الدولة **عن طريق القواعد العامة والسياسات الاقتصادية والإجتماعية**.

فعندما يتوسع دور الدولة في الإنتاج العام (القطاع العام) ينشغل المسئولون بإتخاذ القرارات التنفيذية المباشرة لتشغيل الوحدات الإنتاجية ، مثل شراء مستلزمات الإنتاج ، أو الإشراف على العمليات الإنتاجية ، أو القيام بالنشاط التسويقي أو بعلاقات العمل أو الترقيات ، أو غير ذلك من القرارات التنفيذية والفردية أي **التدخل بالأوامر** . ولذلك ليس من الغريب أن يتحول مثل هذا الاقتصاد إلى نوع من اقتصاد الأوامر Command Economy . وفي مثل هذه الأحوال تتراجع السياسات الأقتصادية ـ رغم أهميتها ـ لتترك المجال للقرارات الفردية نظرًا لاستعجالها . فالسياسة الصناعية ـ مثلا ـ يمكن أن تنتظر ، ولكن مشاكل العمال واستيراد مستلزمات الإنتاج في مصنع معين لا يمكن أن ينتظر . وهكذا تتغلب **اعتبارات الاستعجال** على **اعتبارات الأهمية**.

وإذا كان تدخل الدولة عن طريق القواعد والسياسات العامة يسهل

المساءلة والمتابعة ، نظرًا لوضوح السياسات والقواعد من ناحية ومحدوديتها من ناحية أخرى ، فإن الأمر بالنسبة للأوامر يكون أكثر صعوبة نظرًا لتشتت وبعثرة هذه القرارات في العديد من الوحدات الإنتاجية. وبالتالي يؤدي أسلوب التدخل الحكومي بالأوامر إلى قصور الرقابة والمساءلة . فالأمر يرتبط أيضًا بالديمقراطية . وعندما تنشيء الدولة أجهزة للرقابة فإن هذا غالبًا ما يؤدي إلى مزيد من التكاليف وربما العراقيل فضلاً عن أنه يفتقد الطابع السياسي للرقابة ليحولها إلى مجرد رقابة إدارية.

كذلك كثيرًا ما يتصف تدخل الدولة عن طريق الأوامر بالتعارض والتناقض بين القرارات الفردية . فتعدد مصدري هذه القرارات وتشتتهم واختلاف ظروف كل منهم وتعارضهم بل وتنافسهم كثيرًا ما يؤدي إلى عدم التناسق والإنسجام في القرارات التي تصدر عن المسئولين عن الإنتاج العام. وهل ننسى التضارب في قرارات بيع الأراضي بين وزارات السياحة والتعمير، أو التنازع في الاختصاصات حول ملكية الأرض بين المحافظات والأوقاف مثلاً ، أو التنازع على ميناء دمياط بين النقل والتعمير ، وهكذا . ولذلك كثيرًا ما يظهر تدخل الدولة بالأوامر متناقضًا غير منسجم في سياسة عامة واضحة . وكذلك لم يكن غريبًا أن صاحب التوسع في قيام الدولة بالإنتاج العام (القطاع العام) تدهور عام في احترام القوانين حيث تصبح الدولة دولة أوامر وليست دولة قوانين وسياسات .

تقليص القطاع العام وتدعيم دور الدولة :

القطاع العام (الإنتاج العام) ليس الصورة الوحيدة لتدخل الدولة ، وربما ليس الصورة المثلى لدور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي . ولذلك فإن تقليص دور القطاع العام ـ في الحدود التي تبرر ذلك ـــ ليس ،

بالضرورة ، تقليصًا لدور الدولة . وعلى العكس فقد يؤدي ذلك إلى استرجاع هيبة الدولة وفاعليتها عندما تتخصص فيما أهلت له ، وهو استخدام سيادتها لوضع السياسات العامة وقواعد السلوك واستخدام سياسات الإنفاق (وليس الإنتاج) كوسيلة لتحقيق أهدافها . وبذلك تصبح الدولة دولة سياسات وليست دولة أوامر **الدولة الحديثة دولة تدخلية** . هذه حقيقة . ولكن التدخل لا يكون بالضرورة في شكل قطاع عام . فالدول الحديثة تزيد من تدخلها الاقتصادي والاجتماعي عن طريق القوانين والسياسات العامة وسياسات النفقات العامة وليس عن طريق الإنتاج العام المباشر . والخلط بين زيادة النفقات العامة في الدول الصناعية المتقدمة وبين القطاع العام خلط غير صحيح وكثيرًا ما يكون مضللا . زيادة الإنفاق العام لا تعني بالضرورة التوسع في القطاع العام ، بل غالبًا ما أدت زيادة الإلتجاء إلى الإنتاج الخاص والسوق للوفاء بالحاجات العامة بالشروط والمواصفات التي تحددها السلطات العامة . لقد أدت زيادة النفقات العامة في الدول الصناعية الكبرى إلى زيادة في الطلب على الإنتاج الخاص ، وليس إلى إزاحة القطاع الخاص .

الدولة الحديثة تحقق أهدافها بما تضعه من سياسات اقتصادية واجتماعية وما تخصصه من نفقات في موازناتها . سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية تطبق مباشرة دون حاجة إلى ملكية عامة وإنتاج عام . وإذا عجزت الدولة عن تحقيق سياساتها إلا في حدود ملكيتها العامة للقطاع العام ، فإنها تعترف بذلك بعجزها وضعفها إذ لا تملك ناصية سيادتها على المواطنين وعلى السوق .

دور الدولة شيء ، والقطاع العام شيء آخر . ولا محل لخلط الأوراق.

والله أعلم .



١٤ ـ عن المصير المشترك للقطاع العام والتخطيط (*)

نشر الدكتور إبراهيم العيسوى مقالاً بجريدة الأهرام في صدد الحوار حول مستقبل القطاع العام ، أشار فيه إلى ما بعض ما جاء في مقالات سابقة لي . وقد أرسلت له ردًا نشرت جريدة الأهرام مقتطفات منه . وجاء الرد على النحو الآتى .

عزيزي الدكتور إبراهيم العيسوي

أبعث إليك بخالص تحياتي وتمنياتي بالسعادة وبعد ،

فقد قرأت بإهتمام كبير مقالكم المنشور في الأهرام بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٧ عن « المصير المشترك للقطاع العام والتخطيط » ، وبطبيعة الحال فإن اختلاف الرأي أمر ضروري ، وهو في جميع الأحوال لا يفسد للود قضية . ومع ذلك فنظرًا لأن المقال قد أشار إلى كتابات سابقة لي فقد رأيت من الأوفق أن أبعث لك ببعض ملاحظاتي .

ولا أحتاج بطبيعة الأحوال وأنا بصدد إبداء بعض الملاحظات أن أؤكد لك عميق تقديري واحترامي للآراء والمواقف التي تعبر عنها ، وإن مصر تحتاج الآن أكثر من أى وقت مضى إلى طرح عام للقضايا والمواقف بصراحة

(*) نشرت في جريدة الأهرام تحت عنوان « تطوير أم جمود فلسفة النظام الاقتصادي والاجتماعي » بتاريخ ٢ يناير ١٩٩٠ .

وشجاعة ، وإنه من خلال هذا الجو العام للمناقشات الصريحة والواعية يمكن أن تتقدم الأمم .

وأبدأ ملاحظاتي بالاتفاق مع ما أوردته في مقدمة المقال بأن **إعادة النظر** في ـ وليس « تصفية » ـ القطاع العام هو « جزء من برنامج متكامل من الإصلاح الاقتصادي والتغيير في فلسفة الاقتصادي والاجتماعي » ... «وإنه مقدمة لسلسلة من التغيرات التي ستتوالي على بقية أجزاء الاقتصاد بل وعلى أهداف وغايات المجتمع المصري » ... « وإنه يتعلق بمتغيرات جوهرية في فلسفة النظام الاقتصادي والاجتماعي ، بل وفلسفة الحكم ذاته » . وأنا شخصيًا لا أنزعج من فكرة **التغيير** بل واعتقد أننا ربما نكون بحاجة كبيرة إلى جرعات متعددة وكثيرة من التغيير وفي أماكن كثيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . وربما أنزعج بشكل أكبر من دعوات تجميد الأوضاع وتثبيت الأحوال على ما هي عليه أيا ما كانت المسميات . ولا اعتقد أننا يمكن أن نختلف كثيرًا حول هذا التوجه العام . التغيير مطلوب ، وهو مطلوب في جهات كثيرة ومتعددة .

وإذا كنت أتفق معك فيما جاء مقدمة مقالك من أن هذه دعوة لتغيير أشمل فإني لا أميل إلى تسميتها بأنها « برنامج صندوق النقد الدولي » ، فكما لا يخفي عليك ، أن صندوق النقد يسعي إلى تقديم حزمة ترتبط عادة بالتوازن النقدي ، ويؤخذ عليه ـ أحيانًا ـ عدم اكتراثه بالجوانب الاجتماعية والسياسية التي قد تترتب على اقتراحاته المالية والنقدية . والحقيقة أننا كثيرًا ما أنسقنا في توصيف السياسات وأدرجها تحت مسميات متعددة ربما أكثر من مناقشة مضمون هذه السياسات والاقتراحات . وهكذا بدأت تنحرف المناقشات بعيدًا عن السياسات ذاتها إلى الإيحاءات التي تحيط بها .

فهذا برنامج لصندوق النقد ، وذاك علاج استعماري امبريالي ، وتلك وصفة رجعية ، وهكذا .

المهم ، أعود إلى صلب المقال ، واتفق معك في أن الدعوة تجاوز أعادة النظر في أوضاع القطاع العام إلى دعوة شاملة للتغيير في الاقتصاد والسياسة والإجتماع ، وإنها تتضمن ـــ على الأقل بالنسبة لي وهو ما ذكر صراحة في مقالاتي ـــ الدعوة إلى مزيد من الاعتماد على مؤشرات السوق ، وإلى حصر دور الدولة ـ تأكيدًا لفاعليتها وبالتالي قوتها ـ وإلى مزيد من الديمقراطية السياسية والتعددية السياسية .

وهناك نقطة خلاف أساسية بيننا وهي إنني اعتقد أن قوة الدولة ليست في **توسعها** وإنما في **فاعليتها** ، وأن هذه الفاعلية كثيرًا ما تتأتي من تحديد حجم الدولة وليس من اتساعها ، وأنه في أحوال عديدة كان توسع الدولة مرادفًا للترهل وعدم الفاعلية وليس دليلاً على القوة . كذلك فإني اعتقد أننا كثيرًا ما نتجه إلى تقديس « الدولة » ، والحقيقة أن ما نطلق عليه اسم الدولة ، لا يعدو أن يكون في كثير من الأحيان عددًا من الموظفين الذين لا يسعون إلا لتحقيق صالحهم الخاص ، وإنهم في هذا لا يختلفون عن غيرهم من الأفراد إلا من حيث قدرتهم الدائمة على عدم تحمل خسائر أفعالهم بنقل أعبائها إلى الميزانية العامة وبالتالي باقي المواطنين . وبطبيعة الأحوال فإن هذا من الخلافات الأساسية بيننا التي لا أعتقد في إمكان التجاوز عنها . ويرتبط بهذا ، الاعتقاد أن فاعلية دور الدولة كما قد تتحقق عن طريق السلطة والأوامر ، فقد تتحقق عن طريق التغيير في الظروف والأوضاع الاقتصادية العامة وبما يحفز الأفراد والمشروعات على سلوك معين . وهذا أيضًا خلاف جوهري فيما اعتقد . فإنني من أولئك الذين يعتقدون أن السلطة والأوامر

وإن كانت أحد أساليب التأثير ، فإنها ليست الوسيلة الوحيدة ، فهناك أيضًا أسباب الترغيب والتحفيز عن طريق المؤشرات الاقتصادية المختلفة . وهذا موقف اعتقد أن له صلة بنوع المجتمع الذي نرغب فيه ، ومدى ثقتنا في قدرات الأفراد ونواياهم . فهناك من يري أن المصلحة العامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال نظام مركزي للسلطة عن طريق الأوامر التي يصدرها إلى الأفراد والمشروعات لتنفيذها . وهناك على العكس ، من يرى أن المصلحة العامة يمكن أن تتحقق ـــ إذا سادت الظروف والأوضاع المناسبة ـ دون حاجة إلى سلطة وقهر ، لأن المصالح الخاصة ـ وفقًا لما يرد عليها من قيود ـ يمكن أن تحقق أيضًا المصلحة العامة وكما ترى فإنه موقف أساسي من دور الفرد والمجتمع . هناك من يرى أن الفرد قاصر بطبيعته ولابد من سلطة عليا لتقويمه ورده لسواء السبيل . وهناك من يرى على العكس ، إنه إذا سادت الظروف والأوضاع المناسبة ، فإن الأفراد غالبًا ما يكونون قادرين على حماية المصلحة العامة بل ودفعها وتقويمها . بل إنني أذهب خطوة أبعد، فأنا كثيرًا ما أتشكك في قدرة السلطة وحكمتها ، بل أرى أنها كثيرًا ما تستخدم هذه السلطة لأهداف ـ إن لم تكن بالضرورة منحرفة ـ فكثيرًا ما كانت ساذجة بل وضارة . ولذلك فإن الأمر ـــ كما نرى ـ يجاوز الاقتصاد والقطاع العام ويتعلق بالنظر إلى الفرد والدولة ، والثقة في كل منهما . وأنا بصفة عامة لا أميل إلى المجتمعات الأبوية التي تحتكر فيها السلطة ـ عادة البيروقراطية ـ الحكمة والعلم وتفرض علينا ما يجوز وما لا يجوز وفق خطط عامة الزامية بإسم المصلحة العامة .

والآن أعود إلى ملاحظاتي المباشرة عما ورد من إشارات خاصة بي في مقالكم . في الجزء الأخير من مقالكم تشيرون ـــ بإستغراب ـــ إلى أنني أرى «إن التخطيط المركزي غير ممكن نظرًا للحاجة إلى قدر ضخم من المعلومات

قلما يتوفر بدقة كافية مما يفتح الباب أمام التكهنات والتخمينات » « **وكأن سبعين عامًا من الخبرة الإنسانية مـع هذا النوع من التخطيط لا تكفي لإثبات إنه ممكن فعلاً** » . وقراءة التاريخ والأحداث ليست بالشيء اليسير . فمن ناحية هذه دعوة للإفادة بتجربة الآخرين ، وهو أمر معقول ولكن قبل ذلك بفقرات نقـرأ في نفس المقال « بأن القول بأن الـدول الأشتراكية تتراجع الآن عن التخطيط المركزي وتقوم بإحياء آليـات السوق للدعوة إلى أن تأخذ مصر بأسلـوب التخطيط التأشيري ونقلـع عن الجانب الملـزم في التخطيط . ولو صـح أن **الدول الأشتراكية تفعل هذا فهذا شانها ولا يلزمنا في شيء** » . وهكذا نجد هنا دعـوة مخالفة تمامًا بأننا لا يصح أن ننظـر إلى الآخرين لأن ظروفنا مختلفة ، وهذا أيضًا معقول رغـم إنه يتعارض مع ما ورد في الفقرة المشار إليهـا سابقًا ، ومـع ذلك فإذا أردنـا ألا نلتزم بتجارب الآخـرين وأن ننظر فقـط إلى قدراتنا التخطيطيـة وليس إلى خبرة سبعين عامـًا من الخبرة الإنسانية والتي يبدو أنها لن تفيدنا لإختلاف الظروف . فماذا عن تجربتنا ، الحق إنني لست متعمقًا في دراسة هذه التجربة ، وأعلم أنك كتبت « الكثير في نقد نظام التخطيط التي طبقت منذ ١٩٨٢ وتفنيد حقيقة إنجازها » . ويبدو من ذلك إنك لست متحمسًا لتجـربة التخطيط المصرية على النحو الذي تمت به ، وأن يقينـك « بأنـه لا غنى لمصر عـن نظام قـوي للتخطيط » يستـدعى استلهام تجارب الآخرين مما أفهم معه إنـك تريد تخطيطًا على غير الطريقة المصرية ، أي بـأسلوب جديـد. وهنا لابـد وأن نفيد بالخبرة الإنســانية لمدة سبعين عامـًا ، وهو مـا يعود بنا إلى النقطـة الأولى التي سبـق أن نفيتها . لا بأس ! ماذا تقول خبرة سبعين عامـًا ؟ يبدو أن الأحداث الجارية في مختلف دول التخطيط المركزي ترى أن التجربة فـاشلة وأن الأمر يحتاج إلى تعديل واستبعاد لهذا النظـام والأخذ بآليات الســوق . وهذه قراءة معقولـة . ولعل

ملاحظات جورباتشوف عن نظام التخطيط المركزي تشير إلى مثل هذا الفشل.

ومن المحتمل أن ترى قراءة أخرى للأحداث أن النظام لم يفشل ولكنه أدى وظيفته في فترة زمنية مطلوبة ، وقد بدأت فترة جديدة تحتاج إلى أوضاع جديدة . معقول أيضًا ! وفي العبارة الأخيرة من مقالك ما يمكن أن يشير إلى ذلك حيث نرى أنه « ليس من الصواب أن يشار إلى الأزمة التى تعانيها الدول الأشتراكية الآن كدليل على فشل هذا النوع من التخطيط . فليس التخطيط هو السبب في هذه الأزمة . **وإنما السبب هو بعض الأولويات والسياسات التي أخذت بها هذه الدول وعدم مواكبة التغير فيها لما طرأ على هذه المجتمعات من تحولات اقتصادية واجتماعية وغياب** الديمقراطية » . والحقيقة أن العبارة الأخيرة حيرتني تمامًا فإذا لم تكن الأولويات والسياسات من التخطيط فماذا يفعل التخطيط إن لم يكن وضع الأولويات ؟ وإذا لم تواكب هذه الأولويات والسياسات التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، فماذا يعني التخطيط ؟ هل هو مجرد وجود مؤسسات للتخطيط ـ وزارات للتخطيط ، معاهد للتخطيط ، وثائق للخطط الخمسية ـــ دون أن يكون لهذا شأن بالأولويات والسياسات والاهتمام بالتغيرات . إذا لم يفلح التخطيط في هذا بالضبط ، فأرجو أن أعلم منك عن دوره . ولا أنسى أن أشير هنا إلى ملاحظتك بأنه « لا مجال لمقارنة دولة ما زالت تحاول كسر حاجز التخلف بدولة مر على بدء هذه العملية فيها أكثر من سبعين عامًا أو دول شهدت ما يزيد عن أربعين سنة من التنمية » . وللأسف فإن ما يرد من أخبار عما حدث ويحدث في الصين لا يطمئن كثيرًا، ويبدو أن الوضع في دول نامية أخرى مثل فيتنام وكوريا الشمالية ليس أفضل حالاً .

وأخيرًا فهناك حجة كثيرًا ما نتداولها وهي أننا لا نستطيع أن نعتمد على آليات السوق « في ظروف دولة نامية مثل مصر حيث السوق ضعيفة وآلياتها مشوهة من نواح عديدة » . وهي حجة دائرية ، فرغم أننا قد نحتاج السوق ، فإننا لا نستطيع أن نلجأ إليها لأنها غير موجودة ، وهي من ناحية أخرى هي غير موجودة لأننا لا نأمن من التحول إلى نظام السوق قبل أن تكتمل آليات السوق . وهي حجة كثيرًا ما قدم مثلها في صدد الديمقراطية ، فنحن لا نستطيع تحمل أعباء الديمقراطية لأننا لم نتعود عليها ، ولم نتعود عليها لأن مثل هذه الحجج الدائرية تحول دون البدء في الديمقراطية لأننا نخشى أن نغامر بالديمقراطية قبل أن تستقر التقاليد الديمقراطية !

وبعد ، هذه بعض الملاحظات رأيت أن أسطرها لك من باب التقدير الكبير والثقة .



١٥ - « في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية » : صوت من الماضي عن تدخل الدولة في الاقتصاد (*)

تمتد مساحة المناقشة حول دور الدولة في الاقتصاد لتتناول مناقشة موضوعات تطوير القطاع العام وعجز الموازنة والتخصصية وغير ذلك من قضايا الساعة . وتستند الآراء المطروحة إلى مذاهب ونظريات متعددة ، فبعضها يجد أصوله الفكرية في آراء أعلنها آدم سميث في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أو نادي بها كارل ماركس في منتصف القرن التاسع عشر ، أو خرج بها كينز في الثلث الأول من هذا القرن ، فضلاً عن الإشارات الحديثة لفردمان أو جالبرث في العقدين السابقين . كذلك تفيد الآراء المطروحة من تجارب تمت على أيدي تاتشر في انجلترا منذ بداية الثمانينات أو بدأها جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي خلال النصف الثاني من الثمانينيات .

وفي خضم هذا الجدل المتلاطم قد يكون من المفيد الإشارة إلى بعض

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٨ مارس ١٩٩٠ بعنوان « صوت من الماضي عن تدخل الدولة في الاقتصاد »

الأفكار الصادرة عن بعض الأقدمين وخاصة ابن خلدون المفكر العربي في القرن الرابع عشر ، حيث كان ـ مثل العديد من المعاصرين ـ من المهمومين بقضايا السلطان والعباد ، وتبدو بعض عباراته وكأنها أكثر معاصرة من الكثير مما يطرح على الساحة الآن .

فيقول ابن خلدون ، في الفصل الخاص « **بالجباية وسبب قلتها وكثرتها** » ، مشيرًا إلى الإتجاه إلى توسع دور الدولة وكثرة عمالها إنه « إذا استمرت الدولة واتصلت ، وتعاقب ملوكها واحدًا بعد واحد واتصفوا بالكيس، وذهب شر البداوة والسذاجة وخلقها من الأعضاء والتجافي ، وجاء الملك العضوض والحضارة الداعية إلى الكيس . وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف ، **فيكثرون الوظائف والوزائع** حينئذ على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغانم ، ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقدارًا عظيمًا لتكثر لهم الجباية ، ويضعون المكوس على المبايعات وفي الأبواب ، ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه ، **حتى تثقل المغارم على الرعايا وتنهضم وتصير عادة مفروضة** ، لأن تلك الزيادة تدرجت قليلاً قليلاً ولم يشعر أحد بمن زادها على التعين ولا من هو واضعها ، إنما تثبت على الرعايا في الاعتمار **لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع ، إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته ، فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة ، فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها** » . فهل هناك أكثر معاصرة وأكثر بلاغة من هذه الكلمات عن الإشارة إلى آثار زيادة الأعباء المالية والضريبية على الاستثمار والنشاط الإنتاجي . ويستمر ابن خلدون في فصل أسماه بعنوان هذه المقالة « **في أن التجارة من السلطان مضرة**

بالرعايا مفسده للجباية » فيقول : « أعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها ، واحتاجت إلى مزيد المال والجباية ، فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم ، وتارة **بالزيادة في ألقاب المكوس** إن كان قد استحدث من قبل ، وتارة **بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك عظامهم**، لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان ، وتارة **باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان** على تسمية الجباية ، لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم ، وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال . فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الإسواق ، **ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد . غلط عظيم و إدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة »** . وبعد أن يشير إلى ما يسببه تدخل السلطان في التجارة والفلاحة ـ وهي جوهر النشاط الاقتصادي حينذاك ـ من تأثير نتيجة أوضاعه الاحتكاية وما قد ينتج من أفعاله من عنت على المستثمرين من تردي نتيجة لما « يدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملة ويؤدي إلى فساد الجباية ، فإن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار ، لاسيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها ، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ، ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش . وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل . ثم أنه ولو كان مفيدًا فيذهب له بحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع، فإنه من البعيد أن يوجد فيه من المكس . ولو كان غيره في تلك الصفقات

لكان تكسبها كلها حاصلاً من جهة الجباية . ثم فيه التعرض لأهم عمرانه واختلال الدولة بفسادهم ونقصه ، فإن الرعايا إذ قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت النفقات ، وكان فيها إتلاف أحوالهم ، **فافهم ذلك** » . وينتهي ابن خلدون مقالة في هذا الفصل بالقول : « واعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية ، وإدرارها **إنما يكون بالعدل في أهل الأموال** ، والنظر لهم بذلك ، فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها ، فتعظم منها جباية السلطان . وأما غير ذلك من تجارة أو فلح فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعمارة . وقد ينتهي الحال بهؤلاء المنسلخين للتجارة والفلاحة من الأمراء والمتغلبين في البلدان أنهم يتعرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم ويفرضون لذلك من الثمن ما يشاؤون (هل يقصد العمولات ؟) ، ويبيعونها في وقتها لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يفرضون من الثمن وهذه أشد من الأولى وأقرب إلى فساد الرعية واختلال أحوالهم . وربما يحمل السلطان على ذلك من يداخله من هذه الأصناف ــ أعني التجار والفلاحين ــ لما هي صناعته التي نشأ عليها ، فيحمل السلطان على ذلك ويضرب معه بسهم لنفسه ليحصل على غرضه من جمع المال سريعًا ، سيما مع ما يحصل له من التجارة بلا مغرم ولا مكس ، فإنها أجدر بنمو الأموال ، وأسرع في تثميره ، ولا يفهم ما يدخل على السلطان من الضر بنقص جبايته . **فينبغي للسلطان أن يحذر من هؤلاء ، ويعرض عن سعايتهم المضرة بجبايته وسلطانه** . والله يلهمنا رشد أنفسنا ، وينفعنا بصالح الأعمال ، والله تعالي أعلم » . (**من مقدمة ابن خلدون**) . فهل من جديد حقًا تحت الشمس !!

٤ ـ اقتصـــاد الســـوق :

* التنظيم الاجتماعي للسوق
* السوق ودولة القانون
* في الملكية العامة والملكية الخاصة :
  عودة إلى الأصول
* ليس بالاستثمار وحده ..
* النقود والحساب الاقتصادي



١٦ ـ التنظيم الاجتماعي للسوق (*)

على عكس نظـم التخطيط المركزي ، فـإن نظام السوق لم ينشـأ نتيجة لتصور مفكر اشتراكي أو غير اشتراكي ، ولم يتم فرضه بسلطان حكومة أو حزب . فنظام السوق هو محصلة لتطور اجتماعي بطيء ومتدرج ، وتاريخ طويل مـن التجربة والخطأ . حقًا لقـد جاء عدد من المفكـرين الاقتصاديين للنظر في شرح كيفية عمـل نظام السوق والتحقق من تـوافر شروط الكفاءة الاقتصـاديـة فيـه ، ولكـن عملهـم كـان أشبـه بعمـل علماء اللغـة حين يستخلصون قواعـد اللغة ويضبطوها بعد أن نشـأت واستقرت وتطورت ، فكما أن اللغة ـ أية لغة ـ لم تكن وليدة فكرة أو تصور لعالم أو مفكر ، وإنما هـي ناتج اجتماعي ، فكذلك الأمر مـع نظام السوق . ومن هنا جاءت مرونة السوق وحيويتها ، فهي دائمة التطـور والتلاؤم مع ظروف البيئة وتغيرات التكنولوجيـا أو الأذواق . فالسوق ـ كما بدأت في شكلهـا الحديث ـ في المدن المستقلة عن الريف والإقطاع في العصور الوسطى ، ليست هي نفس السـوق عندمـا بدأت الثورة الصنـاعية في إنجلترا ثم أوربا . وبـالمثل فإن مـا يعرف بنظام السـوق المعاصرة في الولايات المتحـدة الأمريكية أو ألمانيا أو السـويد ليست هـي السوق التـي عرفهـا الرن الماضي ، وهكـذا . وإذا كان التـاريخ

(*) نشرت في جريدة الوطن الكويتية وفي جريدة العالم اليوم بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٩١ .

الاقتصادي في إجماله هو تاريخ المبادلة ، حيث اكتشف الإنسان ـ مبكرًا ـ أهمية التخصص وتقسيم العمل ، فقد كانت السوق هي الأداة التي ساعدت على تطور المبادلات ونموها . وبدون المبادلات يعود المجتمع إلى الاقتصاد البدائي والإكتفاء الذاتي . وكانت السوق مع عدد من الأدوات الاقتصادية الأخرى ـ مثل النقود ـ من أهم عناصر تطور وتقدم اقتصاد المبادلة .

ورغم تأصل جذور نظام السوق فضلاً عن تعاملنا معها اليومي ، فإن الفهم الكامل لطبيعة عمل هذه السوق وأسلوب تطورها غالبًا ما غاب عن الكثيرين ليس فقط بين العامة بل وكثيرًا عن الخاصة بل والمتخصصين . فنظرًا لأنه لا توجد سلطة تتحكم في الأسعار وفيما ينتج وما لا ينتج وبأية كميات يتم الإنتاج ـ فقد أعتقد البعض أن نظام السوق هو نوع من الفوضى وعدم التنظيم ، في حين راح البعض الآخر يبحث عن إرادة خفية غير ظاهرة ـ قد تكون الاحتكارات أو الشركات عابرة الجنسيات أو حتى النقابات ـ بإعتبارها السلطة الحقيقية وراء أحداث تحرك الأسعار وتطور الإنتاج . ولا يخلو كلا من التصورين من مبالغة وبعد عن الحقيقة ، رغم احتمال تحقق بعض مظاهرها هنا وهناك . ولكن تظل حقيقة السوق في أنها تنظيم دقيق للعلاقات الاقتصادية يشارك فيه المجتمع ـ منتجين أو مستهلكين ـ بدرجات متفاوتة في التأثير وذلك دون سلطة عليا أو إدارة واعية . ويؤدي السلوك المستقل لكل الوحدات الاقتصادية ـ إنتاجية أو استهلاكية ـ إلى أمرين في غاية الغرابة . الأمر الأول هو تحقيق التنسيق بين هذه القرارات الفردية المستقلة وتحقيق نوع من التوازن العام التلقائي . فكل بائع أو منتج يحاول أن يبيع سلعة بأعلى الأسعار في تحقيق أفضل النتائج بالنسبة له ، وبالمثل فإن كل مشتر يحاول أن يشتري نفس السلعة بأدنى الأسعار الممكنة . وتتغير الأسعار صعودًا ونزولا حتى يتم التوازن بين الكميات

المعروضة للبيع والكميات المطلوبة للشراء . وترسل تغيرات الأسعار إشارات إلى المنتجين والمستهلكين لتحديد سلوكهم في المستقبل وتحديد حجم ونوع الإنتاج المطلوب . وهكذا يتحقق التنسيق والتوازن والإنسجام بين قرارات المنتجين والمستهلكين دون سلطة عليا ، فهو نوع من التوازن التلقائي . وهو أيضا توازن مرن يتغير بإستمرار مراعاة لما يحدث من تطورات من جانب الإنتاج ـ تطور في التكنولوجيا ، اكتشافات جديدة ـ أو في جانب الاستهلاك ـ تغيير في الأذواق . هذا عن الدور الأول للسوق بإعتبارها تنظيمًا محكمًا لعلاقات الإنتاج والإستهلاك دون تدخل سلطات عليا أو أوامر مركزية . أما الأمر الثاني والذي لا يقل غرابة في دور السوق ، فهو أن هذا التوازن العام في العلاقات الاقتصادية وما يترتب عليه من مؤشرات لتعديل سلوك المنتجين والمستهلكين ، كل ذلك يتم دون قصد أو نية خاصة لتنظيم الإنتاج أو الإستهلاك . فكل فرد أو مشروع يسعى إلى تحقيق مصلحته المباشرة بالحصول على أعلى دخل ممكن أو أحسن الأسعار أو أجود الأنواع ، ولكنه في سعيه لمصلحته المباشرة يؤدي في نفس الوقت إلى تحقيق المصلحة العامة بتوجيه الإنتاج إلى أكثر الفروع طالبًا من جانب المستهلكين أو بتشجيع أكثر المنتجين كفاءة وأقدرهم على الإنتاج الرخيص واستبعاد الأقل جودة وكفاءة. وهذا ما دعا أحد أهم كبار الاقتصاديين ـ آدم سميث ـ إلى إطلاق وصف «اليد الخفية » على نظام السوق حيث يتم بمقتضاها تحريك السوق نحو مصلحة المجموع . فكل منتج أو مستهلك وهو يسعى إلى تحقيق صالحه الخاص إنما يحقق في النهاية المصلحة العامة بتوفير أفضل إنتاج في أحسن الأوضاع ، وكأنه مدفوعًا في ذلك بيد خفية لتحقيق المصلحة العامة .

وقد أوضحنا في حديث سابق أن أخطر ما أصاب نظم التخطيط المركزي من فشل إنما يرجع إلى استنادها إلى بعض الفروض غير الصحيحة . وقد

أشرنا في ذلك الخصوص إلى موضوعي المعلومات من ناحية ، وتجاهل طبيعة التطور الاجتماعي ومحاولة فرض تصورات بنوع من الهندسة والاجتماعية على المجتمعات من ناحية أخرى . وقد بينا في هذا المقال كيف أن نظام السوق إنما هو تعبير كامل عن التطور الاجتماعي واستجابة له ، وبالتالي إتاحة الفرص الكاملة أمام كافة المبادرات وقوى الإبداع . وبذلك يتجنب نظام السوق خطر الوقوع في مصيدة الهندسة الاجتماعية لفرض تصورات علوية على تطور المجتمعات . وعلينا أن نتعرض الآن بكلمة عن أهمية المعلومات في نظام السوق . ذكرنا إنه لا يوجد في نظام السوق سلطة مركزية عليا تحتكر إصدار القرارات الاقتصادية وتفرضها على الوحدات الأدنى ، بل على العكس يقوم نظام السوق على تعدد الوحدات الاقتصادية ، بين آلاف مؤلفة من المشروعات وملايين من الأفراد مستهلكين وعمال . وبطبيعة الأحوال ، فإنه لا يمكن أن يتوافر لأية وحدة من هذه الوحدات المتفرقة حجم المعلومات أو البيانات التي يمكن أن تكون تحت تصرف سلطات التخطيط . ولكن ، وبالمقابل ، فإن كل وحدة تملك معرفة تفصيلية عن الأمور التي تهمها ، فالمشروع يعرف بدقة كافة المعلومات الدقيقة والتفصيلية التي تتعلق به سواء من حيث موردي الموارد الأولية أو السلع الوسيط ، أو المنافسين له أو ظروف السوق ، أو غير ذلك مما يهمه عند اتخاذ أى قرار متعلق بإنتاجه . وبالمثل فإن كل مستهلك يعرف تمامًا حاجاته وإمكانياته المالية والوسط الذي يمكن أن يشتري منه . ويترتب على ذلك أن القرارات التي تتخذها هذه الوحدات تستند إلى معلومات دقيقة وتفصيلية ، وغالبًا ما تكون معلومات حديثة بعكس الحال في حالة التخطيط المركزي وحيث تستند القرارات إلى متوسطات عامة أو بيانات إجمالية . ولذلك فإنه إذا لم يتوافر لأية وحدة اقتصادية على حدة حجم مماثل للمعلومات التي توجد

تحت تصرف المخطـط المركزي ، إلا أن مجمـوع القرارات الاقتصـادية مـن مختلف الـوحدات يستند إلى حجـم أكبر من المعلـومات وأكثر دقـة . وهكذا يمكن أن يمثل نظام السوق نظامًا اقتصـاديًا يسمح بالتعامل بأكبر قدر من المعلومات وبأقل قدر من التكلفة في الاقتصاد القومي في مجموعه . ولذلك لم يكن غـريبًا أن تكون اقتصـاديات السوق أكثـر قدرة على التطور ومتـابعة التغيرات لأنها تستند إلى معلـومات أكثر تنـوعًا فضلاً عـن سهولة تعـديل القرارات في ضوء مـا يستجد من معلومـات جديدة يقدمهـا السوق . وهكذا يتضـح أن نظـام السـوق هـو في الحقيقـة تنظيـم اقتصـادي للتخطيط للمستقبل، ولكنه تخطيط غير مـركزي . فالسوق تخطيط غير مـركزي من الوحدات الاقتصادية المتفرقة التي تتخـذ قراراتها في ضوء ما يتوافر لها من معلومات ، وهـي عادة معلومات أكثـر دقة وأكثر تفصيلاً ، فضـلاً عن إنها تصدر مـن صاحب المصلحة في النجـاح . وهكذا فإن السـوق ، وعلى عكس نظم التخطيط المركزي ، لا تستند إلى افتراض المصلحـة العامة لدي متخذي القرارات الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة لواضعي الخطة ـ وهو افتراض كثيرًا ما جـاوز الحقيقة . ولكن السوق وهـي تستند إلى المصالـح الخاصة والمباشرة لمختلف الوحدات الاقتصاديـة تحقق المصلحة العامة ـ ربما رغمًا عنهم . فالمصلحة الخاصة هنا هي طريق المصلحة العامة . والسعي لتحقيق المصلحـة الخاصة ليـس افتراضـًا نظـريًا بقـدر مـا يمثـل حقيقة الأفـراد ونوازعهم الفطرية .

وهكذا يتضح أن نظام السـوق ـ وعلى غير المتوقع ـ هو نظـام يعمل من أجـل المستقبـل والإعـداد لـه . فقـرارات الأفـراد والمشـروعات لا تصـدر اعتبـاطـًا وإنما في ضوء تـوقعـاتها للمستقبـل . وهي قـرارات تستنـد إلى معلومـات أكثر سلامـة وأفضل نوعيـة ، كما أنها بصدورها عـن أصحاب

المصلحة المباشرة تكون أقدر على التعديل والتلاؤم مع أية معطيات جديدة.

وإذا كان العرض المتقدم قد يوحي بأن نظام السوق نظام مثالي ، فإن هذا هو أبعد الأشياء عن الحقيقة . فكثيرًا ما أثبت الواقع أن العمل قد أظهر اختلالات وانحرافات في عمل نظام السوق مما يتطلب الحاجة إلى التدخل . ولذلك فإن السوق لا تعني أن تترك الأمور كلية للأفراد والمشروعات بل لابد وأن تعمل من خلال إطار واضح مفروض على الجميع وفي حدود ضوابط سليمة ، وأن تفرض هذه الضوابط ـ بالسلطة عند الحاجة ـ عند كل اختلال أو تجاهل لهذه الضوابط . وإذا لم تكن السوق نظامًا مثاليًا ، فهى على الأقل أفضل النظم المتاحة . ولكنها إذا تركت دون حدود أو ضوابط فقد تنفلت لتصبح سوقًا وحشية أو همجية . ومن هنا فإنه لا قيام لنظام ناجح للسوق دون دولة قوية . ولم يكن من الغريب أن يعاصر نشأة الرأسمالية ونمو نظام السوق في نفس الوقت بداية تاريخ قيام الدولة الحديثة وظهور أنيابها في شكل قوانين صارمة . الدولة القوية ضرورة لنجاح السوق ولكنها دولة القانون والقواعد وليست دولة الأوامر والتحكم . الأمر الذي قد يتطلب معالجة مستقلة . والله أعلم .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٧ - السوق ودولة القانون (*)

في مجال الحوار بين أنصار السوق من ناحية والمدافعين عن التخطيط المركزي من ناحية أخرى ، يحتل الحديث عن دور الدولة وطبيعته مكانًا بارزًا بين المتحاورين . وليس الأمر متعلقًا بضرورة الدولة أو حيويتها ، فهذا أمر لا نزاع فيه . فالمجتمعات البشرية ليست مجرد تجمع بين البشر ، وإنما هي فوق ذلك وقبله تستند إلى سلطة سياسية وقانونية تفرض على الجميع سلطانها وتحول دون الخروج على القواعد التي تفرضها . فوجود الجماعة - وخاصة في شكلها الحديث - رهن بوجود الدولة ، بإعتبارها سلطة سياسية عليًا تحتكر وحدها حق استخدام القهر المشروع لفرض قواعدها على الجميع وهي وحدها التي تتمتع بهذا الحق في فرض سلطانها على الجميع من ناحية وواجب الخضوع والطاعة لها من جانب الأفراد من ناحية أخرى ، أي أن الدولة تتمتع وحدها بمشروعية استخدام العنف لتنفيذ قراراتها . كذلك فإن الجدل ليس بين المطالبة بدولة قوية أو على العكس بدولة ضعيفة،فالنظام الاجتماعي لا ينصلح إلا بدولة قوية قادرة على فرض سلطانها على الجميع ، فليس أخطر على المجتمعات من دولة رخوة ضعيفة يتجاهل أحكامها الأكثر قوة أو الأكثر ثروة أو غير ذلك من الأسباب.

(*) نشرت في جريدة الوطن الكويتية وجريدة العالم اليوم بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٩١

وينحصر الخلاف عادة حول شكل تدخل الدولة من ناحية ومداه من ناحية أخرى ، وفي هذا نجد أن دولة السوق تختلف عن دولة التخطيط المركزي . وقبل أن نتناول هذه الأمور فقد يكون من المناسب أن نتذكر أن هناك إتفاقًا عامًا حول الدور السيادي للدولة ، وأن الخلاف كثيرًا ما ينحصر حول ما يمكن أن يطلق عليه دورها الاقتصادي بالرغم من صعوبة تعريف المقصود بهذا الدور الاقتصادي . فهناك إجماع على أن هناك من الحاجات العامة ما لم يمكن توفيره من خارج إطار الدولة ودورها السياسي . فالأمن والدفاع والقضاء أمور لا يمكن بطبيعتها أن توفر من خارج إطار الدولة ، وهي فضلاً عن ذلك أساس وجود الدولة ومبررها . فهذه الأمور هي التي توفر الأمن والاستقرار والعدالة وبدونها لا وجود للمجتمع . ومع ذلك فإن نطاق الحاجات العامة يجاوز هذا الإطار الضيق من نشاط « الدولة الحارسة » ، ولذلك فإن نشاط الدولة لابد وأن ينصرف إلى كافة الأمور والتي لا يمكن توفيرها بشكل كاف عن طريق الأفراد والحوافز الخاصة . ولذلك فقد امتد نشاط الدولة إلى توفير الخدمات التعليمية والصحية ونوع من الضمان الإجتماعي ضد مخاطر الشيخوخة والبطالة والمرض . كذلك فإن هناك العديد من النشاطات المتعلقة بما يسمي البنية الأساسية من شق الترع وإقامة الطرق ونظم المجاري والصرف والمواني والمطارات وتوفير عناصر البحث العلمي والبيانات الأحصائية ، وغير ذلك كثير . وليس هنا مجال التفصيل في هذا الدور ، ولكننا نود أن نشير بوجه خاص إلى اختلاف شكل دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

لا تختلف دولة السوق عن دولة التخطيط المركزي في اهتمامها بالنشاط الاقتصادي ، ولكن الخلاف يرجع إلى طبيعة الدور ومداه . فدولة التخطيط المركزي تعبر عن اهتمامها بالنواحي الاقتصادية بالقيام مباشرة بهذا

النشاط من خلال ما تصدره من أوامر وقرارات متعلقة بالإنتاج والاستثمار والتوزيع وتحديد الأسعار . فهذه دولة أوامر ، تباشر النشاط الاقتصادي مباشرة عن طريق عمالها وموظفيها فيما تصدره إليهم من أوامر في شكل خطة عامة وخطط تفصيلية . أما دولة السوق فإنها وإن لم تكن أقل اهتمامًا بالشاط الاقتصادي فإنها لا تباشر هذا النشاط مباشرة وإنما تتركه للأفراد والمشروعات من القطاع الخاص ، وهي مع ذلك لا تترك الأمور دون ضابط أو رابط ، وإنما تضع القواعد والضوابط التي يتم من خلالها هذا النشاط .

دولة السوق هي دولة القانون والقواعد . وإذا كان القانون معناه الشكلي أمر من السلطة السياسة يفرض قهرًا على الأفراد والمشروعات ، فإن جوهر القانون من الناحية الموضوعية هو فكرة القاعدة العامة . وهذه القاعدة تضع إطارًا عامًا للسلوك بصرف النظر عن المخاطب به أو الذين تنطبق عليهم من الأفراد والمشروعات . ولذلك فإن دور الدولة في نظم السوق يأخذ عادة شكل القواعد العامة والسياسات بأكثر مما يأخذ شكل القرارات والأوامر . وهكذا يعود للقانون معناه الأصلي بإعتباره قواعد عامة مجردة ، وإن ألزم الدولة للأفراد بضرورة الخضوع لها لا يعني أن تتحول هذه القواعد إلى مجرد أوامر للسلطة تفقد معها طبيعتها كقاعدة عامة .

وإذا كانت الدولة لا تتدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي - إلا حينما تقوم ضرورة لذلك - فإنها تترك ذلك للنشاط الفردي مع العمل على توفير الشروط والظروف المناسبة لقيامهم بذلك . ويقتضي ذلك أن يتوفر للأفراد والمشروعات العناصر اللازمة للقيام بالحساب الاقتصادي واتخاذ القرارات التي تؤثر في تشكيل المستقبل بأكبر قدر من الكفاءة في ضوء المعطيات القائمة والتطورات المتوقعة . وبعبارة أخرى ينبغي أن يتوفر الإطار المناسب

للأفـراد والمشروعات للتخطيـط للمستقبل ، وإن كـان نوعـًا من التخطيـط اللامركـزي وبالتالي ليس مركزيـًا من ناحية ، فضلاً عن إنـه تخطيط مرن ومتغير وليس جامدًا من ناحية أخرى .

ويترتب على ضرورة توفير الإطار المناسب للقيام بالحساب الاقتصادي مـن جانـب الأفراد والمشروعـات أهميـة تحقيـق **الاستقـرار القانـوني والاقتصادي** بما يسمـح لهؤلاء الأفـراد والمشروعات مـن اتخاذ القـرارات الاقتصادية السلمية . ويعتبر قانون « العقـد » هو النظام القانوني الرئيسي لتوفير الحماية القانونية للمعاملات وحسـن استقرارها . ولذلك فإن الدولة تتدخل لوضع نظام قانوني سليم يحمي « الحقوق » ويضمن العقود بما في ذلك أقامة نظام قضائي وتنفيذي سريع وفعال . وهكذا يصبح القانون أداة رئيسية في الإدارة الاقتصـادية ، وهو يقوم بدوره عن طريق قانون العقد من ناحية وحماية وتنظيم الحقوق المالية من ناحية أخرى .

وتوفر الشروط المناسبة لقيام الأفراد والمشروعات بالحساب الاقتصادي السليم لا يتطلب فقـط استقرارًا ووضوحًا في المراكـز القانونية ، بـل يتطلب فـوق ذلك تـوفير الأستقـرار النقدي والمالي . . فبـدون نظـام نقدي سليـم ومستقـر ، وعملـة قـوية ومستقـرة تفشـل كـل محاولات اتخاذ القـرارات السليمة بالنسبة للمستقبل . ومن هنا فـإن من أهم أدوار الدولة في ظل نظم السوق هـو حماية قيمة النقد وتـوفير استقرار الأسعار . وفي نفس الـوقت فإنه مـن الضروري أيضًا أن يكون النظام المالي سليمًا ويسـاعد على حسن التنبؤ والمتوقع ، فـلا تفرض أعباء مالية بشكل تحكمي أو اعتبـاطي بل من خلال إجراءات دقيقة ومعروفة مسبقـًا . فمن أهم عناصر الأعداد للمستقبل القدرة على التوقع السليم ـ وليس هناك أخطر من عدم وضوح الاحتمالات وسيادة الشكوك أو عدم اليقين ـ على أي قـرار اقتصادي متعلق بالمستقبل .

ولـذلك تتطلـب مسئـولية الـدولـة في ظل نظـام السـوق العمل على تـوفير الاستقـرار الاقتصـادي والمالي المناسـب . ويـرتبـط بذلـك تـوفير الشروط المناسبـة لزيادة فـرص العمل وتشـجيـع الاستثمار والادخار . وبذلـك فإن وضع السيـاسات الاقتصـادية الإجماليـة هو مـن أهم مسئـوليات دولـة السوق.

وأخيرًا فإن الدولة في ظل نظم السوق وهي تترك المجال الأساسي للنشاط الإنتاجي في أيدي الأفراد والمشروعات ، فـإنما ذلك منوط في نهاية الأمر بأن يكون هذا النشاط محققًا لمصلحة المجموع . ففي كثير من الأحوال يتبين أن هناك حدودًا لما يمكن أن يترك للأفراد دون الأضرار بأطراف ثالثة ، أو إنه قد يترتب على النشاط أضرار اجتماعية أو غير ذلك . وفي جميع هذه الأحوال لابد وأن تتدخـل الدولة لـوضع الشروط والحدود على النشاط ـــ كضمان توفير المنـافسة المشروعـة ، وحمايـة المستهلكين ، وضمان الاعتبارات الصحيـة ، والأمن ، وغير ذلك ـــ بل وقد يتطلب الأمـر أن تمنع الدولة النشـاط كلها إذا كانت له أضرار اجتماعية ظاهرة ـ محاربة المخدرات مثلاً .

وهكذا نجد أن نظام السوق لا يمكن أن يقـوم دون دولة قوية ومؤثرة ، ولكنها أساسًا دولة القانون والقواعد وليست دولة الأوامر . والله أعلم .



١٨ - في الملكية العامة والملكية الخاصة : (*)

عـودة إلـى الأصـول

نناقش الآن قضايـا تطوير قطاع الأعمال العام بغرض إخضـاعه لمنطق اقتصاد السوق وإدارته وفقًا للأسـاليب والنظم المتبعة في إدارة المشروعات الخاصة بصرف النظر عن شكل الملكية . ولـذلك فقد يكون مـن المفيد أن نعاود منـاقشة قضايا الملكيـة العامة والملكيـة الخاصة . وهي أمور كـانت واضحـة ومستقرة في الفكر القـانـوني والاقتصادي ، ولكـن لم يلبـث أن أصـابها ـ كما أصـاب عـديـد من المفـاهيـم الأخـرى ـ الكثير مـن الخلـط والاختلاط . ولذلك فإنه لا بأس من إعـادة ترديد الأصول والبدهيات ، فهي أساس كل حوار سليم .

الملكية أساس كل نظام اقتصادي :

لعله من الضروري أن نبدأ بتقرير بعض البدهيات . وأول هذه البدهيات هو إنه لا قيام لنظام اقتصادي مستقر ما لم يتم الاعتراف بحقوق للملكية على الموارد الاقتصادية المتاحـة ، وسواء كانت هذه الملكية خـاصة أو عامة ،

(*) نشرت في جريدة الأخبار بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٩١ .

مفرزة أو شائعة . فـالملكية تعني أن هناك **سلطة قانونية** ـ أي يعترف بها القانون ويحميها ـ تمكن صاحبهـا من استخدام هذه الموارد الاقتصادية ـ أرضًا أو سلعـة أو حقا ـــ على النحو الـذي يريـده في **إطار الاستخدامات المقبولة قانـونًا** ، وإن هـذا الحق ينصرف إليه وحـده دون غيره . فنظرًا لأن جوهر الاقتصاد هو **ندرة الموارد** ، وبالتالي تزاحم الحاجات على هذه الموارد النادرة، فإن كل نظام اقتصادي يقصر **حق اختيار** الاستخدام المناسب على « المالـك» دون غيره ، ويحمي حقـه في الاختيار ويحول دون تعـرض الغير لهذه الاستخدامات . فالوجه المقابل « للندرة » هو ضرورة الاعتراف «بسلطة قانونية » محددة تملك دون غيرها اختيار الاستخدام المناسب . والقول بغير ذلك يؤدي إلى اختلاط الحابل بالنابل والتـزاحم والفوضى . وقد تكون هذه السلطة القانونية لاستخـدام الموارد قاصرة على الدولة وممثليها ، أو يعترف بها للجماعـة ممثلة في رئيـس القبيلة وفقـًا للعـرف السائد ، أو تـوزع على الأفراد وفقًا لمعايير واضحة ومعروفة ، أو هي خليط من هذا وذاك . في جميع الأحوال نحـن بصدد حقـوق للملكية ؛ قد تكـون حقوقًا عـامة أو خـاصة، جماعية أو فردية ، مفرزة أو شائعـة ، ولكن بدونها لا قيام لنظام اقتصـادي مستقر.

الغرض النهائي دائمًا خدمة المجتمع :

منذ أن انتهى الاقتصاد البدائي والمعيشي ، وبـدأ اقتصاد التبادل لم يعد الباعث على النشاط الاقتصادي إشباع حاجات المنتج المباشرة ، وإنما أصبح الإنتاج يتوجه إلى السـوق أي إلى المجتمع فالزارع لا يزرع ما يأكله وقل مثل ذلك بـالنسبة للصـانع أو العـامل أو الحرفي ، فهم لا ينتجون لاستخـدامهم المباشر بل إنهم ينتجون من أجل السوق مقابل الحصول على دخل أي عـائد

اقتصادي . فالغرض النهائي من الإنتاج ـ مع تقسيم العمل وتوسع اقتصاد التبادل ـ هو إشباع حاجات المجتمع ، رغم أن الباعث كان شخصيًا . فمع ظهور الملكية الخاصة وتوسعها أصبح الباعث على النشاط الاقتصادي هو المصلحة الاقتصادية المباشرة للمالك أو صاحب المورد بتحقيق أكبر عائد ممكن له من استخدام موارده . وهكذا فهناك الباعث المباشر للنشاط وهناك الغرض النهائي من هذا النشاط . ولا تعارض بين الأمرين ، فرغم أن الباعث على النشاط هو مصلحة المنتج المباشرة في العائد ، فإن النتيجة النهائية هي خدمة المجتمع بتوفير حجم أكبر من الإنتاج وبتكلفة أقل . فالمنتج يزيد من عائده كلما زادت مبيعاته التي تتفق مع احتياجات السوق وكلما انخفضت تكاليفه . وهكذا يتوافق الباعث الخاص للنشاط الاقتصادي مع الهدف النهائي في خدمة المجتمع . بل يذهب أساس الفكرة إلى أن هذا الباعث الخاص هو أفضل وسيلة لخدمة المصلحة العامة في زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف . وهذا هو أساس منطق اقتصاد السوق .

ومع ذلك فإن هناك أحوالاً لا يمكن أن يتحقق فيها هذا التوافق بين البواعث الخاصة وبين الأهداف النهائية في خدمة المجتمع ، ومن هنا جاءت ضرورة تدخل المجتمع بأشكال مختلفة ، سواء بوضع القيود والضوابط على النشاط الخاص ، أو بنزع النشاط كلية من المجال الخاص ووضعه تحت تصرف المجتمع ممثلاً في السلطة العامة لتحقيق أهداف لا يمكن للسوق والباعث الخاص تحقيقها . ومن هنا ظهر النشاط العام إلى جانب النشاط الخاص . وقد أدى ذلك في كثير من الأحوال إلى اضطراب بعض المفاهيم الأساسية ، ومن بينها فكرة الملكية الخاصة والعامة . وقد آن الأوان لاستجلائها .

شكل المالك وطبيعة الملكية :

كان المستقر في الفقه القانوني أن التفرقة بين الملكية العامة والملكية الخاصة لا شأن لها بشكل المالك ، وإنما ترتبط **بطبيعة الملكية ذاتها** ونوع وظيفتها ، ومن هنا فقد عرف ذلك الفقه التفرقة بين ما سمي ـ في الماضي ـ **الدومين العام والدومين الخاص** ، أو بعبارة أخرى فإن ملكية الدولة قد تكون ملكية عامة أو ملكية خاصة . ومع ذلك فإنه مع التوسع في نشاط القطاع العام الإنتاجي بدأ الخلط والاختلاط **بين ملكية الدولة وبين الملكية العامة** ، وساد الانطباع بأنه حيث تكون الدولة ـ أو أحد هيئاتها ـ هي المالك فإن الملكية تكون بالضرورة ملكية عامة وفي نفس الوقت فقد اضطر المشرع ضماناً لحسن إدارة بعض المشروعات الإنتاجية العامة التي تتطلب مراعاة قواعد السوق ، إلى النص على أن أموال هذه المشروعات العامة هي «أموال خاصة» (على سبيل المثال قوانين القطاع العام وقوانين البنوك) . وإزاء هذا الارتباك بين فكرة المشروع العام من ناحية والمال الخاص من ناحية أخرى فقد يحسن العودة إلى التفرقة القديمة بين الملكية العامة والملكية الخاصة ، وهي تفرقة لا شأن لها بشكل المالك ـ عاما أو خاصا ـ وإنما بطبيعة الملكية ذاتها والوظيفة المحددة لها .

التفرقة بين الملكية الخاصة والملكية العامة :

المستقر في الفكر القانوني هو أن الملكية الخاصة هي تلك التي تخضع لقواعد السوق والأساليب التجارية ، ولو كانت في يد الدولة أو هيئاتها العامة ، أما الملكية العامة فهي التي تخصص لمنفعة أو خدمة عامة وبالتالي لا تصلح لها قواعد السوق أو الأساليب التجارية . فالدولة وهي تملك

مصنعًا للغزل أو المنسوجات أو لإنتاج السلع الغذائية تملك هذه المشروعات ملكية خاصة تدار وفق قواعد السوق والأساليب التجارية ، ولكن ملكيتها للطرق والكباري أو المطارات والموانى أو المحاكم وأقسام الشرطة أو المدارس والمستشفيات — أمر مختلف . فهذه المرافق لا تدار وفق قواعد السوق أو الأساليب التجارية ، وإنما تدار على العكس وفق قواعد متميزة لإدارة المرافق العامة، وملكية الدولة لهذه المرافق هي ملكية عامة

ويمكن أن نعبر عن التفرقة السابقة بأسلوب آخر . فالملكية بإعتبارها سلطة قانونية على الموارد تعطي صاحبها الحق في استخدامها لتحقيق عائد اقتصادي مباشر لصاحب الحق ، وقد يقصد بها - على العكس - خدمة المنتفعين بشكل مباشر دون النظر إلى العائد الاقتصادي للمالك . وتعتبر الملكية في الحالة الأولى ملكية خاصة - ولو كانت مقررة للدولة أو لأحد هيئاتها - في حين تعتبر فى الحالة الثانية ملكية عامة . وهي ملكية خاصة في الحالة الأولى لأن الباعث والهدف المباشر من استغلالها هو تحقيق عائد اقتصادي (خاص) للمالك - حتى لو كان المالك شخصًا « عامًا فليس هناك فارق بين مشروع خاص وآخر عام ينتج كل منهما ملابس أو أحذية أو ثلاجات أو أدوية لكي تباع في السوق في ظل المنافسة . فالباعث والهدف المباشر للإنتاج هو تحقيق الربح بزيادة المبيعات وتخفيض التكاليف . حقًا لقد أشرنا إلى الهدف النهائي من كل نشاط اقتصادي هو خدمة المجتمع ، ولكن الأسلوب المتبع في هذه الصور هو الاعتماد على باعث المصلحة الاقتصادية المباشرة للمشروع أي للمالك توسلًا للهدف النهائي في خدمة المجتمع ، ومن ثم تعتبر الملكية خاصة .

واستخدام فكرة الملكية الخاصة لإدارة الموارد الاقتصادية وتسخيرها لخدمة المجتمع (السوق) إنما يستند إلى الثقة في أهمية الباعث الفردي في

بذل الجهد وتحمل المخاطر من ناحية وتوفير معيار مناسب للحساب وتقييم الأداء والمقارنة بين التكلفة والعائد من ناحية أخرى . وهي اعتبارات مطلوبة في إدارة الموارد الاقتصادية سواء أكان المالك شخصًا عامًا أو خاصًا. وقد أوضحت التطورات الأخيرة في عدد من الدول الاشتراكية وغيرها أهمية العودة إلى قواعد السوق في إدارة الموارد الاقتصادية ، وبالتالي ضرورة إحياء فكرة الملكية الخاصة وفقًا للتعريف السابق .

أما الملكية العامة أو الدومين العام ، فهي موارد تخصص **مباشرة للخدمة العامة** دون أن يكون العائد الاقتصادي المباشر للمالك هو معيار الأداء وبالتالي فإن يد صاحل المال العام ـ وسلطته القانونية على هذه الموارد ـ هي لخدمة المنتفعين . ويترتب على انتفاء معنى العائد الاقتصادي المباشر في إدارة الملكية العامة نتائج بالغة الأهمية . فالمالك العام إذ لا يعمل لمصلحته الاقتصادية المباشرة يتمتع في إدارته لهذا المال العام **بمظاهر السلطة العامة**. وهي سلطة لا تتقرر لصالح المالك وإنما لصالح جمهور المنتفعين الذين عهد إليه بتوفير الخدمة أو السلعة لهم . وفي نفس الوقت فإن غياب معيار الأداء الاقتصادي للنشاط العام يتطلب أن تفرض على استخدام المال العام صور خاصة من **الرقابة** للتأكد من حسن استخدامها فيما خصصت له . وأخيرًا فإن استخدام المال العام بعيدًا عن إطار السوق قد يحول دون إمكان تغطية أعباء وتكاليف أداء الخدمة والسلعة عن طريق ما يحققه من عوائد،ولذلك فإن الأصل هو الاعتماد على موارد الدولة السيادية (الضرائب) في تغطية هذه التكاليف . وبذلك فإنه ليس من الغريب أن تخضع إدارة الملكية العامة لقواعد مختلفة تمامًا عن قواعد السوق ، فهي تتمتع من ناحية بسلطات ومزايا خاصة (نزع الملكية ، التنفيذ المباشر ، عدم جواز الحجز ، منع الإضراب) ولكنها تخضع من ناحية أخرى لرقابة مباشرة من أجهزة

الدولــة الشعبية والــرقابية والمحــاسبية . الملكية العــامة جـزء من **عناصر السيادة** في الــدولــة تتمتــع بسلطاتها وامتيــازاتها كما تخضــع لقيــودهــا وأعبائها. أمــا الملكية الخاصة فهي جـزء من **اقتصاد السوق** ، وبالتــالي لا تتمتع بــأي من مزايــا السلطة ، كما لا يجب أن تكبل بــأية قيود لا تعــرفها السوق.

اختيار سياسي :

ينبغي الإشــارة إلى أن التفرقة بين الملكيــة العامة والملكيــة الخاصة على النحو المتقدم لا ترجع إلى **طبيعة الأشياء** ، وإنما كثيرًا ما تعبر عن **اختيار المجتمع**. فنفس السلعة أو الخدمة يمكن أن تنتج أو تقدم على أساس منطق الملكية الخاصة والسـوق أو على العكس على أساس مــن منطق الملكية العامة والسلطة . فالهدف من الخدمــات الصحية مثلاً هو توفير الرعــاية الصـحية لأفراد المجتمع . وهو هدف يمكن تحقيقه على أساس المنطق الخاص وأدوات الســوق ، أو على أســاس المنطــق العام وأدوات الموازنــة . فيمكــن أن يقــدم الطبيب خدماته الخاصة إلى مرضاه في عيادته مقابل أتعاب يحصلها منهم ، كما يمكن أن تقدم نفـس الخدمات مجانية في مستشفيات الدولة بــلا مقابل للمــواطنين وتمول من مــوارد الموازنة العــامــة . فنحن إزاء ملكيــة خاصــة وقواعد السوق في حالة ، وملكية عامــة وقواعد المالية في حالة أخرى ، وذلك بناء على اختيار سياسي . وعادة ما يتحدد هذا الاختيار السياسي على أساس من التفضيــلات المذهبية أو الاعتبارات الملاءمــة والكفاءة . وهـي أمـور يرد عليها التغير والتطور بين فترة وأخــرى . ولكن متى تقرر أن يقــدم جزء من السلع والخدمات وفقًا لقواعد الســوق فينبغي أن تتوفر مقومات نجاحها بما في ذلك الاعتراف بالملكيــة الخاصة وبصرف النظر عن شكل المالــك ؛ عامًا أو

خاصًا . فمنطق الملكية الخاصة هـو وحده الذي يتفق مع ضرورة الخضوع لأحكام السوق في ظل المنافسة دون الاحتماء وراء أشكال الحماية أو التمتع بمزايا السلطـة العامة ، وأساس التميـز الوحيد هو الكفـاءة في إدارة الأموال والقدرة على الإبداع والحكمة في تحمـل المخاطر . **وحكم السوق ومؤشراته هو قول الفصل في هذا المجال.**

تلـك مبادئ وأصـول قديمـة ومعـروفة . وقـد آن الأوان لنفض الغبـار حولها. فـالتحريـر الاقتصادي هـو ـ في الأسـاس ـ الانتقـال من **اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد والسياسات** ، وبالتالي ترك الحرية للمشروعات للعمل في إطار هذه القواعد . ولاشك أن وضوح المفاهيم القانونية وحدودها ـ وفي مقدمتها حق الملكيـة ـ أساس لا مفر منه لنجاح التحـرير الاقتصادي .

والله أعلم .

١٩ ـ ليس بالاستثمار وحده ... (*)

شغل الاستثمار أو تراكم رأس المال حيزًا كبيرًا من اهتمامات المسئولين والمنشغلين بقضايا التنمية والنمو . فالسياسات الاقتصادية تعمل على زيادة فرص الاستثمار والدعوة إليه ، والإنجازات تقاس بمدى ما تحقق من هذه الاستثمارات .

ومع ذلك فإن الأمور ليست بهذه السهولة أو الوضوح . فالاستثمار أو تراكم رأس المال ـ رغم أهميته القصوى ـ ليس كل شيء ، بل إنه في ظروف معينة قد لا يكون حتى أهم الأشياء اللازمة للتنمية الاقتصادية ، حيث تفوقه أهمية وخطورة أمور أخرى أقل ظهورًا وإن كانت أكثر فاعلية وتأثيرًا.

ولعله من الأنصاف أن نتذكر أن هذه المبالغة في التركيز على أهمية الاستثمار إنما ترجع ، في الدرجة الأولى ، إلى تعاليم النظرية الاقتصادية نفسها . فقد احتل الاستثمار والادخار مركزًا بارزًا في النظرية التقليدية ؛ وجاء ماركس فجعل من تراكم رأس المال دينًا وعقيدة للرأسمالية الناهضة ، وأفرد كينز في تحليله الاقتصادي مكانة متميزة للاستثمار مما مكن اتباعه من صياغة نماذج للنمو تعتمد أساسًا على معدل الاستثمار (هارود ـ

(*) نشرت في جريدة الأخبار بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩١

دومـار) . وهكذا أصبـح معامـل رأس المال Capital/Output Ratio أهم أدوات التخطيـط في الدول النـاميـة في محاولاتها للحاق بما فـاتها في فترات سبـاتها . وفي نفس الـوقت فـإن تجارب التخطيـط في الدول الاشتراكيـة ـ متابعة للاتحاد السوفيتي ـ قـد استندت جميعًا على نماذج تكاد تطابق بين التنمية والاستثمار ـ متأثرة في ذلك بنظريـات ماركس عن تراكم رأس المال البـدائي ـ فكلما زادت معدلات الاستثمار ، زادت التنميـة ، أو هكـذا كـان الاعتقاد ! وهو أمر كثيرًا ما كذبته الوقائع .

فقد أوضحت النتائج وخاصة في الدول الاشتراكية أن تراخي أو تواضع معدلات النمـو في هذه الدول لم يكـن بسبب انخفـاض معدلات الاستثمار ـ التي استمرت تمثل معدلات بالغة الارتفاع ـ بقدر ما هي بسبب عدم الكفاءة وبالتالي تدهور إنتاجية هذه الاستثمارات أو تزايد معدلات الطاقات المعطلة . ولذلـك فإن الاهتمام بـالأمور الأخـرى والتي تـرفع مـن كفاءة وإنتـاجية الاستثمارات القائمـة قد لا تقل أهميـة عن الاستثمارات الجديـدة في زيادة معدلات التنمية . والـوضـع في مصر قد لا يختلف كثيرًا عن ذلك ، فـالطاقات المعطلة في الصنـاعـة ـ وهي تجاوز ٣٠٪ بشكل عام ـ تفـوق في تأثيرها على النمـو أي جهـد في مجال الاستثمارات الجديـدة . وبالمثـل فـإن إنخفـاض إنتاجيـة الاستثمارات القائمة يمثل خطـورة أكبر من أي تراخـي في معدلات الاستثمارات الجديدة . ولذلك فإن جهدًا في هذه المجالات قد يكون أكثر نفعًا وعائدًا من مجرد العمل على زيادة الاستثمارات الجديدة .

وقبل أن نتعـرض لبعض أوجـه زيادة الكفـاءة وإنتاجيـة الاستثمارات القائمـة ، قد يكون من المفيـد أن نتعرف على بعض أسباب استحـواذ فكرة الاستثمار على المخططين للتنمية في عـدد غير قليل من دولنـا الناميـة . وقد سبق أن أشرنـا إلى أن هناك في تعاليـم النظرية الاقتصاديـة ما يؤيـد ذلك ،

ولكن لابـد وأن تكون هناك أسبـاب أخرى أيضًـا من ذلك مثـلاً أن هيمنة فكرة زيادة الاستثمارات تظهر بشكل أوضح حيث يكون **للدولة دور أكبر في النشاط الإنتاجي** . فالاستثمار يمثل إضـافة مادية ملمـوسة ومحددة يمكن الإشـارة إليها ، بعكس الاصلاحـات التنظيمية الأخرى غير الملمـوسة مثل وضع المواصفـات والمقاييس الفنية أو ضبـط النظم القانونيـة لحماية الحقوق وتنظيـم المعاملات . فهذا النـوع الأخير من الإصلاحات قـد يكون أبعد أثرًا وأعمق فـاعلية ، ولكنه من ناحية أخرى أقل وضـوحًا يشيع تأثيره وربما لا تظهر نتـائجه بسرعـة وحسم . فالاستثمار بـإعتباره مـؤشرًا كميًا واضحًا يكون عادة أكثر جاذبية من العديد من الإصلاحات الأخرى الكيفية ذات الأثر الشائع غير المحدد . كذلك فإن المسئولين عن الكثير من المشروعات العامة يجدون في الإضـافة إلى الاستثمارات القائمة بمشروعـات وتوسعات جديدة فرصـة للتعرف على أشكال جديدة للتقدم الفنـي واستجلاب أحدث الآلات والمعدات . كذلـك فإن فترات **إنشاء المشروعات** تكون أقل صعـوبة وتعقيدًا مـن إدارة هذه المشروعات . ولا يـرجع ذلـك فقط إلى أن العديـد من المشروعات الجديـدة تتم عـن طريق تسليـم المفتاح وبذلـك تقلل مـن عبء المسئوليـة على الإدارة ، بل لأنها لا تتطلـب في العادة أكثـر من مجرد الخبرة الفنية المتعلقة بعمليات الإنشاء والتركيـب ، أما إدارة المشروعات فهي تتطلب إلى جانب المعـرفة الفنية للإنتاج جـوانب أخرى مالية وتسـويقية وإدارية . فالأمر لم يعد متعلقـًا فقط بسلامة الإنتاج من النـاحية الفنية وإنما يتطلب فوق ذلـك مراعاة احتيـاجات العمالـة وتدريبهم وحسـن أدائهم لأعمالهم ، فضلاً عـن ضرورة تحقيق مـراكز ماليـة سليمة ، ومـراقبة لعمليـات البيع والشراء ، وما يتطلبه ذلك من عمليات تسويـق ومراقبة ، وفي النهاية تحقيق أرباح وعائد . ولكل ذلك نجد أن العديـد من المسئولين عن المشروعات العامة

يفضلون الانشغال بالاستثمارات والتوسعات الجديدة بدلا من تحسين الإنتاج وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة على المنافسة وفتح الأسواق .
الإنشاء يكاد يكون عملية فنية في حين إن الإدارة بطبيعتها عمليات مركبة فنية واقتصادية ومالية و إدارية وتسويقية .

وإذا انتقلنا إلى أوضاع الاقتصاد المصري فإننا نجد أن أخطر ما يؤثر في نموه ليس نقص الاستثمارات بقدر ما هو في تهيئة المناخ الملائم للإفادة من الاستثمارات القائمة وزيادة كفاءة وإنتاجية هذه الاستثمارات . ليس معنى ذلك بطبيعة الأحوال إمكان تجاهل الاستثمارات الجديدة ، فهذا أمر سيظل ضروريًا ، ولكن لا ينبغي أن تتوقف عند ذلك فإن ما يحيط بجو النشاط الإنتاجي قد يكون أكثر أهمية في المرحلة القادمة . ولذلك فإن جوهر الإصلاح الاقتصادي هو في تغيير البيئة القانونية والتنظيمية المصاحبة للإنتاج . هناك مجال للإصلاح في مجال الضرائب التي أسرفت من ناحية في الإعفاءات ، ومن ناحية أخرى في ارتفاع أسعار الضرائب على من لا يتمتع بهذه الإعفاءات . هناك مجال للإصلاح في النظام القضائي وسرعة الفصل في القضايا . هناك مجال في توفير الحماية القانونية اللازمة لحقوق الملكية والملكية الصناعية وفي وضع مواصفات للإنتاج ، وفي توفير شروط المنافسة وفي أوضاع الأسواق المالية وغير ذلك كثير . الاستثمار عنصر أساسي للتقدم والنمو ، ولكن ليس بالاستثمار وحده يتحقق كل ذلك . والله أعلم .

٢٠ ـ النقود والحساب الاقتصادي (*)

تناولنا في مقالات سابقة الإشارة إلى أن نظام السوق يعتمد على الحساب الاقتصادي من الأفراد والمشروعات . وإن هذا الحساب هو ما يعطي لاقتصاد السوق قدرته وكفاءته ، ومن ثم فقد رأينا أن هذا النظام يوفر أفضل أنواع التخطيط والإعداد للمستقبل . وهو تخطيط لا مركزي يصدر ممن جميع الوحدات الاقتصادية ، ولا يقتصر على السلطات المركزية وحدها. وبذلك تتوقف كفاءة نظام السوق على مدى سلامة الحساب الاقتصادي الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية المختلفة .

وقد سبق أن أشرنا كذلك إلى أن سلامة هذا الحساب الاقتصادي تتطلب أن تتوافر عناصر الاستقرار القانوني سواء من حيث حماية أصحاب الحقوق أو من حيث ضمان تنفيذ الالتزامات والعقود . ومن هنا كان لابد لاقتصاد السوق من توافر دولة القانون على ما سبق أن أشرنا .

ولا يقتصر الأمر على ضرورة توفير استقرار المراكز القانونية بل لابد وأن يتحقق فوق ذلك استقرار نقدي ، بإعتبار أن كافة الحسابات تتم عن طريق النقود . فالنقود بإعتبارها مقياسًا للقيم هي أساس كل حساب اقتصادي . وما لم يتوافر للنقد استقرار وثبات معقول ، فإن كل حساب اقتصادي لابد

(*) نشرت في جريدة الوطن الكويتية وفي عالم اليوم بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٩١ .

وأن يتهدد . ولذلك فإن مسائل تحقيق الاستقرار النقدي هي من أهم ضمانات نجاح اقتصاد السوق . وما لم يتوافر نظام نقدي ثابت ومستقر وقابل للتوقع ، فإن كافة الحسابات الاقتصادية تفقد أساسها ومعيارها .

وتثير قضية النقود جانبين على درجة كبيرة من الأهمية ، فهناك من ناحية سلامة السياسة النقدية بما يحقق الاستقرار في مستوى الإسعار الداخلية ومستوى أسعار الصرف مع العملات الأجنبية ، وهناك من ناحية أخرى الاعتبارات الخلاقية بل والدينية المتعلقة بقبول المعاملات النقدية ومدى اتفاقها مع العادات والتقاليد .

ونود في هذا المقال أن نتناول الجانب الأخلاقي في التعامل في النقود حيث لا زال يسيطر على الأذهان بعض الانطباعات التي قد تلقى شكوكًا على بعض المعاملات النقدية ، وخاصة إذا تعلقت بفكرة الربا .

وليس الغرض من هذه المقالة مناقشة مسألة الربا من الناحية الدينية ، فلذلك رجاله وعلماؤه . وإنما نود أن نطرح بعض المفاهيم الأساسية حول طبيعة النقود والتي قد تفوت على غير المتخصصين . ذلك أن النقود قد عرفت خلال تاريخها الطويل تطورًا بالغ الأهمية والخطورة بحيث يخشى أن تفوت خصائصها الأساسية على غير المتخصصين . فما نعرفه من نقود اليوم أصبح شيئًا جديدًا ومختلفًا تمامًا عما كان يعرفه أسلافنا من نقود .

كانت النقود في الماضي سلعة من السلع . فمن يبادل النقود كان يبادل سلعة بسلعة ، برا ببر ، ذهبا بذهب ، فضة بفضة ، وليس الأمر كذلك اليوم بعد أن تطورت النقود وظهرت حقيقتها والتي كانت خافية وراء شكلها السلعي .

النقود الحديثة ليست سلعة ، ولكنها حق أو دين . هي حق على الاقتصاد القومي . فمن يملك النقود يملك حقًا في أن يحصل على ما يشاء من السلع

والخدمات المعروضة للبيع في الاقتصاد القومي . وهو يتمتع بهذا الحق في مواجهة كافة المقيمين في الاقتصاد ، الذين يقبلون التنازل عن سلعهم مقابل هذه النقود . فصاحب النقود صاحب حق ، المدين فيه غير محدد وإن كان قابلًا للتعيين عندما يتم الشراء والبيع .

ولذلك فإن حجم النقود الحديثة لا يتوقف على مدى توافر الذهب أو الفضة أو غيرهما من السلع ، وإنما يتوقف على مدى ما تصدره السلطات النقدية من بنوك مركزية أو تجارية من مديونيات . فبقدر ما تقبل هذه السلطات النقدية إصدار مديونيتها بقدر ما يزداد حجم النقد المتداول . وأهمية هذه المؤسسات النقدية ـ البنوك بصفة عامة ـ هي أن ما تصدره من مديونيات لا يمثل مديونية عليها فقط ، وإنما يعتبر أيضًا مديونية على الاقتصاد القومي في نفس الوقت . ولذلك تحرص جميع الدول على رقابة البنوك والجهاز المصرفي لأن نشاطها يؤثر في حجم مديونية الاقتصاد في مجموعه .

وإذا كان صاحب النقود صاحب حق ، فإن قيمة هذا الحق تتوقف على مدى حجم الإنتاج القومي من ناحية وحجم النقود المتداولة من ناحية أخرى. فكلما زاد حجم الإنتاج القومي زادت قيمة النقود . وعلى العكس فإنه كما زاد المصدر من النقود المتداولة قلت قيمة النقود نتيجة للمزاحمة بين أصحاب هذه النقود على نفس الإنتاج القومي .

ويترتب على ذلك أن صاحب النقود لا يملك سلعة أو مجموعات من السلع ، ولا مثليات ، وإنما هو صاحب حق يستوفيه مما هو متاح في الاقتصاد القومي وتتوقف قيمة هذا الحق على الاعتبارات الاقتصادية المشار إليها . وهكذا فإن مبادلة النقود في المكان أو الزمان ليست مبادلة سلعة بسلعة بقدر ما هي مبادلة حقوق على الاقتصاديات القومية المختلفة في

المكان أو الـزمان . فمبـادلة الجنيـه بالـدينار مثـلاً هي مبـادلة بحـق على الاقتصـاد المصرى مقابل حق على الاقتصـاد الكـويتي ، وهـي مبادلة بين قيم تتوقف على القـوة الشرائية في كل من البلـدين وليست مبادلـة بين مثليات ، ولذلك تتوقـف قيمة التبادل بين العملتين على نظرة الأفراد وتقديـرهم للقوة الشرائية في الاقتصـاد المصري أو الكويتي في لحظـة معينة . وهـي أمـور قد تتغير بين فترة وأخرى . وبنفس المنطق فإن مبادلة النقد في فترة مقابل فترة مستقبلة هي مبـادلة بحقوق على الاقتصاد القـومي في لحظة معينة مقـابل حقـوق على الاقتصاد وفي لحظـة أخرى . وقـد يتغير الوضـع بين اللحظتين بالنسبة لقوة الاقتصاد الذي قد يعـرف أسبابًا للتقدم والنمو أو على العكس للتراجع والتدهور بين فترة وأخرى . ولذلك فـإن هذه المبادلة ليست مبادلة بين سلع أو مثليات كما كان الحال في الماضي عندما كـانت النقود سلعة من السلع ، ذهبًا أو فضـة أو ما شابه أو غير ذلك مما استخـدم كنقود سلعية . ومن هنا ضرورة أعـادة النظر وإزالة كافة أشكال اللبـس أو الشكوك حول دور المعامـلات النقديـة ومدى اتفـاقها أو تعـارضها مـع مبادئ الـدين أو الأخلاق . ومـن هنا أيضًا ضرورة تعاون رجـال الفقه مع رجـال الاقتصاد لاستجلاء طبيعـة النقود وخصائصـها في العصر الحديث . إن نجـاح نظام السوق يتطلب نظامًا نقديًا سليمًا اقتصـاديًا ومقبولاً اجتماعيًا وأخلاقيًا (١).

والله أعلم .

---

(١) انظر القسم السادس من هذا المؤلف .

٥ ـ مشاكل المراحل الانتقالية :

* قراءة في الإحصاءات الاقتصادية
* المراحل الانتقالية
* قوة الواقع : ما لحقه من خسارة وما فاته من كسب
* عجز الموازنة : التمويل بالتضخم أو بأذون الخزانة
* مشكلة بنوك الاستثمار والأعمال



٢١ ـ قراءة في الإحصاءات الإقتصادية

أصبح الإنشغال بـالقضـايا الاقتصـاديـة السمة الغالبة على منـاقشـاتنا السيـاسية ، فـلا يخلو حـديث لمسئـول أو مفكر عـن الإشارة إلى الأحـوال الاقتصـاديـة . ولذلك تكتسـب معرفة الواقـع الاقتصـادي وتطوراتـه أهمية كبرى في أي حديث جاد . ورغم إن الاجتهادات يمكن أن تـختلف حول أفضل السبل لعلاج مشـاكلنا الاقتصـادية أو اقتراح أنسب الحلـول لهذه المشـاكل ، فإنه مـن الواجب ألا يثور أي شك حـول معرفة الواقـع الاقتصـادي . فهذه حقائق أو وقائع لابد وأن تكون تحت نظر الجميع .

ومع ذلك فـإن ما ينشر من بيانات أو إحصـاءات لا يعطي دائمًا صـورة كاملة عن حقيقة الأوضـاع الاقتصـاديـة ، فضـلًا عن التناقض أو التعارض في كثير من البيانات المعلنـة ، ولا يخلو الأمر من عدم مراعـاة الدقة في الأرقام ، فتختلط البيانـات في استخدامها للجنيه أو الدولار ، مثلا ، بما يـوقع الناس في بلبلة ، رغم ما بين الجنيه والدولار مـن اختلاف في القيمة . كذلك فإن نشر بعض المعلومات الجزئيـة عن قطاع أو صناعة واقتطاعهـا من السياق العام يؤدي ، في غير قليل من الأحوال ، إلى اضطراب عام في فهم الواقع . ومن أجل ذلك فإنه من الضروري أن تقدم ، بين فترة وأخرى ، صـورة متكاملة عن أهـم بيانات ومؤشرات الإقتصـاد القومي ، حتى ندرك مكاننا بدقة ونقدر خطواتنا على أسـاس واقعي دون مبالغة أو تـهوين .

وفي دراسة حديثة للبنك الدولي Trends in Developing Economies 1991 تناولت أهم مؤشرات الدول النامية ، خصصت حوالي عشر صفحات عن أهم البيانات الإقتصادية عن الإقتصاد المصري . وترجع أهمية هذه البيانات في إنها ، بالإضافة إلى أنها تعطي صورة متكاملة عن الكثير من أوضاع الإقتصاد المصري ، فإنها تتميز بأن أرقامها متناسقة فيما بينها ، وتسمح في نفس الوقت بإجراء المقارنات الدولية بين أوضاعنا وأوضاع الدول المشابهة .

وقد يكون من حق القارئ العادي أن تقدم له مثل هذه الصورة الإجمالية عن أوضاع الاقتصاد المصري ، فهي في كثير من الأحيان تكون أكثر بلاغة من مئات الأحاديث أو البيانات المتفرقة . وقد رأيت أن ألخص فيما يلي أهم هذه البيانات عن أوضاعنا الإقتصادية . فهذه نقطة البداية لأي إصلاح جدير بهذه التسمية .

عرف الإقتصاد المصري معدلا مرتفعًا من النمو الإقتصادي منذ منتصف السبعينات وحتى أوائل الثمانينات (بلغ معدل النمو ٩٪ في هذه الفترة) . وبدأت مظاهر التراجع والإختلال في الظهور بشدة منذ منتصف الثمانينات ، وخاصة مع تدهور أسعار البترول في ١٩٨٦ . فإرتفع معدل التضخم منذ ١٩٨٦ إلى حوالي ٢٠٪ بعد أن تراوح في حدود ١٢٪ في السنوات الخمس السابقة على ذلك . وبدأ معدل النمو الاقتصادي في التراجع (حوالي ٢,٥٪) عن معدل نمو السكان منذ ١٩٨٦ مما أدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد من حوالي ٧٥٠ دولار في السنة في ٨٥/٨٦ إلى حوالي ٦٤٠ دولار في ٨٩/ ٩٠ . ويقدر معدل نمو الإقتصاد في ١٩٩٠ بحوالي ١,٣٪ . وأرتفع معدل البطالة في ٨٩/ ٩٠ إلى حوالي ٢٠٪ .

ورغم الدور المتزايد للقطاع الخاص منذ منتصف السبعينيات ، فإن

القطاع العام مازال يوفر أكثر من نصف الناتج الإجمالي المحلي وحوالي ثلثي الناتج الإجمالي خارج قطاع الزراعة ، وهو يمثل ٧٥٪ من الإنتاج الصناعي . وفي نفس الوقت فقد عرف عجز الموازنة العامة نسبة بالغة الارتفاع بالمقارنة بأية دولة في العالم بلغت حوالي ٢٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي حتى السنة المالية ٨٨/ ٨٩ ثم انخفضت هذه النسبة إلى ١٨٪ اعتبارا من ٨٩/ ٩٠ . وقد بلغ عجز الميزان الجاري في المعاملات الخارجية حوالي ١٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي ويقدر أن هذا العجز قد انخفض إلى ٦,٧٪ في ١٩٩٠ ، وكانت هذه النسبة تراوح حول ٥٪ من الناتج المحلي قبل انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينيات . ومثلث نفقات الحكومة حوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي لتصل إلى أعلى نسبة في ١٩٨٢ حيث بلغت هذه النسبة ٦٣٪ في حين أن النسبة المقابلة في الدول النامية هي ٣٩٪ فقط . وقد انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي بعد ذلك (١٩٩٠) إلى حوالي ٤٢٪ بعد تخفيض أو إلغاء العديد من مظاهر الدعم . وارتفعت إيرادات الحكومة من أقل من ٣٠٪ من الناتج الإجمالي في منتصف السبعينيات ، إلى حوالي ٤٠٪ في ١٩٨٢ لتنخفض من جديد إلى حوالي ٢٥٪ في ١٩٩٠ . وفي نفس الوقت انخفض سعر الجنيه بالنسبة للدولار بحوالي ٨٧٪ في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ . وبلغت ديون مصر الخارجية حوالي ٨,٣ مليار دولار في ١٩٧٦ لتصل إلى حوالي ٢٠ مليار دولار ١٩٨٠ ، و٥٠ مليارًا في ١٩٩٠ ، وهو ما يعادل مرة ونصف الناتج الإجمالي المحلي ، وبلغت أعباء خدمة الدين الخارجي حوالي ٦ مليارًا في هذه السنة . ومنذ ١٩٩١ أمكن إلغاء ديون بلغ مجموعها حوالي ١٢,٨ مليار دولار (الديون العسكرية الأمريكية والديون العربية) ، فضلاً عن الاتفاق على إلغاء نصف الديون الأخرى في نادي باريس على مراحل حتى ١٩٩٤ . وحصلت مصر خلال أزمة الخليج في ١٩٩١ على معونات

خاصة استثنائية بلغت حوالي ٤,٤ مليار دولار أكثر من ٨٠٪ منها في شكل منح لا ترد .

هذه هـي أهم البيانات والمؤشرات الإقتصـادية المنشورة عـن مصر لدى واحدة من أهم المؤسسات الدولية (البنك الدولي) والتي نتعامل معها ، وهي تعتمـد فيما تنشره على ما تحصـل عليه مـن بيـانات رسميـة من أجهـزتها الرسمية بعد أن تجري عليها بعض التعديلات لتحقيق التناسق والإنسجام بينها .

ومـن الضروري أن يبـدأ أي حـديث جـاد عـن الاقتصـاد والإصـلاح الاقتصادي بمعرفة الواقع . وهو أمر يتطلب منا التدبير والتفكير . والله أعلم.

٢٢ ـ المراحل الانتقالية

لا ينقطع حديث الإصلاح في بلدنا وفي الكثير من الدول الأخرى ، وهو حديث عن تغيرات كبيرة في النظم الاقتصادية والسياسية . ويكفي لنتأكد من ذلك أن ننظر حولنا في الاتحاد السوفيتي ، وفي دول أوربا الشرقية ، بل وفي عدد غير قليل من الدول النامية . ويغلب على « الإصلاح الاقتصادي » في هذه المرحلة التاريخية الانتقال إلى مزيد من اقتصاد السوق ، كما يتبدى «الإصلاح السياسي » في تبني مزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبعبارة أخرى فإنه يبدو أن العالم تسوده موجة من الاتجاه لمزيد من الليبرالية بشقيها الاقتصادي والسياسي .

ولا يكفي أن يحسم الخيار النظري حول التوجهات الأساسية للاقتصاد والسياسة بالمزيد من اقتصاد السوق من ناحية ومزيد من الديمقراطية من ناحية أخرى ، بل لابد أن توضع الخطط التنفيذية للانتقال من الأوضاع القائمة إلى الأوضاع المرجوة أو الأهداف المنشودة . وهذا ما يثير **قضية المراحل الانتقالية** . فإذا كان من السهل نسبيًا تشخيص أسباب قصور الإنتاج وضعف الإنتاجية والمبادرة في ظل الاقتصاد المركزي ، كما إنه إذا كان من اليسير الاعتراف بنجاح معظم الدول التي أخذت بنظم السوق ، فإن المشكلة الأساسية تكمن في كيفية الانتقال من نظام إلى نظام دون أن تترتب على ذلك أعباء وتكاليف اجتماعية مبالغ فيها .

هناك تجارب تاريخية لنظم تطورت تلقائيًا وتدريجيًا حتى وصلت إلى نظام السوق في شكله المعروف حاليًا في الدول الصناعية المتقدمة . وقد أثبتت هذه التجارب التاريخية نجاحًا اقتصاديًا ملحوظًا رغم العديد من السلبيات هنا وهناك . أما التجارب التاريخية لنظم الاقتصاد المركزي فقد فرضت دائمًا بسلطة الدولة . ورغم ما حققته هذه النظم من بعض الإنجازات في إنشاء العديد من الصناعات في أولى مراحل التطور الصناعي ، فقد أوضحت التجربة قصورها وعجزها على حسن الإدارة بعد مجاوزة مرحلة الإنشاء . ومن هنا فإن حصيلة التجربة التاريخية تتطلب أعادة النظر وتعديل هذه النظم . الأمر الذي يجري حاليا . ومع الاعتراف بهذه الحقائق ، فإنه لا توجد تجربة تاريخية واحدة ـــ يمكن الاستفادة من دروسها ـ للانتقال من نظام الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق . وهذا هو مكمن الصعوبة .

لقد نشأ نظام السوق المعروف نتيجة تطور تاريخي تلقائي ولم يفرض بقرار سياسي من السلطة . وفي المقابل فإن نظم الاقتصاد المركزي ـ ودون استثناء ـ فرضت بقرارات سياسية استنادًا إلى قوة السلطة وقهرها . فهل يمكن أن يولد نظام السوق من جديد من رحم الاقتصاد المركزي وبقرارات سياسية استنادًا إلى قوة السلطة ؟ وكيف ؟ هذا هو السؤال .

رغم إنه لا توجد سوابق تاريخية يمكن الإفادة بها ، فإنه يبدو أنه لا مناص من الاعتماد على سلطة الدولة لإجراء الإصلاح المنشود ولا طريق غير ذلك . فالإصلاح الاقتصادي وضبط دور الدولة وتطويره لن يتم إلا من خلال أجهزة الدولة نفسها . ومن هنا صعوبة المهمة الملقاه على عاتق المسئولين عن الإصلاح الاقتصادي . ومن هنا أيضًا صعوبة ودقة مراحل

الانتقـال من الاقتصـاد المركزي إلى اقتصـاد السوق . وليـس من السهـل الاتفاق على وصفـة سحرية معـروفة وصـالحة لجميع الدول . فلكـل منها ظروفها وأوضاعها . ومع ذلك فـإنه يبدو أن هناك عددًا من **الضوابط** التي ينبغي احترامها حتى يتم الانتقال السليم من نظام إلى آخر . وهذه الضوابط لا تخرج على القاعدة العامة في الكفاءة وهي ضرورة تحقيق الهدف المقصود بأقـل قدر من الأعبـاء والتضحيات . وبغير ذلـك تفشل مرحلـة الانتقال إلى اقتصاد السوق . فيعتبر فشلاً للمرحلة الانتقـالية أن تنحرف السياسة عن تحقيق الهدف المنشود وهـو إقامة نظام لإقتصاد السـوق قادر ومنضبط ، كما لا يقل فشلاً أن يتحقـق ذلك بأعباء اجتماعية أو سياسيـة باهظة وغير مبررة . وعلى ذلك فإن هذه الضوابط تنطـوي على ضرورة التحديد الواضح لدى المسئولين عن طبيعة ومنطق اقتصاد السـوق من ناحية وتقدير سليم للأعباء الاجتماعية أو التكاليف السياسية للتغير ووضع الترتيبات المناسبة لتخفيف أو تعويـض هذه الأعباء والتكاليـف من ناحية أخـرى ، وذلك دون إهدار للهدف الرئيسي في التحول إلى اقتصاد السوق .

فأما عـن تحديد هدف التغيير الاقتصادي فـإنه يتطلب **فهما وتصميمًا ومصداقية** . ولكل منها عناصره ومؤشراتـه . فأما عن **الفهم** ، فإن اقتصاد السوق أكثـر تعقيدًا مما يبـدو للوهلـة الأولى . فهو ليس تـرك أو تخلي من الدولة عن إدارة الاقتصاد إلى الأفراد ، كما إنه ليس مجرد تحرير في عدد من أدوات السياسة الاقتصادية ، مثل سعـر الفائدة أو سعر الخصم أو القيود الجمركية . اقتصـاد السوق يتطلب انتقالاً من اقتصـاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد والسياسات ، وبالتالي ضرورة وضع القواعد المناسبة لضبط نشاط الأفراد والمشروعات . الدولة لا تتخلي عن دورهـا ولكنها تغير من طبيعة هذا الدور بوضع الإطار الاقتصادي والقانوني المناسب . وهذا يتطلب تعديلات

عـديدة في الإطـار القـانـوني وفي النظم والمؤسسـات وفي أشكـال الـرقابـة والضـبط.

وأما عن **التصميم** ، فإن عملية التحـويل ليست إجراء أو قـرارًا وحيدًا ، وإنما هي سلسلـة طويلـة من الإجـراءات قد تستغـرق سنوات ، وبـالتالي ينبغي أن تستمر قوة الدفـع في التحول ولا يشوبها الشك والتردد فعناصر المقاومة للتغيير موجودة دائمًا ، فضـلاً عن أن طـريق التحول ليس مفروشًا بـالورود ، وبـالتالي فمـن الطبيعـي أن تظهر خـلال فترات التحول بعـض السلبيات أو التقلصات . ومن هنا فإن توافر التصميم لابد وأن يكون ظاهرًا وأكيدًا منعا لأية ردة أو تراجع .

وأما عن **المصداقية** ، فإنها ربما تمثل أخطر وأهم العناصر . فالتحول إلى اقتصـاد السوق ليس قـراراً فوقيًا بقدر ما هو اتفـاق غير مكتوب بين الدولة والأفراد تدعو الدولة بمقتضاه الأفـراد لكي يتحملوا مسئوليات طالما تخلوا عنها في الماضي . فـالسوق لا تنجح إلا بمدى ثقـة الأفراد فيها وتفـاعلهم في النشـاط الاقتصـادي وأدائهم لمسئولياتهم الجديدة . وتتوافر هذه الثقة بقدر ما يتـوافر مـن مصداقيـة في القائمين على الإصـلاح الاقتصـادي والثقـة في مستقبل الاقتصـاد . فإذا لم تتـوافر هـذه المصداقيـة ، فإن سلبيـة الأفراد والقطاع الخاص وتخليهـم عن دورهم المنشـود كفيل بإفشـال أي إجراءات لتحرير الاقتصاد .

وإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر وهو جانـب الأعباء والتضحيات ، فإنه من الضروري الاعتراف بأن أي تغيير ـ ولو كان فيـه مصلحة كبرى ـ لابد وأن تترتب عليـه أعباء وتضحيات لبعـض الأطراف والقطـاعات . فإذا كـان من الصحيح أن النظام القائم قد ظهرت حدوده وقصوره ، فإن ذلك لا يعني إنه لا توجد مصالح عديدة مرتبطة به وبإستمراره . كذلك فإن التحول إلى نظام

جديد ومنطق مختلف لابد وأن يتطلب أعادة تأهيل لعديد من القطاعات لتطوير قواعد جديدة للسلوك . ومن هنا فإن هناك حاجة مشروعة لتخفيف أعباء الانتقال على هذه القطاعات وتوفير ترتيبات مؤقتة تسمح لها بالإنتقال السليم إلى النظم الجديدة . ولذلك يتطلب نجاح الإصلاح الاقتصادي وضع ترتيبات مؤقتة لإعادة تأهيل العناصر غير القادرة على مواجهة اقتصاد السوق مرة واحدة . وهكذا تتطلب المرحلة الانتقالية ضرورة الأخذ بقدر من التدرج في جرعة التغيير بما يمكن العديد من القطاعات غير المؤهلة لاكتساب الخبرة والوقت للتعايش مع الظروف الجديدة . التدرج ضروري وهام ، ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن يؤدي الأخذ بأسلوب التدرج إلى التشكيك في التصميم أو المصداقية في الانتقال إلى اقتصاد السوق . والتوازن المطلوب هو التوفيق بين اعتبارات التصميم والمصداقية من ناحية ، وبين اعتبارات التدرج اللازمة لتخفيف أعبار وتكاليف هذه العمليات من ناحية أخرى . وهو أمر ليس ميسرًا دائمًا .

إن إدارة الاقتصاد في مراحل التحول والانتقال أكثر دقة وصعوبة منها في حالات الاستقرار والاستمرار . والله أعلم .



٢٣ ـ قـــوة الــواقـــع :

« ما لحقــه من خســارة ، وما فاتــه من كسب » (*)

كثيرًا ما نتساءل عن أسباب التــأجيل أو التراخي في إجراء إصلاحات لا خلاف في ضرورتها وأهميتها سواء في الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . فكثيرًا ما تكون العيوب واضحــة ومعترف بها والحلول جاهزة ومعروفة ، ومع ذلك تستمر الأوضاع قائمة لأكثر مما ينبغي ، وحتى عندما يبدأ الإصــلاح والتغيير لا يلبث أن يفـرغ من مضمـونه وتستمـر الأوضاع القائمــة بشكل من الأشكال ، ممــا يعطي للواقع واستمراره قوة وسيطرة بالغة . وفي مثــل هذه الأحوال تثور التســاؤلات عن مدى قدرتنــا على سرعة التطور الاجتماعي الذي هو أساس كل تقدم .

وينبغي أولا أن نستبعد التفسيرات غير العقلانية بأننا ، مثلا ، مجتمعات غير منطقية تبقــى نظمًا اجتماعية بــالية أو ثبــت فسادهــا لمجرد الــرغبة في المحافظة على القديم أو للخوف من الجديـد . فالحقيقة أن استمرار الواقع ـ رغم ما قــد يظهر من عدم ملاءمتــه وأحيانًا من أضراره ـ إلا أنــه في الغالبية العظمى من الأحوال يستند إلى مصالح حقيقية ، قد تكون مصــالح لأقلية

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٧ مارس ١٩٩١

محدودة أو مصالح ضئيلة لا تتناسب مع الخسائر والأضرار التي تترتب عليها ، ولكن هذا لا يمنع من أن يكون هذا «الواقع» مناسبًا ومفيدًا **لبعض الأطراف** . فالحقيقة الأولى التي يجب أن نتفق عليها هو إنه يستحيل أن يستمر وضع ضار **لجميع الأطراف** ، وإن استمرار أي وضع لابد وأن يكون نافعًا ومفيدًا لبعض الأطراف رغم أن خسائره لأطراف أخرى قد تكون أكبر وأشمل . وهنا يثور التعارض والتناقض بين أنصار إبقاء الوضع القائم وبين المطالبين « بالتغيير » . وكثيرًا ما يحسم النزاع لصالح الوضع القائم حتى وإن كانت المصالح من ورائه أقل شأنًا أو أكثر محدودية بالمقارنة بالمصالح المستقبلة التي قد تتحقق مع التغيير . فالمصالح التي تدافع عن الواقع القائم تكون عادة أكثر نجاحًا وفاعلية من المصالح المطالبة بالتغيير ، رغم أن الأخيرة قد تكون أعظم شأنا .

ولا يرجع ذلك دائمًا إلى قصور في الإدراك أو عدم رشادة في السلوك بقدر ما يعكس **طبيعة المصالح** التي يتم الدفاع عنها ومدى الإصرار والتصميم وراء كل مصلحة . ويمكن القول ـ بشكل عام ـ إن إبقاء الوضع القائم يجد إصرارًا وتصميمًا في المحافظة عليه من المستفيدين منه بشكل أكبر وأكثر فاعلية مما نجده من إصرار وتصميم من المطالبين بالتغيير . ولا يرجع ذلك إلى أن الأولين أكثر حرصًا على مصالحهم وأشد نضالا في الدفاع عنها عن الآخرين الذين قد يكونون أكثر عددًا وأهمية وأوسع شمولاً . ولعل السبب في ذلك يرجع إلى خلاف جوهري في **طبيعة المصالح** التي يدافع عنها كل فريق . « الواقع » وراءه مصالح قائمة في حين أن « التغيير » يستند إلى مجرد آمال في مصالح قادمة ، وفارق بين الأمرين .

ولبيان ذلك نقتبس تفرقه أساسية أرساها القانون المدني في تحديده لمعنى الضرر الذي يستحق التعويض للمضرور ، فقد عرفه بأنه « ما لحقه

من خسارة وما فاتـه من كسب » . وعلى حين أن كلا من **الخسارة المحققة والكسب الضائع** هما من الأضرار التي تستوجب التعويض وتمثل مصالح تستحق المطالبة بها ، فإن هناك ، مع ذلك ، فارقًا كبيرًا في إدراك الأفراد والجماعات لكل منهما ، وبالتالي في حدة الدفاع عن كل منهما . فأما **الخسائر المحققة** فهي أضرار محددة ومعروفة تلحق أشخاصًا بعينهم يعرفون تمامًا ما يمكن أن يفقدوه وبذلك لا يتوانون عن الدفاع ضد أي تغيير يمكن أن يؤثر في هذه المصالح عند تغيير الأوضاع . وأما المكاسب الضائعة فهي **أمل أو احتمال** في تحقيق مزايا إذا تغيرت تلك الأوضاع . كذلك فعلى حين أن الخسائر المحققة تلحق دائمًا أشخاصًا بعينهم يعرفون أنفسهم ويعرفون ، وبالتالي ، ما يمكن أن يضيع عليهم بشكل واضح ومحدد ، فإن **المكاسب الضائعة** قد تتحقق لجمهور غفير من الناس غير المعروفين والتي قد تشيع بينهم مما لا يحفز أحدًا على التقدم للدفاع بقوة وتصميم عن **أمل أو احتمال** في الكسب الشائع . فالحديث عن الخسائر المحققة حديث عن **اضرار فعلية** تلحق أفراد معينين لن يلبثوا أن يقوموا للدفاع عنها ، أما الحديث عن المكاسب الضائعة فقد يكون حديثًا عن **مناقع احتمالية شائعة** بين جمهور واسع ، وبالتالي لا تجد من يدافع عنها بقوة وتصميم .

وهكذا نجد أن « للواقع » دائمًا قوة تتمثل في أن المستفيدين من استمراره يدافعون عنه بضراوة لحماية مصالحهم خشية تحمل خسائر **محققة** يدركونها تمامًا ، أما« التغيير » فقد لا يجد الدفاع الكافي له لأن المستفيدين منه كثيرًا ما يكونون موزعين مشتتين يأملون في تحقيق بعض المزايا **المحتملة** ، ولكنهم لا يستميتون في الدفاع عن هذه الآمال استماتة المدافعين عن مصالح حقيقية وقائمة يمكن أن تزول . الواقع وراءه مصالح حقيقية ،

أما الإصلاح فهـو يستند إلى آمال واحتمالات . وعند المواجهـة تتغلب **إرادة** الدفاع عن المصـالح القائمة والمحددة على آمال المنافـع المستقبلة والشائعة . وقدرة المجتمعات على التقدم ترتبط إلى حد بعيد بمدى استطاعتها أن تترجم آمال المستقبل إلى ضغوط فاعلة للتغيير من أجل التقدم . والله أعلم .

٢٤ ـ عجـــز المـــوازنـــة :

التمـويل بالتضخم أو بأذون الخزانة (*)

يواجه الاقتصـــاد المصري عددًا من الاختلالات الهيكلية لعـل في مقدمتها العجز الكبير في الموازنة العـــامة . وقد أوضـحـت الحسابـات الختاميـة ـ والتي تعكس الأرقام الفعلية لهذا العجز بعكس الموازنـــات التي تقدم مجرد تقديرات للمستقبل قد لا تتحقق في الواقع ـ أوضـحت أن حجم العجز الفعلي قد بلغ مستويـات مرتفعة جاوزت أحيانًا نسبة ١٦ـ١٨٪ مـن حجم الناتج القومي . وهــي نسبة تضع العجز المصري بين أعلى المستويـات المعروفة في العالم ممـا يتطلب ضرورة العمل على علاج هـذا الخلل الشديد . وليـس هنا محل مناقشة الآثار الاقتصـادية السلبية لاستمرار هذا الاختلال الجوهري ، فمن الواضح أن هناك إدراكًا كاملًا لخطورة استمرار هذا الوضـع . ومن هنا فقد تضمنـت إجراءات الإصلاح الاقتصادي ـــ الذي بـدأت الحكومـة في الأخذ بـه ـ العمل على تضييق حـدة الفجوة بين الإيرادات العامـة والنفقات العامـة . وقد اقتضـى ذلـك العمل على كـل من جبهتي الإيـرادات والنفقات معًا .

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ١٩ يوليو ١٩٩١ .

تضييق فجوة العجز :

لا خلاف في أن العلاج الأساسي لهذا العجز المستمر في الموازنة العامة يتطلب العمل على تضييق الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة ، سواء بالعمل على زيادة الإيرادات العامة أو بتخفيض النفقات العامة أو بهما معا .

وقد لجأت الحكومة في الآونة الأخيرة إلى العمل على زيادة الإيرادات العامة عن طريق زيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب والرسوم ، وعن طريق فرص أعباء جديدة على المولين في شكل ضريبة مبيعات (بدلا من ضريبة الاستهلاك) وتعديل الرسوم الجمركية فضلاً عن زيادة الكثير من الأسعار العامة لعدد من الخدمات التي تقدمها الدولة (الكهرباء ، التليفون ..) . ويبدو بشكل عام أننا قاربنا **حدود زيادة الأعباء على المواطنين** ، فأسعار الضرائب والرسوم قد بلغت في الغالب من الأحيان حدًا يصعب معه زيادتها دون أن يكون لذلك آثار سلبية على النشاط الاقتصادي بل وربما العائد المالي نفسه من حصيلة ، فضلاً عما يمكن أن يترتب عليه من آثار اجتماعية سلبية . حقًا من الممكن أعادة النظر في فلسفة الضرائب بشكل عام بما يمكن أن يزيد الحصيلة في **المدة الطويلة أو المتوسطة** ، رغم ما قد يترتب على ذلك من احتمال للنقص في المدة القصيرة . فهناك من يرى أن حصيلة الضرائب يمكن أن تزيد مع **تخفيض أسعار الضرائب** ، وليس مع ارتفاعها ، نتيجة تشجيع زيادة الإنتاج وتقليل حالات التهرب . كذلك يمكن زيادة الحصيلة على مدى زمن معقول إذا أعيد النظر في نظام **الضرائب والإعفاءات** ، وتقليل التناقض الصارخ بين أسعار ضريبة بالغة الارتفاع على العديد من أشكال النشاط الإنتاجي من ناحية ، مع إعفاءات مبالغ فيها لمشروعات أخرى استثمارية أو في مناطق عمرانية جديدة من ناحية أخرى ، مما يدفع العديد

من المشروعات الخاضعة للضرائب للتهرب ، ويؤيد استمرار الإعفاءات لمشروعات أخرى عن طريق التحايل بإقامة كيانات قانونية جديدة تنتقل إليها أرباح المشروعات القائمة بمجرد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي . ولذلك فربما تؤدي سياسة متوازنة ـ تأخذ بتخفيض أسعار الضرائب من ناحية وتضييق مجالات الإعفاء الضريبي من ناحية أخرى ـ إلى زيادة حصيلة الضرائب في المدة المتوسطة أو الطويلة . وبطبيعة الأحوال فإن الأثر المباشر لمثل هذه السياسة قد يكون انخفاضًا مؤقتًا في الحصيلة حيث لا يتوقع أن تختفي حالات التهرب الضريبي قبل أن تطمئن النفوس إلى استقرار هذه السياسات الجديدة المعتدلة . أيا ما كان الأمر ، فإنه يبدو إنه يصعب ، في ظل الهيكل القائم للنظام الضريبي ، زيادة حصيلة الإيرادات العامة بشكل كبير دون ردود فعل سلبية قد تكون بالغة الضرر .

وفي نفس الوقت تحاول الحكومة تخفيض النفقات أو بالأخرى منع تزايدها بشكل كبير . ومن هنا فقد أخذت الحكومة بمراجعة بنود الدعم وإلغاء نسبة عالية منه كما عمدت إلى ضبط الإنفاق الاستثمارى وحصره ـ في الغالب ـ في عمليات الإحلال والتجديد . وقد ترتب على ذلك أن انخفض معدل الزيادة في الإنفاق العام وإن استمرت الزيادة المطلقة . ولا يتوقع أن يمكن احداث تخفيض فعلي في الحجم المطلق للنفقات العامة ـ وليس مجرد تخفيض في معدل الزيادة ـ ما لم يتم أحداث تغيرات هيكلية في شكل الاقتصاد القومي ودور كل من الدولة والأفراد في النشاط الاقتصادي . وهي قضية تتطلب تغيرات كبيرة في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي وربما السياسي .

ولذلك ، فإنه رغم هذه المحاولات ، يظل عجز الموازنة قائمًا وإن كان بدرجة أقل خطورة وجسامة عما كان عليه الحال في الماضي وتستمر جهود

الحكومة في هـذا الطريق للضغط التدريجي على فجـوة العجز بين الإيرادات والنفقات ، وبذلك تصبح مشكلة تمويل هذا العجز المستمر أحـد أهم مهام الحكومة . وقد أخذت الحكومة بسياســة جديدة فيما يتعلق بأسلوب تمويل هذا العجز ، وذلك بالإنتقال من أسلوب تمويـل العجز بالتضـخم عن طريق الاقتراض مـن البنك المركـزي وما يترتـب عليـه من زيـادة في عرض النقـد المتداول ، إلى أسلوب جـديد في تمويل العجز بـالاقتراض من النظام المصرفي ومن الأفراد عن طريق أذون الخزانة . ولكل منهما حدوده ومحاذيره .

تمويل العجز بالتضخم :

لجأت الحكومة في الماضي إلى تمويل عجز الموازنة عن طريق التضـخم أي بـالاقتراض من البنـك المركـزي الذي يقـوم بدوره بـزيـادة عرض النقـود المطبوعة لكـي تستخدمها الدولـة في تدبير نفقاتها . وهذا الشكـل للتمويل - كما يفضي اسمه - يؤدي إلى التضـخم حيث أنـه يزيد من عرض النقود دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج ، وبالتالي يساعد على ارتفاع الأسعار . وليس هنا مجال الاسترسال في الإشارة إلى الآثار الاقتصاديـة السلبية التي تترتب على استمرار التضخـم وارتفاع الأسعـار ، حيث تفقـد النقود الـوطنية قيمتهـا باستمرار . ولا يلبـث أن يؤدي ذلك إلى الهروب من النقود الـوطنية إلى أنواع النقود الأجنبية (الدولار مثلاً) كنوع من مخزن القيمـة وهروبًا من التآكل المستمر في قيمة النقد الوطني . وفي نفس الوقت فإن استمرار ارتفاع الأسعار يخل بإمكـانيات تقدير التكـاليف والعوائد ، وتفقـد بالتالي النقود أحـد أهم خصـائصها وهـي إنها أداة للحساب الاقتصـادي ، ومـع اختلال وسيلـة الحساب الاقتصادي (النقـود كمقياس للقيم) يتردد الأفراد في القيـام بأية مشروعـات ، حيث أن أخطـر مـا يهدد عمليـات الاستثمار هو عـدم اليقين

والشك في أوضاع المستقبل . وأخيرًا فإن استمرار التضخم وارتفاع الأسعار يعني تآكل الدخول الحقيقية للأفراد ، ويزداد هذا العبء بشكل خاص على الطبقات الفقيرة وذوي الدخول الثابتة . وكل ذلك يؤدي إلى أهدار فرص الأدخار لتقلص دخول الفئات المختلفة ، وهروب مدخرات أصحاب الدخول العالية في شكل مدخرات بعملات أجنبية خوفًا من التآكل المستمر في قيمتها . وهكذا فإن استمرار السير في أسلوب التمويل بالتضخم مليء بالمحاذير والمخاطر على سلامة الاقتصاد القومي .

ومع ذلك فإنه من الضروري الإشارة إلى أن أسلوب التمويل بالتضخم على النحو المتقدم يوفر للدولة مزايا ظاهرية أو أوهام ، كثيرًا ما أغرت أو غررت بالحكومات ويسرت لها السير في هذا الطريق . ولعل أظهر هذه المزايا الظاهرة هي أن التمويل بالتضخم هو في الحقيقة نوع من **الضريبة الخفية أو الخبيثة** التي تفرضها الدولة على المواطنين بمشاركتهم في جزء من ثروتهم ودخولهم النقدية . وهي بهذا الشكل تتفق مع فكرة الضرائب في أنها ليست واجبة الرد أو الوفاء . فأسلوب الاقتراض – كما سنرى – وإن كان يتجنب الآثار التضخمية المشار إليها ، فإنه يفرض على الحكومة – بإعتبارها مقترضًا – رد قيمة القرض وفوائده ، وبالتالي يمثل عبئًا مستقبلاً على موارد الدولة . أما في حالة التمويل بالتضخم فإن الحكومة تقترض من نفسها (البنك المركزي) ، وما يستحقه الدائن (البنك المركزي) من فوائد لا يلبث أن يعود إلى الخزانة في شكل فائض أرباح البنك المركزي . ولذلك فإن تمويل العجز بالتضخم يمثل سهولة وغواية كبيرة للحكومات ، بإعتباره نوعا من الضريبة الخفية غير واجبة الرد ، وعادة ما تكون الفائدة على قروض الخزانة من البنك المركزي زهيدة ، وهي تعود في جميع الأحوال إلى الخزانة العامة . وأما الوهم الزائف الآخر ، فهو أن هذا الأسلوب يعطي الانطباع بأن

الاقتصاد يعرف فائضًا غير مستغل من السيولة وكثيرًا ما فهم ذلك على أنه إدخار متاح للاستثمار فنظرًا لأن هذا الأسلوب يؤدي إلى زيادة عرض النقود التي تقوم الحكومة بإنفاقها ، وبالتالي تستمر في التداول في السوق ، لكي ينتهي بها المقام وتستقر في النهاية لدى البنوك التجارية **كفائض في السيولة** . وكثيرًا ما انخدع العديد من المسئولين واعتقدوا خطأ بأن توافر هذا الفائض في السيولة لدى البنوك إنما هو مظهر من مظاهر وجود إمكانيات إدخار غير مستغلة في الاقتصاد بدليل وجود هذه السيولة المتاحة لدى البنوك . والحقيقة إن هذا الفائض في السيولة كان نتيجة لعجز الموازنة أي للادخار السلبي للحكومة ، ولم يكن مظهرًا من مظاهر زيادة الأدخار . وللأسف فإن العديد من بيانات المسئولين في الماضي كانت تستخلص من توافر فائض السيولة في البنوك التجارية دليلاً على وجود إمكانيات إدخارية غير مستغلة في الاقتصاد الوطني . وهو خطأ في التحليل طالما حاولنا التنبيه إليه .

تمويل العجز بالاقتراض ؛ أذون الخزانة :

الجديد هنا هو أن الحكومة لا تمول العجز في موازنتها بإصدار نقد جديد ولكنها تقترض من الجهاز المصرفي ومن الأفراد بإصدار أذون على الخزانة تستحق الوفاء كل ثلاثة أشهر . وبهذا الأسلوب الجديد تتجاوز الحكومة مخاطر التضخم ، فعجز الموازنة لم يعد ، والحال كذلك ، مؤديًا إلى زيادة عرض النقود ، بل إنه يؤدي ، على العكس ، إلى سحب السيولة المتاحة في النظام المصرفي . وبذلك يعتبر هذا الأسلوب تقدما ـ ولاشك ـ على أسلوب التمويل بالتضخم على نحو ما رأينا .

ومع ذلك فإنه من الواجب التنبه إلى نتائج هذا الأسلوب لتمويل عجز

الموازنة وأثـره على مستقبل المالية العـامة . ولعـل أول ملاحظة هــي أن هذا الأسلوب هو نوع من **الاقتراض** وبالتالي فإنه يفرض على الموازنة العامة عبئًا برد قيمــة أذون الخزانة مضاف إليهــا الفوائد في المستقبل (كـل ٣ شـهور) ويزداد هذا العبء كلما زاد حجـم الاقتراض (إصدار أذون الخزانة) وكلما زاد سعر الفــائدة المفروضــة عليها . ومـن الملاحظ أن حجـم إصدار أذون الخزانة قد بـدأ في التزايد أسبوعـًا بعد أسبوع فضـلاً عـن أن أسعار الفائدة عليها استمرت في الأرتفاع حتى قاربت ٢٠٪ سنويا . ومعنى ذلك إنه بالقدر الذي يحول هذا الأسلوب لتمويل العجز دون تضـخم الأسعار ، فإنه يفرض **أعباء مستقبلة على الموازنة** ، ولابد ، بالتالي ، من الاستعداد لمواجهتها .

وليس من المستبعد أن يصبح عبء خدمة الدين الداخلي (أذون الخزانة ثم سندات الخزانــة) واحدًا من أكبر بنود الإنفاق في المستقبل . ولـذلك فلقد قيل في مبادئ المالية العامة ، **إن القروض العامة هي ضرائب مؤجلة** . فإذا لم تزد موارد الدولـة في المستقبل ـ عن طريق الضرائب أو غيرهــا ـ فإنها لن تستطيــع الاستمــرار في تمويل عجــز الموازنــة عــن طريــق أذون الخزانــة (الاقتراض) ، وقد تضطر حينذاك إلى العودة من جديد إلى **أسلوب التضخم**، والاعتراف بالفشل ! كـذلك لا يخفي أن التجاء الـدولة إلى أسلوب الاقتراض (أذون الخزانة) من النظام المصرفي والأفراد ، إنما يعني تزاحمًا بين الحكومة والقطاع الإنتاجي على موارد السيولة المتاحة . وكثيرًا ما أدى هذا التزاحم إلى **ارتفاع أسعار الفائدة** ، وبالتالي زيادة الأعباء المستقبلــة على الموازنة العامة من نــاحية وتراخــي معدلات الاستثمار الخاص مـن ناحية أخـرى . وهكذا يتضح أن أسلوب تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض لايمكن أن يكون أسلوبـًا دائمًا للتمويل بـل إنه مقدمة لمواجهـة مشكلة عجز الموازنــة نفسه مــواجهة مبــاشرة بمحاولــة القضاء عليـه . فــالانتقال مـن تمويل العجــز

بالتضخم إلى تمويله عن طريق الاقتراض ، ليس استبدالا بين أسلوبين ولكنه خطوة على طريق القضاء على فكرة العجز نفسها . أو هكذا ينبغي أن يكون !

المشكلة : جوهر العجز وليس أسلوب التمويل :

لاشك أن الانتقال إلى تمويل عجز الموازنة بالاقتراض (أذون الخزانة) بدلا من أسلوب التضخم ، هو ضبط لإدارة المالية العامة . فسهولة الإصدار تغري على الاستمرار فيه ، وآثار التضخم ـــ رغم خطورتها ـ قد تكون شائعة بغير ميقات محدد لساعة الحساب ، أما تمويل العجز بالاقتراض فإنه يعنى الالتزام برد القرض مع فوائده في مواعيد محددة . ومع أغلاق باب الإصدار النقدي فلابد من تدبير موارد جديدة أو الاقتراض من جديد لسد قيمة القروض القائمة وفوائدها ، فضلاً عن الاقتراض للعجز المستمر، وهو أمر لا يمكن أن يدوم . وهذه أمور لابد وأن تنضبط . وهكذا يتضح أن الأخذ بأسلوب الاقتراض لتمويل عجز الموازنة إنما هو مقدمة لمواجهة مشكلة العجز ذاته ، فالتمويل لم يعد ميسرًا وبلا ثمن ، وإنما هناك حدود علي ذلك . وفي أوضاع نكاد نكون قد وصلنا إلى حدود زيادة الطاقة الضريبية، فإنه يبدو أن لا مناص من النظر في جانب النفقات العامة ومحاولة الحد منها . والله أعلم .

٢٥ ـ مشكلة بنـوك الإستثمار والأعمال (*)

حرص قانون البنك المركـزي والجهاز المصرفي رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ـ بعد صـدور قانـون الإستثمار في ١٩٧٤ ـ على استحـداث بنوك الإستثمار والأعمال باعتبـارها « البنـوك التي تباشر عمليـات تتصل بتجميـع وتنمية المدخرات لخدمة الإستثمار وفقًا لخطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الأقتصاد القومي .. » وكان المعروف في مصر قبل ذلك نوعين فقط من البنوك وهي ؛ البنوك التجارية والبنوك المتخصصة .

أما البنوك التجارية : فهى « البنـوك التي تقوم بصفه معتـادة بقبول ودائع عنـد الطلـب أو لآجـال محددة وتزاول عمليـات التمـويـل الـداخلي والخارجي ... » ، وتعتبر هذه البنوك أقدم وأهم أنواع البنوك المعروفة ، وهي تتميز بأنها بنوك غير متخصصه تتعامـل أساسًا في تمويل النشاط الجارى للمشروعات والأفراد . وفي المقابل ، تهتم البنـوك المتخصصة بتمويل أنشطة معينة كالصناعة والزراعة وبالتـالي ظهرت البنوك الصناعية أو الزراعية أو العقارية فنظرًا لما تحتاجه هذه الأنشطة من تخصص ومعرفة خاصة .

ومع ظهـور أهمية الإستثمار وتمويـل المشروعات بـإنشاء مشروعـات جديـدة أو التوسع في مشروعـات قائمـة بما يتطلبه ذلك مـن ضرورة توفير

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٩١ .

تمويل طويـل الأجل ، فقد قامـت الحاجة في معظم الدول لإنشـاء بنوك الإسـتثمار والأعمال فهى بنـوك إنمائية تقـوم أساسًـا بالتمـويل طـويل ومتوسـط الأجل لـرأس المال الثابـت من آلات ومعـدات وإنشاءات . فهـذه الأصول تتطلـب بطبيعتها تمويلاً طـويلاً ومستقـرًا ، وبالتالي فـإن البنوك التجارية ليست مهيـأة ، في الأصل ، لمواجهة هذه الإحتياجات . وبـذلك فإن التطـور الطبعي يتطلـب أن تختص البنـوك التجـارية بـالتمويـل الجاري للنشـاط ، أي التمويـل قصير الأجل لمواجهـة احتيـاجات الإنتـاج ، في حين تختص بنوك الإستثمار والأعمال بالتمويل الرأسمالي متوسط وطويل الأجل لمواجهة إحتياجات إنشاء المشروعات .

وإذا كان نجـاح التنمية الإقتصـادية يـرتبط بـوجود قطـاع مالي قـادر ومتطور ، فـإنه لا يخفي أن أحد أهـم عناصر قوة القطاع المالي هـي في مدى تنوعه . فالقطاع المالي ـ والبنوك بصفة خاصة ـ تزداد كفاءة مع زيادة تنوع المؤسسات المالية بما يتفق مع احتياجات المدخرين وإمكانيات المستثمرين . ولذلك فإن مدى قدرة القطاع المالي لا تتوقف فقط على تعدد المؤسسات وإنما أيضًا على تنوعها وتكامل وظائفهـا . ومن هنا جاءت الحاجة إلى وجود أنواع متعددة من البنـوك فضلاً عن ضرورة توافـر العديد من المؤسسـات المالية الأخرى المكملة .

بنوك الاستثمار والسوق المالية :

يرتبط نجاح بنوك الاستثمار والأعمال في أحد جوانبه بمدى توافر موارد تمويلية طويلة الأجل ، أو بعبارة أخرى بمدى تطور السوق المالية أو سوق رأس المال . ويقصد بهذه السوق تلك التي تتداول فيها الأموال طويلة الأجل والمخصصة لـلاستثمار . وبطبيعة الأحـوال فإن تطـور هذه السـوق رهن

بمدى تـوافر الأدوات المالية المنـاسبة لتعبئـة المدخرات طويلـة الأجل ، وفي مقدمة هذه الأدوات الأسـهم والسندات . وقد عرفت الدول في الوقت الحاضر صورًا متعـددة لأدوات مالية جـديدة ومتطورة تناسـب من ناحيـة ظروف المدخرين ومـن ناحية أخرى احتيـاجات المستثمرين . على أن الأمـر يتطلب أيضًا وجود مؤسسـات مالية مساعدة ونظم وقواعد مستقرة . فيقتضي نجاح هذا السوق المالية توافر الثقة في الأصـول المالية مما يتطلب اسـتقرار تقاليد المحاسبة والمراجعة ، والدقة في البيانات المالية ، وتنظيم تداول تلك الأصول . ولذلـك فهناك العـديد من المؤسسـات والنظم المسانـدة للسوق الماليـة من بورصات وسماسرة وشركات صانعة للأسـواق ، وقواعد مستقرة للبيانات المالية المعلنة وأساليب الرقابة ، وغير ذلك

وغني عن البيان أن مصر فقدت الكثير من عناصر الأسواق المالية في ظل اقتصاد غلـب عليه لسنوات طـويلة **الاستثمار العام** ، وبالتـالي فقد كـان الإستثمار الخاص محدودًا . ولذلـك فإن بورصة الأوراق الماليـة لم تزل في خطـواتها الأولى ، وعـدد الأسـهـم المتداولـة مـا يـزال صغيرًا ، والشركـات المساهمة التـي تكونت خلال الخمـس عشرة سنة الأخيرة كانـت في معظمها شركات مغلقة أو عائلية . وهكذا فـإن سوق رأس المال مايزال أمامها الكثير حتى يمكن أن تقوم بدور مملوس في تمويل احتياجات الاستثمار .

وجاءت نشأة بنوك الاستثمار والأعمال في منتصـف السبعينيات في ظل الإطار الـذي تميز بضعف أو إنعـدام وجود سـوق مالية قـادرة على توفير موارد مـالية متوسطـة وطويلة الأجل . وزاد الأمـر صعوبة أن السيـاسات والممارسـات السـائدة من حيث تحديـد أسعار الفائدة على قـروض البنوك ، حرمت تلـك البنوك من القدرة على طـرح أدوات مالية جديـدة كان يمكن أن

يستوعبها السوق . فقد أخذ البنك المركزي لسنوات طويلة بتحديد أسعار الفائدة على قروض البنوك بمعدلات منخفضة ، لم تجاوز ١٣ـ١٥٪ بالنسبة للمشروعات الإنتاجية في الصناعة أو الزراعة ، وهو مجال الإستثمار الأساسي . وفي نفس الوقت لجأت الحكومة إلى إصدار شهادات الإستثمار ـ عن طريق البنك الأهلي ـ لتمويل عجز الموازنة بأسعار فائدة جاوزت الأسعار المقررة لقروض البنوك (تتراوح أسعار الفائدة على شهادات الإستثمار بين ١٦ـ١٧٪) . وهكذا لم تستطع بنوك الاستثمار ـ عند نشأتها ـ الإلتجاء إلى إصدار سندات لتوفير احتياجاتها من الموارد المالية المستقرة بتكاليف تقل عن أسعار الاقتراض ، ووجدت هذه البنوك نفسها بالتالي أمام صعوبة في أداء دورها الإستثماري والإنمائي . ولم يكن غريبًا ، والحال كذلك ، أن عمد الكثير من تلك البنوك إلى القيام بأعمال البنوك التجارية العادية تجاوزًا لدورها الرئيسي ، أو على العكس إلى قبول مخاطر مالية بالاقتراض قصير الأجل لتمويل إستثمارات طويلة أو متوسطة . فلجأت بعض بنوك الاستثمار والأعمال إلى التوسع في إجتذاب ودائع الأفراد وتقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات القصيرة المعروفة في البنوك التجارية على حساب تمويل المشروعات .

بنوك الاستثمار والقروض البنكية :

مع ضمور سوق رأس المال في مصر وعدم قدرتها على تغذية بنوك الاستثمار والأعمال بالموارد المالية اللازمة ، فقد عرف الإقتصاد المصري في نفس الفترة اختلالاً آخرًا ساعد بشكل غير مباشر في حل مشاكل تلك البنوك. فقد عمدت الحكومة إلى تمويل العجز المستمر في الموازنة العامة عن طريق

الاقتراض من البنك المركزي الذي قام بدوره بزيادة عرض النقود . وقد ترتب على هذا الأسلوب في تمويل العجز بالتضخم إن إزدادت السيولة لدى البنوك التجارية بشكل كبير وهي سيولة راجعة للتمويل بالتضخم وليس نتيجة لوجود مدخرات حقيقية في الاقتصاد . وإزاء الإفراط في سيولة البنوك التجارية ، فقد توافر لديها فائض قابل للإقراض استخدم في تمويل بنوك الاستثمار والأعمال. وهكذا اعتمدت تلك البنوك على القروض البنكية Interbank لمواجهة احتياجاتها التمويلية . ورغم أن هذا الأسلوب التمويلي لا يتفق مع طبيعة احتياجات بنوك الاستثمار والأعمال إلا أنه وفر علاجًا مؤقتًا لتلك البنوك في غياب سوق رأس المال .

ومع تعديل السياسة الإقتصادية واستبعاد أسلوب التمويل بالتضخم لعلاج عجز الموازنة ، بدأت الحكومة في إصدار إذون الخزانة لتمويل هذا العجز مما أدى إلى نضوب القطاع المصرفي من فائض السيولة . وإذا كان التحول بعيدًا عن إسلوب التمويل التضخمي يمثل خطوة إيجابية في علاج مشاكل التضخم ، إلا أن أحد آثاره الجانبية هي أنه بدأ يهدد بحرمان بنوك الإستثمار والأعمال من مصادر التمويل ، وذلك في نفس الوقت الذي لم تتطور فيها سوق رأس المال بشكل كاف لتوفير مصدر بديل للموارد المالية لتلك البنوك . ومع الإعتراف بأن تطور سوق رأس المال عملية طويلة الأجل بطبيعتها ولا يمكن أن تحقق نتائج سريعة ، فإن بنوك الإستثمار والأعمال تجد نفسها أمام مشكلة جديدة ، وهي توفير الموارد المالية المناسبة لإستمرارها نشاط لا جدال في أهميته في التقدم الاقتصادي . وتظهر أهمية وخطورة هذا الأمر مع التوجه الجديد إلى الإستثمار الخاص ، والذي لابد وأن يستند إلى تمويل مناسب من البنوك . ويعتبر دور بنوك الاستثمار والأعمال حاسمًا في هذا الصدد .

المرحلة الإنتقالية :

لعل أخطر ما يصادف محاولات الإصلاح الاقتصادي ، هو مراحل الإنتقال من أوضاع الاختلال إلى الأوضاع الجديدة المطلوبة . فرغم أن أوضاع الاقتصاد المصري تتطلب العديد من الإصلاحات والتعديلات ، إلا أنه من الضروري الاعتراف بأن هناك نوعًا من المعايشة وربما من التوازن في العلاقات الاقتصادية السابقة وذلك رغم الاعتراف بإختلالها . ومحاولة الإصلاح تعني ، في كثير من الأحوال ، تهديد هذه العلاقات المستقرة. وتظهر الصعوبات عادة خلال الفترة الإنتقالية بعد إزالة الأوضاع المشوهة وقبل أن تستقر النظم الجديدة وتتضح ، وهي فترة أقرب إلى أوضاع الفراغ وعدم التحديد . فالقديم زال والجديد لم يقم بعد . ولذلك فإن صعوبة الإصلاح الاقتصادي تتأتى من ضرورة وضع حلول انتقالية ومؤقتة للإنتقال من أوضاع الإستقرار المشوه القديم إلى أوضاع التوازن المأمول فيه . ففي غياب سوق رأس المال إعتمدت بنوك الاستثمار والأعمال في الماضي على القروض البنكية الناجمة عن زيادة السيولة لدى القطاع المصرفي . والآن ، بعد الأخذ بإجراءات الإصلاح الإقتصادي ، وما ترتب عليها من سحب سيولة البنوك التجارية وبالتالي نضوب سوق القروض البنكية ، ـ فينبغي البحث عن حلول مؤقتة وانتقالية لتوفير الموارد المالية لبنوك الاستثمار والأعمال وذلك انتظارًا لإنتعاش سوق المال وقيامها بدورها المأمول . وينبغي أن يتم ذلك دون تحميل الموازنة بأعباء جديدة أو العودة من جديد لإسلوب التمويل التضخمي . ولذلك فإن الحلول المقترحة لهذه الفترة الإنتقالية يجب أن تكون بطبيعتها مؤقتة حتى تتمكن سوق رأس المال من القيام بدورها الطبيعي في تعبئة المدخرات وتوفير الموارد المناسبة . وأحد الحلول الممكنة هو النظر في أشكال الموارد المالية المتاحة للقطاع المصرفي في مجموعه وشكل

إستخدامها ومدى إمكان الإفادة من هذه الإمكانيات المتاحة .

ونظرًا لأن عديدًا من الموارد المالية المتاحة للقطاع المصرفي إنما تستند إلى مصادر حكومية وشبه حكومية وتتمتع بقدر عال من الإستقرار وليست من طبيعة الودائع العادية للقطاع العائلي ، فقد يكون من المناسب توجيه هذه الموارد إلى بنوك الإستثمار والأعمال . وهناك أمثلة عديدة على ذلك مثل المقابل النقدي لمعونات الدول الأجنبية (المعونة الأمريكية أو المعونات الأوربية) أو أرصدة هيئات التأمين والمعاشات وبنك الإستثمار القومي . وعادة تودع هذه الموارد لدى البنوك التجارية والتي تقوم بدورها بإعادة إقراضها ـــ من خلال القروض البنكية ـــ لبنوك الإستثمار والأعمال . فهذه الموارد ليست ودائع للقطاع العائلي ، بالمعني التقليدي والذي تسعى البنوك التجارية إلى اجتذابها ، وإنما هي أرصدة ترتبط بقرارات سيادية يمكن أن توجه إلى بنوك الاستثمار والأعمال بما يساعدها على القيام بدورها المأمول دون أن يؤثر ذلك على نشاط البنوك التجارية التي تعتمد على ودائع القطاع العائلي وفوائض والمشروعات الإنتاجية .

بنوك الاستثمار والأعمال ضرورة حيوية للإقتصاد خاصة في توجهه الجديد لتشجيع الاستثمارات الخاصة ، ومن الظلم أن تقع ضحية الإصلاح الاقتصادي في فترات الإنتقال وقبل أن تنضج سوق رأس المال .

والله أعلم .



٦ ـ النقـــــــود :

* قصة النقود



٣٦ ـ قصـــة النـقـــود (*)

تمثل النقود أحد أهـم اكتشافات الإنسان والتي أثرت في حيـاته وتطور المجتمعات على نحو لا يكاد يعادله في الأهمية سوى اكتشاف الإنسان للنار والكتابة . وإذا كـان اكتشـاف النار قد فتح أمام الإنســان باب السيطرة على الطبيعة وتطويع الأشياء وبالتالي انطلاق « الإنسان الصانع » ، فإن الكتابة قد أتاحت له فرصة تراكم المعـرفة وتسجيل الذاكرة الجماعية وتقدم العلوم والمعـارف وبها تأكـد معنـى « الإنسان المفكـر » . وجـاءت النقود لتفســح الطريق أمام هذا « الإنسان الصانع» و « المفكر » لكي يترجم هذه المكتسبات إلى رفاهية وتقدم اقتصادي ! فبالنقود ومـن خلال تطورها اكتسبت الثروة آفاقا جديدة وبالتالي فتح الطريق أمام التقدم الاقتصادي المذهل الذي عرفه الإنسان في خلال تاريخه الطويل . فالتقدم الذي حققه الإنسان لم يكن فقط وليد اكتشافات « فنية وتكنولوجيـة » كما بدأتها رحلة الإنسان مع اكتشـاف النار ، كما لم يكن فقط وليد ثورة « ذهنية وفكـرية » عندما فجرها اكتشـاف الإنسان للكتابة ، ولكن هذا التقدم يـرجع في جزء غير قليل منه إلى استنباط الإنسان لعـديد مـن النظم والمؤسســات الاقتصاديـة ، وفي مقدمتهـا فكرة النقود.

(*) نشرت في مجلة العربي العدد ٣٩٦ نوفمبر ١٩٩١ .

غموض طبيعة النقود :

رغم أهمية النقود في حياة الإنسان ، ومع الاعتراف بأن الغالبية العظمى من البشر يهتمون بها ، بل وقد يسعون إليها ـ رغم ادعائهم غير ذلك في كثير من الأحيان ـ فإنه من الغريب أن عددا محدودا جدا يفهم حقيقة النقود وطبيعتها . ولا يقتصر الأمر على الجمهور الغفير من غير المتخصصين ، بل إن بعض الخصائص الجوهرية للنقود في تداخلها مع مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية قد تلتبس حتى على بعض المتخصصين . فالنقود رغم تعاملنا اليومي معها لم تزل كيانا خاصا له حياته المستقلة ويتطور بشكل مستمر على نحو قد نغفل فيه عن بعض خصائصه الرئيسية . ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن النقود « نظام اجتماعي » لم ينشأ نتيجة لتصور معين أو لفكرة محددة لدى مفكر أو باحث. النقود ليست اختراعا ، ولكنها كيان اجتماعي متطور فرضته حاجات التعامل على نحو متدرج وغير ملموس، ولم تلبث النقود أن فرضت قانونها على التعامل ذاته، وبالتالي فإن هناك علاقات من التأثير المتبادل بين احتياجات التعامل ـ وفي مقدمتها اقتصاد التبادل ـ وبين النقود ، دون أن يمكن تحديد شكل علاقة السببية على نحو واضح ومحدد. وقد تطور شكل النقود خلال المراحل المختلفة ، فعرفت مرحلة للنقود **السلعية** حيث قامت بوظائف النقود سلعة من السلع ، ثم ظهرت مرحلة النقود**المعدنية** حيث استقر التعامل على أنواع محددة من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) لكي تقوم بوظائف النقود ، وجاءت بعد ذلك مرحلة النقود **الورقية**(البنكنوت) وبحيث أصبحت الأوراق التجارية التي تصدرها البنوك ـ استنادا إلى المعدن النفيس ـ هي التي تقوم بوظائف النقود ، وأخيرا ظهرت مرحلة النقود **الائتمانية** والتي تخلصت فيها النقود من كل مظهر

مادي ـ فهي ليست سلعة ولا معدنا ولا حتى ورقة تجارية ـ وإنما مجرد حق أو دين . وبهذا المنظور تحررت النقود كلية من كل شكل مادي لتمثل علاقة مجردة بين دائن ومدين ، ولكن مع خصوصية جديدة هي أن مديونية المدين تخفي وراءها مديونية المجتمع أو الاقتصاد القومي في مجموعه على ما سنرى .

وإذا كان فهم أي ظاهرة يزداد عمقا بمتابعة تطورها التاريخي ، فإن الاهتمام بتاريخ النقود وتطور مراحلها كثيرا ما كان سببا في عدم إدراك حقيقة النقود وكنهها . فالتاريخ المادي الطويل للنقود وخصائصها السلعية أو ارتباطها بالمعدن النفيس أو شروط إصدارها من البنك المركزي أو البنوك بصفة عامة ، كل ذلك قد ساعد على طمس حقيقة النقود الرئيسية وهي أنها حق وبالتالي علاقة معنوية وليست شيئا ماديا محددا ، وهى علاقة تعطي حاملها الحق في استيفائه من السلع والخدمات المعروضة للبيع ، وبالتالي فإن المدين النهائي ليس شخصا محددا إنما هو جمهور البائعين . وفي كل ذلك لا تظهر النقود كنوع من المثليات لها ما يقابلها عددا ونوعا محددا مسبقا ، وإنما هي على العكس علاقة بين صاحب النقود وبين المجتمع أو الاقتصاد القومي في مجموعه تتحدد فيه حقوقه بقدر ما يحدث في الاقتصاد من تقدم أو تأخر . فالنقود ظاهرة اجتماعية مركبة تعكس مختلف العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع . كل هذه أمور لم تكن واضحة عندما اقتصر الحديث على النقود المادية سلعة كانت أو معدنا أو ورقا ، ولم يعد الأمر كذلك حينما كشفت النقود عن حقيقتها بعد أن تجردت كلية من كل مظهر مادي . وحتى لا نستبق الأمور فلنبدأ منذ البداية لنعرف النقود ونميز بينها وبين ما يختلط بها.

الأصول العينية والأصول المالية :

عندما نتحدث عن ثروة الفرد فإننا نبحث في كل ما يملكه ويتمتع بقيمة في السوق ، فهو يملك منزلا أو عقارًا وله حسابات في البنوك ونقدية في منزله وله به منقولات وقد يملك أوراقًا مالية من أسهم وسندات ، وكلها في نظره من عناصر الثروة التي يملكها . ولكن إذا نظرنا إلى هذه العناصر نجد أنها تتكون في الحقيقة من نوعين من الأصول ، أصول عينية وأصول مالية . أما الأصول العينية فهي السلع والموارد المادية وغير المادية والتي تقوم بإشباع الحاجات مباشرة (سلع الاستهلاك) مثل الملابس والأثاث ، أو التي تستخدم في الإنتاج (السلع الإنتاجية) مثل الآلات والمعدات في المصنع أو المزرعة والتي وإن كانت لا تشبع الحاجات المباشرة ، فإنها تساعد على الإنتاج في المستقبل . ولكن إلى جانب هذه الأصول العينية بالمعنى السابق توجد في ثروة الفرد عناصر أخرى هي التي يمكن أن نطلق عليها اسم الأصول المالية . وهذه ليست سلعا استهلاكية ولا إنتاجية وإنما مجرد حقوق أو ديون في علاقته مع أطراف أخرى . فالسند مثلا ليس سلعة ولكنه دين في حق المدين لصالح الدائن . وبالمثل فإن السهم ـ وإن كان من الناحية القانونية يمثل عنصرا للملكية في الشركة ـ فإنه في حقيقة الأمر يمثل حقا للمساهم في مواجهة الشركة نظرا لأن الشركة نفسها تملك الأصول العينية من آلات ومصانع وغير ذلك . فهنا نحن بصدد نوع آخر من أنواع الثروة ، وهو الأصول المالية والتي لا تمثل سلعا أو أصولا عينية ، وإنما تعكس علاقة مديونية أو حقوق بين دائن ومدين . وإذا كانت هذه الأصول تمثل ثروة من وجهة نظر الدائن ـ لأنه سوف يستوفي حقه من المدين ـ فإن الأمر يختلف عندما ننظر إلى الاقتصاد القومي في مجموعه . ذلك أن الأصول

المالية تتضمن طرفين ، طرفاً دائنا وطرفا مدينا . هناك حق للدائن يمثل إضافة إلى حجم ثروته ، ولكن هناك أيضا التزاما على المدين يمثل عجزا وعبئا على ثروته.وتتعادل قيمة الطرفين بالضرورة وبالتالي يلغي أثرهما بعضه البعض الآخر. ولذلك فإنه من وجهة نظر المجتمع في مجموعه لا تعتبر الأصول المالية المحلية جزءا من الثروة فهي وإن كانت إضافة بالنسبة للدائنين بها ، فإنها تمثل عجزا بالنسبة للمدينين بها . وهكذا تصبح الإضافة الصافية دائما صفرًا في حالة الأصول المالية . ولذلك فإن ثروة المجتمع تقاس فقط بالأصول العينية وتخرج منها الأصول المالية المحلية التي لا تضيف شيئا على المستوى القومي رغم أنها كانت تؤثر في توزيع الثروات بين الأفراد فتزيد من ثروة أصحاب هذه الأصول المالية وتنقص بنفس القدر من ثروة المدينين بها .

النقود ليست الثروة :

تعتبر النقود من وجهة نظر الفرد نوعا من الثروة، فكل فرد يقيس ثروته بما لديه من نقود ومن أصول أخرى كمنزل أو مزرعة أو مصنع أو سلع معمرة كسيارة أو غيرها وكذلك الحال بالنسبة لحقوقه المالية الأخرى من الأسهم والسندات والديون . ولكن ليس الأمر كذلك من وجهة نظر المجتمع في مجموعه ، فالنقود ليست جزءا من الثروة وإن كانت حقا عليها . وإذا كانت النقود في التحليل النهائي هي حقا أو دينا لصاحبه في الحصول على ما يشاء من السلع والخدمات المعروضة للبيع ، أي أن هناك التزاما أو عبئا على مالك هذه السلع والخدمات لصالح حامل النقود، فإنها لا تعتبر والحال كذلك إضافة إلى الثروة بقدر ما هي حق عليها .

وظائف النقود :

ارتبطت وظائف النقود **باقتصاد التبادل** . فالنقود إحدى نتائج ظهور التبادل ، فضلا عن أنها أصبحت من أهم أسباب تطور شكل المبادلات نفسها . فبعد انتهاء الاقتصاد البدائي المعيشي ، اكتشفت المجتمعات أهمية التخصص وتقسيم العمل مما أظهر الحاجة إلى المبادلات . وقد ساعد كل من التخصص وتقسيم العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية وتوسع إطار النشاط الاقتصادي ليجاوز الوحدة الاقتصادية البدائية ـ عائلة أو قبيلة ـ ويتسع ليشمل وحدات أكبر من مدينة أو منطقة حتى ظهرت الوحدات الاقتصادية الكبرى في شكل دول وها نحن نتقدم نحو الاقتصاد العالمي . وفي كل هذا كان التبادل هو الأساس في دفع التخصص وتقسيم العمل إلى مداه .

ومع ظهور أهمية التبادل كان لابد من ظهور النقود وتطورها للتخفيف من مشاكل المبادلات العينية ـ المقايضة ـ وذلك بتوفير وسيلة سهلة وبأقل النفقات لإجراء عمليات التبادل . وهكذا ظهرت النقود كأسلوب لتقسيم عملية التبادل العيني ـ المقايضة ـ إلى عمليتين منفصلتين هما الشراء والبيع ويتوسطهما استخدام النقود . وبذلك فقد كانت الوظيفة الرئيسية للنقود هي **الوسيط في التبادل** . وقيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل تفترض ضمنا أن ترد كل قيمة السلع إلى مقياس واحد تقدمه هذه النقود ، وبذلك فقد ارتبطت وظيفة الوسيط في التبادل بوظيفة أخرى عاصرتها أو حتى سبقتها وهي وظيفة **مقياس** القيم.فالنقود ليست فقط وسيلة لتقسيم عملية المقايضة إلى عمليتين منفصلتين للبيع ثم الشراء ، بل إنها تمثل فضلا عن ذلك أساسا لتقييم السلع محل التبادل وإجراء المقارنة بين قيمها بمعيار واحد. وقيام النقود بهذا الدور يعني أن النقود تقوم بدور هام في الحساب

الاقتصادي ، والمقارنة بين أسعار السلع المختلفة . فقد وجد أن هناك كسبا حقيقيا من حيث حجم المعلومات المتاحة مع استخدام النقود ، ذلك أن استخدام النقود في مقارنة معدلات التبادل يقلل من عدد الأسعار النسبية بشكل كبير دون نقص في المعلومات المتاحة عن قيم السلع . فإذا لم تستخدم النقود فستكون هناك حاجة لمقارنة أسعار كل سلعة بالنسبة للسلع الأخرى ، وهو ما يتضمن عددا هائلا من العلاقات تعرفه قواعد التوافيق والتبادل في الرياضيات ن (ن ـ ١ / ٢) ، بعكس الحال عند استخدام النقود حيث يقل عدد هذه العلاقات إلى (ن ـ ١) . فإذا كان لدينا ١٠٠ سلعة ، فأنت تكون بصدد ٤٩٥٠ علاقة أسعار نسبية بين السلع في حالة عدم استخدام النقود ، في حين أن استخدام إحدى هذه السلع كنقود ونسبة كل الأسعار إليها تخفض هذه العلاقات إلى ٩٩ علاقة فقط . وهكذا فإن استخدام النقود كمقياس للقيم هو جزء من تخفيض تكلفة المعلومات . فالنقود أداة لزيادة المعرفة والمعلومات عن قيم السلع . وأخيرا فإن النقود وهي تمثل وسيطا في التبادل بحيث تفصل بين عمليتي البيع والشراء ، فإنها تسمح في نفس الوقت بالفصل الزمني بحيث قد تتأخر إحدى العمليتين عن الأخرى . فالبائع ليس مضطرا لاستخدام النقود حصيلة البيع للشراء في نفس الفترة بل إنه قد يقرر الاحتفاظ بالنقود للشراء في فترات مستقبلة ، وهكذا فإن النقود أيضا مخزن للقيم تسمح بالاحتفاظ بالحق في الشراء والحصول على السلع والخدمات في المستقبل ، أي أنها تمثل جسرا بين الحاضر والمستقبل بما توفره لصاحبها من قدرة على الحصول على السلع والخدمات في المستقبل .

وهكذا جرت العادة على القول بأن وظائف النقود هي الوسيط في التبادل، مقياس القيم ، ومخزن القيم . وبهذه الوظائف أو الصفات تتوافر للنقود

خصائصها النقدية وتتميز بها عن غيرها من الأصول الاقتصادية . وإذا كانت النقود تقوم بهذه الوظائف فإنما يرجع ذلك إلى أنها تتمتع بنوع من **القبول العام** في المعاملات ، بمعنى أن كل صاحب سلعة أو خدمة معروضة للبيع يقبل التنازل عن سلعته أو خدمته مقابل الحصول على النقود ، وهو يقبل ذلك لأنه يدرك أن الآخرين يقبلون بدورهم الحصول على هذه النقود وتقديم سلعهم أو خدماتهم المعروضة للبيع . وهكذا فإن أساس قيام النقود بدورها هو توافر هذا **الإتفاق العام** على قبول التعامل بالنقود ، وهو من أنواع الظواهر الاجتماعية التي تتحقق بقيام **الثقة** المتبادلة بين الأفراد على قبول التعامل بشكل من أشكال النقود دون شكل أو أشكال أخرى .

أشكال النقود :

سبق أن أشرنا إلى أن النقود قد أخذت أشكالا متعددة في خلال تطورها التاريخي . وقد بدأت في شكل سلعة من السلع ذات الانتشار الواسع الاستخدام ، التي تمتعت بالتالي بنوع من القبول العام . وهذه هي مرحلة **النقود السلعية** . ومع استمرار قيام إحدى السلع بوظائف النقود أظهرت بعض المعادن وخاصة الذهب والفضة مزايا خاصة ساعدتها على القيام بهذه الوظائف ؛ من ذلك أن هذين المعدنين لا يتعرضان للتلف أو الخسارة ، وأنه يمكن تجزئتهما وإعادة صهرهما ، وأنهما نادران نسبيا وبالتالي يتمتعان بقيمة مرتفعة تسمح بإجراء معاملات كبيرة بأحجام معقولة من المعدن . وهذه هي مرحلة **النقود المعدنية** . ومع انتشار التجارة وقيام الأوراق التجارية بدأت بعض البيوتات المالية (البنوك) في الاحتفاظ بالنقود المعدنية مقابل إصدار أوراق تجارية تتداول بدلا من النقود المعدنية

المحفوظة في خزائنها . وهكذا بدأت هذه الأوراق تتمتع بنوع من القبول العام في أوساط التجار ثم توسع استخدامها إلى الجمهور الواسع ، وبدأت مرحلة **النقود الورقية** حيث اقتصر إصدار هذه النقود الورقية على أحد البنوك الرئيسية والذي أصبح فيما بعد البنك المركزي . وأخيرا جاء التعامل مع البنوك التجارية وإصدار مديونياتها في شكل ودائع (مديونية) تقيد في حساباتها وتنتقل هذه القيود المحاسبية عن طريق الشيك.ومع التوسع في استخدام الشيكات لدى البنوك وانتقال الأموال بين الأفراد عن طريق نقل حساباتهم لدى البنوك في شكل تغيير في شكل القيود المحاسبية لدى البنك بتبديل اسم الدائن ، بدأت تظهر **النقود الائتمانية** ، والتي تتمثل في مديونية أو ائتمان البنك والذي أصبح يقبل في التعامل بين الأفراد . وهكذا فإن مديونية البنك لم تعد مقصورة عليه بل إنها تمتعت بنوع من القبول العام ، بحيث أصبح الأفراد يقبلون التنازل عن السلع والخدمات المعروضة للبيع مقابل الحصول على مديونية البنك التجاري . وهكذا أصبح البنك التجاري خالقا لنوع جديد من النقود وهو **نقود الودائع** أو النقود الإئتمانية . ومع هذا التطور تخلصت النقود نهائيا من كل أثر مادي لتصبح مجرد مديونية أو قيد محاسبي في دفاتر البنك يمثل مديونية البنك .

وهكذا ظهرت النقود في شكلها النهائي وفقا لطبيعتها الحقيقية والتي كانت تختفي ــ إلى حد ما ــ مع الأشكال المادية للنقود . النقود ليست شيئا ماديا ، ليست سلعة ، بل هي حق أو مديونية ، ولكنها مديونية من نوع خاص هي مديونية يمكن أن تتحول إلى سلع وخدمات يمكن اقتضاؤها من أي فرد في المجتمع يعرض بضاعة للبيع . وهكذا فإن حامل النقود يتمتع بحق في تحويل هذه النقود إلى سلع وخدمات ، ويمكن أن يحصل على حقه هذا من أي فرد يعرض سلعه أو خدماته للبيع . وبذلك فإن المدين النهائي في

حالة النقود هو مدين غير محدد . **النقود حق على الاقتصاد في مجموعه** أو الإنتاج القومي المعروض للبيع . فكل مالك لكل عنصر من هذا الإنتاج يمثل مدينا ممكنا أو محتملا في مواجهة حامل النقود الذي يكون له الحق في اقتضاء هذا الحق من أي منتج في الاقتصاد . ولذلك فإن النقود دين على الاقتصاد القومي وحق لحاملها في مواجهة هذا الاقتصاد .

ومتى اتضحت طبيعة النقود على هذا الشكل فإنها تخرج من إطار السلع أو الإنتاج بصفة عامة لتدخل ضمن قائمة الحقوق أو الأصول المالية، وهي تتميز عن غيرها من الأصول المالية بأنها تتمتع بقابلية نهائية للتداول، وهذا ما يطلق عليه معنى **السيولة** ، وتقاس سيولة الأصول المالية من أسهم وسندات وغيرها بشكل عام بمدى قدرتها على التحول إلى نقود . وتتمتع النقود كأصل مالي بثبات نسبي في القيمة لأن النقود كما سبق أن أشرنا هي أساس أو مقياس القيمة ، الأمر الذي يتطلب قدرا من الاستقرار في القيمة . ونحن هنا نتحدث عن الثبات النسبي لقيمة النقود . ولكن ذلك لا يمنع من أن هذه القيمة قد تتغير ، بل وقد تتدهور بشكل كبير نتيجة للتضخم .

قيمة النقود :

إذا كانت النقود حقا ماليا فإن قيمتها تتحدد بالقيمة الاقتصادية لموضوع هذا الحق . وقد رأينا أن حامل النقود يتمتع بالحق في الحصول على ما يشاء من السلع والخدمات المعروضة للبيع في الاقتصاد القومي وهو ما يطلق عليه اسم **القوة الشرائية للنقود** . وبذلك تتحدد قيمة هذا الحق بمدى توافر الإنتاج ـ أي السلع والخدمات في الاقتصاد ـ وبمدى تزاحم أصحاب

الحقوق المماثلة من حـاملي النقود على نفس هذا الإنتاج وهكذا تـزيد قيمة النقود كلما زاد الإنتاج القومي ، وبالتالي يـزداد ما يمكن الحصـول عليه من سلع وخدمات مقابل هذه النقود . وفي نفس الوقت تقل قيمة النقود كلما زاد حجم المتداول منها نتيجة زيادة مزاحمة أصحاب النقود على نفس الإنتاج . وبعبارة أخرى فإن قيمة النقود ترتبط بالقوة الشرائية للنقود ، أي بما يمكن الحصـول عليه مـن سلع أو خـدمات . وهكـذا فإن قيمـة النقود هـي قيمة مشتقة من قوة الاقتصاد وحجم الإنتـاج . ولذلك فإن النقود تعبير أو رمز عن الاقتصـاد في مجموعه ، فهي حق لصاحبها على الإنتاج القومي المعروض للبيع ، وتتوقف قيمة النقود على ما يحدث في الاقتصاد والإنتاج بصفة عامة. فالحديـث عن قيمة النقـود إنما هو حديث عـن أوضاع الاقتصـاد القـومي وبذلك تختلف قيمـة النقود عن قيمة أي سلعة ، فالحديـث عن قيمة السلعة يعني أننـا نبحث في القيمة النسبيـة ، أي معدل التبادل بين السلعـة والسلع الأخرى ، كل واحدة على حدة . أما الحديث عن قيمة النقود فليس حديثا عن قيمـة النقد بـالنسبة لكـل سلعة على حـدة وإنما بالنسبـة لجميع السلـع والخدمات ، أو قل متوسط أسعارها .

النقود والإنتاج :

سبق أن أشرنـا إلى أن النقود ليست الثـروة وإنما هي حـق عليها ، وأن قيمة النقود مشتقة من حجم الإنتاج وتنوعه ، فهل معنى ذلك أن العبرة فقط بما يحدث في الاقتصـاد العينـي من علاقـات إنتاج، وأن النقود وغيرهـا من الأصول المالية عديمة الأهمية بالنسبة للإنتاج والثروة ؟

الحقيقة هي عكس ذلك تماما ، فرغم أن النقود ليست هي الثروة ، فإنها مع ذلك ـ مع غيرها من الأصول المالية الأخرى ـ من أهم العناصر التي تساعد على زيادة الثروة والإنتاج . فالإنتاج ـ وما يتولد عنه من ثروة ـ يتوقف إلى حد كبير على عدد من النظم والوسائل الاقتصادية ، وفي مقدمتها نظام النقود والمؤسسات المالية والأصول المالية المختلفة . فقد ساعد وجود هذه النظم والمؤسسات على زيادة القدرة على الإنتاج وتنويعه وتطويره . فكما لاحظ آدم سميث بحق ـ منذ نهاية القرن الثامن عشر ـ وتابعه فى ذلك كبار الاقتصاديين ، تتوقف ثروة الأمم على القدرة على تقسيم العمل،وزيادة حجم الأسواق والمبادلات، وزيادة القدرة على الادخار وإتاحة الفرص أمام المستثمرين والمبدعين لاستخدام المدخرات المتاحة. وفي كل هذا قامت النقود ، وبشكل عام الأصول المالية والمؤسسات النقدية والمالية ، بتوفير الظروف المناسبة لتحقيق هذه الأمور اللازمة لزيادة ثروة الأمم . فتقسيم العمل والمبادلات لا يتحقق بشكل كاف في غياب نظام نقدي ، وكلما تطور شكل النقود وازدادت تحررا انعكس ذلك على زيادة القدرة على تقسيم العمل والمبادلات . فوجود قوة « شرائية عامة » تسمح لكل منتج بأن يتخصص في إنتاج السلعة أو المرحلة الإنتاجية التي يجيدها ويطرحها في السوق مقابل الحصول على النقود التي تمكنه من الحصول على ما يريد من سلع وخدمات معروضة في السوق . كذلك فإن إمكانات الادخار تزداد بشكل كبير كلما توافر للأفراد فرصة للاحتفاظ بقيمة فائض إنتاجهم في شكل قوة شرائية عامة ، وليس مجرد مجموعة محددة من السلع ، وبحيث يتمكنون من استخدام هذه النقود في المستقبل للحصول على احتياجاتهم من السوق من مختلف السلع والخدمات . وبالمثل فإن توافر هذه المدخرات النقدية وتجميعها في المؤسسات النقدية والمالية يضع أمام المستثمرين امكانات

كبيرة لتنفيذ مشروعاتهم استنادا إلى مدخرات الآخرين ومع نمو الاستثمارات وتزايدها وبالتالي العوائد المترتبة عليها يجد المدخرون مزيدا من الحوافز على زيادة مدخراتهم وبطبيعة الأحوال ، فإن ازدهار هذه العلاقات لا يتوقف فقط على وجود النقود كأصل مالي ، وإنما لابد أن يندرج ذلك ضمن منظومة كاملة الأصول المالية من أوراق تجارية وأوراق مالية ومع توافر عدد من المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة التي تتوسط العلاقة بين المدخرين والمستثمرين . فالنقود لا تقوم بدورها كاملا إذا لم يرتبط ذلك بالعديد من الأوراق التجارية من كمبيالات وسندات إذنية وشيكات . وتزداد الثقة في تداول هذه الأوراق التجارية كلما وجدت مؤسسات مالية وسيطة تتعامل فيها وتعطيها ، بالتالي ، مزيدا من الثقة والاستقرار نتيجة لكبر حجم معاملاتها بل إننا رأينا أن ظهور النقود نفسه كان تطويرا لهذه الأوراق التجارية التي تقدم إلى البنوك فتعيد إقراضها ـ مع تقديم ضمانها ـ وبها أصبحت نفسها نوعا من النقود .

ولا يقتصر الأمر على الأوراق التجارية ، بل لابد أن تكتمل الصورة بظهور أشكال الأوراق المالية طويلة الأجل من أسهم وسندات ، وغيرها من الأصول المالية . فهذه الأصول المالية تساعد على ظهور المشروعات الكبرى ، في شكل شركات المساهمة وغيرها ، والتي لم يكن من الممكن بدونها تجميع المدخرات الهائلة ، فضلاً عن توفير الفرص الاستثمارية الكبرى للأفكار العظيمة . وقد ارتبط ذلك بظهور أشكال قانونية جديدة للشركات والصناديق والمؤسسات المالية الوسيطة من بنوك وشركات تأمين وصناديق معاشات ، فضلاً عن مختلف أشكال الأوراق المالية . وهكذا فإن الإنتاج والاقتصاد العيني لا يمكن أن ينمو على النحو المراد ما لم يصاحبه تطور

مقابل في الأصول المالية والاقتصاد المالي . على أن النقود وحدها لا تكفي وإنما يجب أن تنتظم في منظومة كاملة من الأصول المالية تكملها ويساعد كل شكل منها على تدعيم وتطوير الأشكال الأخرى . ومن هنا أيضا تظهر أهمية النظر إلى النقود باعتبارها أحد ـ ولكن أهم ـ عناصر الأصول المالية . وبالمثل فإن دور البنك المركزي والبنوك التجارية لا يمكن أن يكتمل ما لم ينتظم بدوره ضمن تشكيلة كاملة من المؤسسات المالية .

باستثناء الاقتصاد البدائي ، فإنه لا قيام لاقتصاد حديث متطور ما لم يستند إلى نظام نقدي حديث ومتطور . ووجود هذا الاقتصاد النقدي الحديث رهن باندماجه في قطاع مالي متطور من المؤسسات والأصول المالية المتنوعة . حقا الاقتصاد العيني ـ من إنتاج وثروة ـ هو الأساس ، ولكنه بدون اقتصاد مالي متطور فإنه يصعب ـ أو حتى يستحيل ـ تقدم الاقتصاد العيني .

النقود والزمن :

النشاط الاقتصادي نشاط ممتد بطبيعته في الزمن، فالإنتاج يأخذ فترة حتى تظهر آثاره في السوق . ويعتمد التقدم الاقتصادي كله على الادخار والاستثمار ، وهما من الكميات الاقتصادية ذات الصلة الوثيقة بالنظر إلى الزمن والمستقبل فالادخار هو امتناع عن الاستهلاك الآن وتأجيله إلى المستقبل ، والاستثمار هو بذل الجهد الآن من أجل الحصول على الثمرة في المستقبل . وهكذا فإن النشاط الاقتصادي وكفاءته يعتمدان على مدى الرشادة في اتخاذ هذه القرارات المتعلقة بالمستقبل ، وإجراء المقارنة بين

العائدات والأعباء الممتدة عبر فترة من الزمن ، بمقارنة بين الحاضر والمستقبل ، والمقارنة بين فترات متعددة في المستقبل البعيد والقريب .

وقد اكتسب الزمن أهمية خاصة في العصور الحديثة ، وخاصة بعد عصر النهضة والاكتشافات الكبرى ثم الثورة الصناعية . ويرجع ذلك إلى خطورة وأهمية التغييرات التي تلحق بالحياة وبظروف ووسائل الإنتاج وتطور الأوراق . فرغم أن التطور والتغيير من سنن الحياة فإن سرعة التطورات والتغيرات زادت بشكل كبير في العصور الحديثة . فقد تميزت الحضارات القديمة باستقرار كبير وبطء شديد في التطور والتغيير . ولذلك فرغم مرور الوقت لم تحدث تغيرات كبرى لفترات طويلة نسبيا . ومن هنا لم يكن للزمن نفسه الأهمية التي يمثلها الآن . فقد يمر الوقت ولا يختلف الزمن. وليس الأمر كذلك الآن ، **فالزمن هو التغير**.

ومن هنا فقد عرفت مختلف النظم الاقتصادية، وخاصة في العصر الحديث ، أساليب متعددة لقياس **التفضيل الزمني** ، أي مبادلة الحاضر بالمستقبل . فمن يتنازل عن مزايا أو مصالح في الحاضر فهو يتحمل تضحية يقينية ، ولا يمكن أن يعوضها المستقبل الاحتمالي إلا مقابل عوض أو ثمن . وما لم يتوافر معيار للتفضيل الزمني ، فإن الاقتصاد يفتقد أساس المقارنة بين الحاضر والمستقبل ، وبالتالي تفسد قرارات الادخار والاستثمار وهي أساس كل تقدم .

وتلعب النقود دورا أساسيا في الربط بين الحاضر والمستقبل ، وبالتالي توفير وسيلة للمقارنة بين الحاضر والمستقبل أو بين الفترات المختلفة في المستقبل . فالنقود كما أشرنا تعطي صاحبها حقا على الإنتاج القومي ، وهو

حق لا يقتصر على إنتاج محدد بذاته في فترة زمنية معروفة ، وإنما هو حق مجرد أو مطلق على الإنتاج القائم أو الإنتاج المستقبل . وتتحول النقود فقط إلى سلع وخدمات عندما يقرر صاحبها استخدامها في الشراء مما هو متاح في الاقتصاد سواء في الفترة الحالية أو في المستقبل القريب أو البعيد . ولذلك تعتبر النقود بحق حلقة الوصل بين الحاضر والمستقبل.

ثمن النقود :

النقود ليست سلعة ، وعندما تكتشف حقيقة النقود بعد تطور طويل ، فإن الحديث عن ثمن تبادل النقود ليس حديثا عن مبادلة سلعة بسلعة؛ تمرا بتمر ، أو برا ببر ، أو ذهبا بذهب . فالنقود ليست من المثليات التي تتبادل فيما بينها ، والتي يصدق عليها قول أرسطو ، بأن النقود لا تلد . والحديث عن تبادل النقود أو ثمن هذا التبادل يمكن أن يتم عند اختلاف محل التبادل في المكان أو الزمان .

فمن حيث الاختلاف في المكان ، تتبادل العملات المختلفة فيما بينها . فالمعروف أننا لم نصل بعد إلى مرحلة النقود العالمية ، والنقود الوطنية المتداولة تمثل حقا على الاقتصاد الوطني دون مجاوزة حدوده . فالجنيه المصري حق أو دين على الاقتصاد المصري وبالتالي يتم التعامل فيه داخل حدود هذا الاقتصاد ، في حين أن الدولار أو الجنيه الإسترليني تمثل حقوقا على الاقتصاد الأمريكي أو البريطاني . ولذلك فإن تبادل الجنيه المصري مقابل الدولار أو الإسترليني هو مبادلة حقوق على الاقتصاد المصري مقابل حقوق على الاقتصاد الأمريكي أو البريطاني . ومن الطبيعي أن يكون من

حق المتعاملين أن يتفقا على تحديد سعـر التبادل بين العملتين في ضوء نظرة كل منهما إلى قوة وطبيعة كل من الاقتصاد المصري والأمريكي والبريطاني .

وقد يختلف هذا التقدير بين شخص وآخر كما قد يختلف بين فترة وأخرى وهذا التبادل بين العملتين ليس تبادلا بين مثليات، فالجنيه المصري تعبير أو رمـز عن الاقتصـاد المصري المركب ، كما يعبر الـدولار أو الإسترليني عـن الاقتصاد الأمريكي أو البريطاني . ومن الواضح أنه لا يمكن القول بأن هذه العملات تعتبر مثليات يقوم كل منها مقام الآخر. ولذلك فإن تبادل العملات المختلفة ليس تعامـلا في مثليات وبالتالي يخضع سعر هـذا التبادل للتقدير ويعرف التقلبات . وهذا هو ما يعرف باسم **سعر الصرف**.

وبالمثل فإن تبادل النقود مع بعضـها قد يكون في الزمان أيضاً . وفي هذه الحالة فـإن مبادلة النقود إنما هـي مبادلة زمـن بزمن ، مقايضـة حق على الاقتصاد القـومي الآن ، بحق على الاقتصـاد القومـي غدا أو بعد غـد وقد يكونان شيئين مختلفين تماما من حيث حجم الإنتاج وتنوعه والقوة الشرائية لوحدة النقد . ومن هنا أيضا فإن الحديث عن ثمن النقود هو حديث عن ثمن الزمـن أو هو تعبير عن التفضيـل الزمني . وهـذا هو **سعر الفائدة** فمن يتنازل عن قدر من النقـود الآن لا يتنازل عن سلعة أو سلع محددة ، وإنما هو يتنازل عن حـق أو سهم في الإنتاج القومي المتاح حـاليا . وعندما يسترد نقوده في المستقبل فـإنه لا يسترد سلعا أو خدمـة تنازل عنها لفترة ، وإنما يسترد حقـا على الإنتاج القـومي أو سهما فيـه في فترة زمنيـة لاحقة . وقـد يحدث خلال هـذه الفترة من تغيرات على الإنتـاج القومـي ما يجعلـه يتقدم وينمـو، أو ما قـد يعرضـه لمشاكـل فيتراجـع أو يتدهـور ، وكلها مخاطـر واحتمالات . ومـن الطبيعي أن يتـوقع أن يعـوض عن تحملـه لبعض هـذه المخاطر أو يشارك بنصيب في التقدم العام الذي صاحب الإنتاج القومي عند

الانتقال من فترة إلى أخرى . وكما لا يستحم الإنسان في نفس النهر مرتين لاستمرار تدفق المياه وتغيرها ، فإن من يسترد نقوده لا يسترد نفس الشيء ، وإنما يتعلق حقه باقتصاد وإنتاج جديدين ، وبالتالي فمن حقه أن يتفق على شروط المبادلة بما في ذلك حقه في استيفاء ثمن لنقوده القديمة والتي يستبدلها بنقود جديدة ترتبط باقتصاد جديد وزمن آخر . فمبادلة النقود ليست مبادلة بين المثليات ، بل هي مبادلة بين حقوق على اقتصاديات مختلفة ، ولابد لهذه المبادلة من معدل للتبادل أو ثمن . وهذا هو سعر الفائدة أو سعر الخصم ، وهو ثمن النقود .

والله أعلم ..

فهرس

رقم الايداع . ٩٧٨٧/١٩٩١

الترقيم الدولي : ٨ ـ ٠٠٧٨ ـ ٠٩ ـ ٩٧٧

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤

بيروت: ص. ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

المؤلف:
دكتور حازم الببلاوى

* من مواليد أكتوبر ١٩٣٦ ـ القاهرة .
حاصل على ليسانس فى الحقوق مع مرتبة الشرف ١٩٥٧ .
* تلقى دراسات عليا فى الاقتصاد من جامعات جرينوبل فى فرنسا وكمبردج فى انجلترا
* حاصل على الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية من جامعة باريس ١٩٦٤ .
* حائز على جائزة أحسن الرسائل فى فرنسا لعام ١٩٦٤ .
* حائز على جائزة الكويت فى العلوم الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن العربى لعام ١٩٨٣ .
* أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية .
* قام بالتدريس فى الجامعات العربية كما كان أستاذا زائرا فى السربون بباريس (١٩٦٨) وجامعة كاليفورنيا (لوس أنجلوس) ١٩٧٩ .
* رئيس مجلس إدارة البنك المصرى لتنمية الصادرات .
* له مؤلفات عديدة بالعربية والفرنسية والإنجليزية
آخرها بالعربية :
- فى الحرية والمساواة
- محنة الاقتصاد والاقتصاديين
- بعد أن يهدأ الغبار
وبالإنجليزية :

- The Arab Gulf Economy in a Turbulent Age
- The Rentier State

التغيير من أجل الاستقرار

- إن قضية التغيير تطرح في الواقع، قصة الإنسان في سعيه الدائم نحو الكمال. حقا لقد خلق الإنسان قاصرا، فالكمال لله وحده، ولكن مع هذا القصور وبه استطاع هذا الإنسان أن يسطر أعظم ملحمة للتقدم، فالإنسان من دون الكائنات صاحب حضارة وتاريخ لأنه - مع قصوره - يدرك هذا القصور ويثور عليه ويطالب بالتغيير ويحققه.
- التغيير ليس مناقضا للاستقرار بل قد يكون من أهم مقوماته. والاستقرار ليس معناه الجمود وعدم التغيير بل معناه التلاؤم بين الظروف والأوضاع والنظم والقواعد، وكما أن الظروف والأوضاع في تغير مستمر، فكذا ينبغي أن تكون النظم والقواعد، وعدم مسايرتها لتطور هذه الظروف والأوضاع يولد المصادمات والانفجارات وبالتالي يهدد من أساس الاستقرار. فالاستقرار يتطلب توازنا مستمرا بين ظروف الحياة من ناحية والنظم والقواعد من ناحية أخرى، وهو توازن لا يتحقق إلا بمتابعة هذه التطورات وأحيانا الإسراع بها وليس الوقوف أمامها، أو قل إنه توازن متحرك أقرب إلى توازن راكب الدراجة.
- الوعي بـ «المستقبل» كحقيقة مستقلة إنما هو نتيجة للاعتراف بإمكانيات «التغيير». فبدون تغيير لا معنى للمستقبل ولا قيمة للتاريخ، وكل ما هناك هو صور متكررة ومعاودة لنفس القصة. لا فرق بين ماض وحاضر أو حاضر ومستقبل سوى مرور الوقت.
- إن إدارة الاقتصاد في مراحل التحول والانتقال أكثر دقة وصعوبة منها في حالات الاستقرار والاستمرار. ويتطلب التغيير الاقتصادي فهما وتصميما ومصداقية.

حازم الببلاوي